



مجلس النواب

مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى لمجلس الامه الحادى عشر
المنعقدة يوم السبت "١٣" شعبان ١٤١٠ هجرية الموافق ١٩٩٠/٣/١٠ ميلادية
(العدد ١٨) (المجلد ٢٧)

جدول الاعمال

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :
 - أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد لمدة اسبوع اعتبارا من تاريخ ١٩٩٠/٣/١٠ م .
 - ب - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد هيسى الريموني لمدة اسبوع اعتبارا من تاريخ ١٩٩٠/٣/١٠ م .
 - ج - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور ماجد خليفة لمدة عشرة ايام اعتبارا من ١٩٩٠/٣/١١ .
 - د - طلب اجازة مقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي عن حضور جلسات مجلس النواب في الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٠/٣/١٠ الى ١٩٩٠/٣/١٩ ، بسبب سفره بمهمة رسمية خارج البلاد .
 - هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد سلطان العدوان عن حضور جلسة اليوم .

هكذا من الأجل

٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الاتم رقم "٣١٨٦" تاريخ ١٩٩٠/٣/٣ والمتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون استقلال القضاء على المجلس .

٤ - الردود على الاسئلة :

١ - تلاوة كتاب معالي رئيس وزير المالية / الاراضي والمساحة رقم "٢٦٧٦" تاريخ ١٩٩٠/٢/٧ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٢٤" المقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاحي حول أعمال التسمية في بلدة راكين / الكرك .

٢ - تلاوة كتاب معالي وزير الاعلام رقم "٥٧٢" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٤ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٢٨" المقدم من سعادة النائب السيد فارس النابلسي حول جريدة القدس .

٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الاتم رقم "٢٣٦٤" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٢ ومرفقاته ، والمتضمن الرد على السؤال رقم "١٣" المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عتاب ، بشأن الاشكال الاجتماعي لعائلة مسلمة / مسيحية .

٤ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الاتم رقم "٢٥٠٩" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٥ ومرفقه ، والمتضمن الرد على السؤال رقم "٢٠" المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكفاحي ، حول موضوع الطلاب المفصولين من بعثاتهم .

٥ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الاتم رقم "٢٦٢٥" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٢٧" المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكفاحي ، بشأن عدد المفصولين من العمل لأسباب سياسية بين فيهم من فصلوا بعد مباشرة العمل قبل ان يعطوا ارقاما للتعيين ، وعدد الذين وجدت لهم الشواغر وصرف النظر عن تعيينهم قبل مباشرتهم العمل لأسباب سياسية .

٦ - تلاوة كتاب معالي وزير المياه والري رقم "٢٣٧٣" تاريخ ١٩٩٠/٢/٧ والمتضمن الرد على السؤال رقم "١٠" المقدم من سعادة النائب السيد محمد درود بشأن محطة التنقية الجديدة لمدينة اربد الكبرى .

٧ - تلاوة كتاب معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رقم "٨٥٧٤" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٩ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٣٤" المقدم من سعادة النائب السيد منصور سيف الدين مراد حول عودة لقات من المواطنين الأردنيين المتواجدين في الخارج الى الوطن .

٨ - تلاوة كتاب معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي رقم "٣٥٤٣" تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٤ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٣٣" المقدم من سعادة النائب السيد منصور سيف الدين مراد حول قيام اتحاد طلبة للجامعات الاردنية .

٩ - تلاوة كتاب معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي رقم "٣٥٣٥" تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٤ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٣٥" المقدم من سعادة النائب السيد منصور سيف الدين مراد

١٠ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الاتم رقم "٢٩٠٥" تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٦ ومرفقه كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم "٣٢٥٤" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٩ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٣" المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكفاحي حول الطلبة المفصولين من البعثات الدراسية لأسباب أمنية .

١١ - تلاوة كتاب معالي وزير المالية / الجمارك رقم "١٠٥٧١" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ والمتضمن الرد على السؤال رقم "١٦" المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكفاحي ، بشأن دخل المساعي الجمركية وأوجه صرفها للسنوات العشر الأخيرة .

٥ - الاقتراحات برغبة :

١ - اقتراح برغبة رقم "١٢٥" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٠ مقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات ، بشأن تشكيل لجنة من السادة النواب للاطلاع على أوضاع شركة الاسمنت الابيض المالية والادارية والفنية .

٢ - اقتراح برغبة رقم "١٢٦" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٠ مقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات ، بشأن تشكيل لجنة من السادة النواب للاطلاع على أوضاع جامعة العلوم والتكنولوجيا بعد ظاهرة استقالة بعض المدرسين ، وهروب الكفاءات العلمية منها .

٣ - اقتراح برغبة رقم "١٢٧" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٠ مقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات ، بشأن تشكيل لجنة من السادة النواب للاطلاع على واقع الشكاوى المتعلقة بالمنظمة التعاونية .

٤ - اقتراح برغبة رقم "١٢٨" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٤ مقدم من سعادة النائب السيد كامل العمري ، بشأن توسيع مدخل قرية حكما / مرو في محافظة اربد .

٥ - اقتراح برغبة رقم "١٢٩" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٤ مقدم من سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر ، بشأن الغاء ضريبة المفادرة على حجاج بيت الله الحرام والمعتنمين .

٦ - اقتراح برغبة رقم "١٣٠" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٥ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكفاحي ، حول العاملين في التمريض .

٧ - اقتراح برغبة رقم "١٣١" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٥ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكفاحي ، بشأن ما يلي :

أ - مساواة من حصلوا على مؤهل علمي بعد الشهادة الجامعية الأولى في العلالة السنوية والأقدمية ببعضهم دون تمييز .

ب - مساواة الدرجتين الثالثة والثانية في أسس ترفيعات وزارة التربية والتعليم بغيرهما .

هكذا من الأهل

٨ - اقتراح برغبة رقم " ١٣٢ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ مقدم من سعادة النائب السيد عاطف البطوش،

بشأن زيادة مخصصات محافظة الكرك من الجرافات لفتح بعض الطرق الزراعية .

٩ - اقتراح برغبة رقم " ١٣٣ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ مقدم من سعادة النائب السيد عاطف البطوش،

بشأن حاجة العديد من القرى في محافظة الكرك الى وجود مراكز صحية ثابتة فيها .

١٠ - اقتراح برغبة رقم " ١٣٤ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ مقدم من سعادة النائب السيد محمد علي

دردور، بشأن دراسة مشكلات طلاب كلية الحجازي للهندسة التطبيقية في جامعة اليرموك

المتعلقة بمعادلة شهاداتهم .

١١ - اقتراح برغبة رقم " ١٣٥ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي شاكر

الطبيعية بشأن الجمعيات التطوعية في الأغوار الوسطى ووضع الخدمات التربوية الخاصة لديها .

١٢ - اقتراح برغبة رقم " ١٣٦ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٩ مقدم من سعادة النائب السيد جمال الخريشا،

بشأن رفع قضائي الموقر والجيزة الى ألوية ، وإيجاد مديرية ناحية في قرية أم الرصاص .

١٣ - اقتراح برغبة رقم " ١٣٧ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٩ مقدم من سعادة النائب السيد جمال الخريشا،

بشأن حفر الآبار الارتوازية في منطقة بدر الوسط .

١٤ - اقتراح برغبة رقم " ١٣٨ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٩ مقدم من سعادة النائب الدكتور نايف أبو

نايه، بشأن حفر الآبار الارتوازية في منطقة البادية الجنوبية .

٦ - طلبات المناقشة : (مؤجلة من الجلسة الخامسة عشرة)

١ . طلب المناقشة رقم " ٢ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٣ مقدم من ثلاثة عشر نائبا ، بشأن مناقشة سياسة

التربية والتعليم والتعليم العالي في المملكة . (يحدد موعد للمناقشة)

٢ . طلب المناقشة رقم " ٣ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٣ مقدم من ثلاثة عشر نائبا ، بشأن مناقشة سياسة

التموين والأسعار في المملكة . (يحدد موعد للمناقشة)

٧ - قرارات اللجان :

أ . قرارات لجنة الطعن الأولى :

١ . قرار رقم " ٤ " تاريخ ١٩٩٠/١/٣٠ والمتضمن رد الطعن المقدم من السيد عبدالله أخو

أرشيد ، بصحة نيابة سعادة السيد نواف الخوالدة .

٢ . قرار رقم " ٥ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٣ والمتضمن الموافقة على سحب الطعن من مقدمه السيد

محمد سلامة أبو غرمد ، والذي يطعن فيه بصحة نيابة نواب محافظة الزرقاء .

ب . قرارات لجنة الطعن الثانية :

١ . قرار رقم " ٢ " والمتضمن رد الطعن المقدم من السيد ناصر الحميدة ، بصحة نيابة سعادة السيد

محمد فارس الطراونة .

ج . قرارات اللجنة القانونية :

١ . قرار رقم " ١٠ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ والمتضمن الموافقة على القانون المؤقت رقم " ٢٤ " لسنة

١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية ، كما ورد من الحكومة ، مع اجراء

بعض التعديلات عليه .

٢ . قرار رقم " ١١ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ والمتضمن الموافقة على القانون المؤقت رقم " ٣٥ " لسنة

١٩٨٩ قانون أصول المحاكمات الشرعية ، كما ورد من الحكومة ، مع اجراء بعض

التعديلات عليه .

د . قرارات اللجنة الادارية :

١ . قرار رقم " ٥ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٤ والمتضمن انتخاب سعادة السيد داود قوجق مقررا

للجنة الادارية خلفا لسعادة النائب السيد ليث الشيبيلات ، الذي اعتذر عن ذلك .

٢ . قرار رقم " ٦ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٤ والمتضمن توصية اللجنة على عدد من الاقتراحات برغبة

الحالة عليها من المجلس ، والتي وزعت على السادة النواب في جلسات سابقة .

٣ . قرار رقم " ٧ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٨ والمتضمن توصية اللجنة على عدد من الشكاوى المحالة

عليها ، من معالي رئيس مجلس النواب .

٨ - أبة أمور أخرى مستعجلة يقرر المجلس بمثلها . (لمدة نصف ساعة فقط) .

٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

محضر

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٣ شعبان ١٤١٠ هجري الواقع في ١٠/٣/١٩٩٠

ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى برئاسة سعادة السيد جمال الصرايرة

وحضر أمين عام مجلس الامه عطوفة السيد هاني خير .

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة : الدكتور همام سعيد ، عيسى الزويوني ، الدكتور ماجد خليفة .

وتغيب معذرة من الاعضاء السادة : السيد عبدالكريم الدغمي ، سلطان العلوان .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

وحضر من الحكومة

١ . معالي السيد سالم مساعده

٢ . معالي السيد عبدالمجيد الشريده

٣ . معالي السيد عبدالرؤوف الروابده

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

وزير التنمية الاجتماعية

وزير الاشغال العامة والاسكان

هكذا من الأجل

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

- ٤ . معالي السيد ابراهيم ايوب
- ٥ . معالي المهندس عوني المصري
- ٦ . معالي السيد ابراهيم عز الدين
- ٧ . معالي السيد باسل جردانة
- ٨ . سحابة الشيخ عبدالحق جمر
- ٩ . معالي المهندس داود خلف
- ١٠ . معالي السيد نبيل ابو الهدي
- ١١ . معالي السيد يوسف المبيضين
- ١٢ . معالي السيد ثابت الطاهر
- ١٣ . معالي الدكتور سليمان عربيات
- ١٤ . معالي الدكتور خالد الكركي
- ١٥ . معالي الدكتور قسيم عبيدات
- ١٦ . معالي السيد ابراهيم الفياض
- ١٧ . معالي السيد عبدالكريم الكباريتي

افتتاح الجلسة

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد جمال الصرايرة

السيد الامين العام

الجميع

السيد الامين العام

بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب مكتمل اعلن افتتاح الجلسة . عطوفة الامين العام .

(١) تلاوة الجلسة السابقة .

نوافق عليه وتعلي الامين العام من تلاوته

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب اجازة لمدة اسبوع مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد اعتبارا من تاريخ ١٠/٣/١٩٩٠ .

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد جيسى الريوني اعتبارا من تاريخ ١٠/٣/١٩٩٠ .

ج - طلب معذرة عن حضور جلسات مجلس النواب في الفترة الواقعة ما بين ١٠/٣/١٩٩٠ الى ١٩/٣/١٩٩٠ . مقدم من معالي النائب

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

- السيد عبدالكريم الدغمي بشأن السفر مهمة رسمية خارج البلاد .
- د . طلب اجازة لمدة عشرة ايام مقدم من سعادة النائب الدكتور ماجد خليفة اعتبارا من تاريخ ١١/٣/١٩٩٠ .
- هـ . طلب معذرة عن حضور جلسة اليوم مقدم من سعادة النائب السيد سلطان العدوان .

سعادة نائب رئيس المجلس

الجميع

السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة النواب ؟
موافقون
(٣) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأنخم رقم " ٣١٨٦ " تاريخ ١٠/٣/١٩٩٠ والمتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون استقلال القضاء عن المجلس .

الرقم ق ض ١/٣١٨٦

التاريخ ٦/٨/١٤١٠

الموافق ٣/٣/١٩٩٠

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/٢/١٩٩٠ مع الاسباب الموجبة له ، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون استقلال القضاء

تلخص اهم الاسباب الموجبة للمشروع بما يلي : -

هذا من الأصل

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

- ١ - عدلت الفقرة (أ) من المادة (٤) باستبدال القاضيين اللذين يعينهما وزير العدل في المجلس القضائي لدا ستين بالأقدم قاضيين في محكمة التمييز .
- ٢ - عدل البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (٥) بأن يتولى أقدم الاعضاء في المجلس رئاسة المجلس القضائي عند غياب رئيس كل من محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا بدلا من النص على أن يتولى في هذه الحالة أقدم عضو في محكمة التمييز رئاسة المجلس .
- ٣ - عدلت الفقرة (ب) من المادة (٦) برفع النصاب القانوني لاجتماع المجلس القضائي من خمسة أعضاء إلى سبعة أعضاء نظرا لزيادة عدد أعضاء المجلس .
- ٤ - أضيفت الفقرة (هـ) للمادة (١٣) وذلك لتكوين المجلس القضائي بناء على تنسيب وزير العدل من تعيين محامين أساتذة كقضاة بمقرود في محكمتي التمييز والعدل العليا .
- ٥ - عدلت الفقرة (أ) من المادة (١٩) بإضافة عبارة إليها بأن يكون لتقارير مفتشي المحاكم دور رئيس عند النظر في ترفيع القضاة وذلك لأعطاء تقارير المفتشين الأهمية المرجوة منها .
- ٦ - عدلت المادة (٤٣) وذلك برفع سن التقاعد لقضاة محكمة التمييز والعدل العليا ورؤوسا محاكم الاستئناف إلى سن (٧٢) عاما ، حيث إن هذا السن كان مقتصرًا على رئيس كل من محكمة التمييز والعدل العليا وذلك لأن عددا من قضاة هاتين المحكمتين سيبلغون سن الثامنة والستين وهو سن التقاعد في السنة القادمة أو التي تليها وسيحدث ذلك نقصا في عدد القضاة وحاجة المحاكم إلى القضاة من ذوي الكفاءة والخبرة الطويلتين .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون معدل لقانون استقلال القضاء

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠) ، ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
- ٨ - أقدم قاضيين في محكمة التمييز .
- المادة ٣ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٥) من القانون الأصلي على النحو التالي : -

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

- أولا : بالغاء عبارة (يتولى أقدم الاعضاء في محكمة التمييز رئاسة المجلس) الواردة في آخر البند (١) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية (فيتولى رئاسته أقدم الاعضاء الحاضرين) .
- ثانيا : بالغاء نص البند (٤) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : -
- ٤ - في حالة غياب رئيس أي محكمة استئناف ينضم للمجلس أقدم الاعضاء في تلك المحكمة .
- المادة ٤ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٦) من القانون الأصلي بالغاء كلمة (خمسة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (سبعة) .
- المادة ٥ - تعدل المادة (١٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (هـ) التالية إليها : -
- هـ - للمجلس بناء على تنسيب الوزير أن يعين في محكمتي التمييز والعدل العليا قضاة من المحامين المسجلين في سجل المحامين الأساتذة بطريق التعاقد لمدة سنة قابلة للتجديد وبالراتب الذي يراه ، على أن يقتصر التعيين وتجديده بالارادة الملكية السامية) .
- المادة ٦ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٩) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها (على أن يكون للتقارير الصادرة عن المفتشين بحق القضاة دور رئيسي عند بحث ترفيعهم) .
- المادة ٧ - يلغى نص المادة (٤٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
- المادة ٤٣ -

بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر تستمر خدمة كل من رئيس محمتي التمييز والعدل العليا والقضاة فيهما ورؤوسا محاكم الاستئناف حتى اكماله الثامنة والسبعين من العمر ، كما تستمر خدمة أي قاض آخر حتى اكماله الثامنة والستين من العمر وتنتهي خدمة كل من أولئك الرؤوسا والقضاة حكما غير قابلة للتصديق عند بلوغه السن المحددة له ودون الحاجة إلى أي قرار بانتهاء من أي جهة من الجهات على أن لا يؤثر ذلك في انتهاء خدمته أو انتهاء قبل ذلك لأي سبب آخر بموجب التشريعات المعدل بها بما في ذلك المرض .

سعادة نائب رئيس المجلس

المجلس
السيد الأمين العام

يحال على اللجنة القانونية . هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقون

٤ - الردود على الأسئلة :

- ١ - ثلاثة كتاب معالي وزير المالية / الأراضي والمساحة رقم " ٢٩٧٦ " تاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ٧ والمتضمن الرد على السؤال رقم " ٢٤ " المقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكفراوي حول أعمال التسمية في بلدة راكين / الكرك .

هكذا من الأجل

الرقم ٣/١٦/٨/٢٤٠

التاريخ ١٩٩٠/١/٢٩م

الموافق

معالي وزير المالية / الأراضي

ابعث لمعاليكم صوره عن السؤال رقم (٢٤) تاريخ ١٩٩٠/١/٢٠ والمقدم من سعادة النائب السيد احمد

الكفاوين .

أرجو معاليكم العكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام ...

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

رقم السؤال (٢٤)

التاريخ ١٩٩٠/١/٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو توجيه السؤال التالي للسيد مدير عام وزارة الأراضي والمساحة :

اهالي بلدة راكين الكرك اكتشفوا بعد تمليق جداول البلده للاعتراض عليها من قبلهم بعد انتهاء اعمال التسويه بأن الجداول قلبت الدنيا رأساً على عقب وعند الاعتراض عليها أفاد المسؤولون بأنه لا بد من دفع رسم على كل اعتراض ولي هذا ظلم واجحاف بحقوقهم لماذا يتحملون اخطأ الموظف الذي لم يكن دقيقاً في عمله مرفقاً بطيه نواقضهم واعتراضهم .

أرجو العلم والاجابة

احمد الكفاوين

نائب محافظة الكرك

وزارة المالية

دائرة الأراضي والمساحة

عمان

الرقم ٢٦٧٦/١٤/١٢

التاريخ ١٩٩٠/٢/٧

١٤١٠هـ/٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٣/١٦/٨/٢٤٠ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٩.

ارجو ان اعرض لمعاليكم ان اعمال التسوية والمساحة قد أعلنت في حوض بلد قرية راكين التابعة لمحافظة الكرك بتاريخ ١٩٨٥/٤/١. واستناداً للمادة (٤) من قانون التسوية رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ فقد قام مدير عام دائرة الأراضي والمساحة بانتداب مأمور تسوية مختص مع فريق من المساحين لاجراء عمليات الاراضوالمساحة ليها.

وقد قام مأمور التسوية ببناء على اتفاق الملاكين في قرية راكين بتسجيل جميع قطع اراضي حوض هذه القرية بأسماء مالكيها حسب التحقيقات التي اجراها والاتقادات التي قدمت له ، وذلك حسبما جاء بنص الفقرة الاولى من المادة (٧) من قانون التسوية المذكور .

وبعد أن انتهى مأمور التسوية اعماله الفنيه والمساحية في هذه القرية قام بتنظيم جدول بأسماء المالكين اسمه (جدول الادعاءات) وذلك ستدا للمادة (١٠) من قانون التسوية وسلم جميع اعماله الى هذه الدائرة . وبعد لتلقي العمل قامت هذه الدائرة بتنظيم جدول الحقوق لهذه القرية عملاً بنص المادة (١١) من قانون تسوية الأراضي المشار اليه اعلاه حيث سلمت نسخة من هذا الجدول الى مختار قرية راكين وعملت نسخة اخرى في مديرية تسجيل اراضي الكرك ، وعملت نسخة ثالثة في مكان بارز في القرية . وذلك ليقوم المواطنين بالاطلاع على محتويات هذا الجدول حتى اذا تبين لاي منهم ان حقوقه أو أي جزء منها لم تسجل في هذا الجدول ان يتعرض على هذا التسجيل باستدعاء خطي يقدمه الى مدير عام دائرة الأراضي رأساً او بواسطة مدير التسجيل بين فيه وجه اعتراضه ، وعندها يحال هذا الاعتراض الى محكمة تسوية الأراضي والمياه وذلك كما جاء بالمادة (١٢) من قانون التسوية المذكور .

ولقد فرض نظام رسوم محكمة تسوية الأراضي والمياه رقم (٣) لسنة ١٩٥٢ المعدل بالنظام رقم (٧٩) لسنة ١٩٨١ رسوماً على كل من يتقدم بالاعتراض على جدول الحقوق بحيث يستوفي رسم اعتراض نسبته

هذا من الأصل

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

(٣/١) من التهمة المسجلة للقطعة المعترض عليها في جداول الحقوق ويحد أدنى قيمته عشرة دنانير بالإضافة الى مبلغ دينار واحد كضريبة اضافيه .

وقد قدم عدد من اهالي قرية راكين اعتراضاتهم منفردين على ما ورد بجداول الحقوق . ودفع كل منهم رسم الاعتراض القانوني . واحيلت جميع اعتراضاتهم الى محكمة تسوية الاراضي للنظر بها من قبل قضاة محكمة التسوية من اجل اصدار القرارات المناسبة بشأنها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير المالية / الاراضي والمساواة

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد احمد الكفاوين

الاستاذ احمد الكفاوين

وزير المالية ليس هنا حتى يسأل . يؤجل حتى يحضر وزير المالية حتى يرد .

يؤجل

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد الامين العام

٢ . تلاوة كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٥٧٢ تاريخ ١٤/٢/١٩٩٠ والمتضمن الرد على السؤال رقم ٢٨ " المقدم من سعادة النائب السيد فارس النابلسي حول جريدة القدس .

الرقم ٣/١٦/٨/٢٤٤

التاريخ ٢٩/١/١٩٩٠

الموافق ٢/٧/١٤١٠

معالي وزير الاعلام

أبحث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٨) تاريخ ١٠/٣/١٩٩٠ ، والمقدم من سعادة النائب السيد فارس النابلسي .

أرجو معاليكم التكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

سليمان عراز

١٢

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

رقم السؤال (٢٨)

التاريخ ٢٣/١/١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

حبة وبعد .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اطلب احالة السؤال التالي الى معالي وزير الاعلام

اجد في صندوق بريدي في مجلس النواب جريدة باسم القدس .

"صوت الفلسطينيين في العالم" تصدر باسم دار الاقصى للنشر والاعلام الاسلامي مكتبها الاقليمي عمان -

الاردن . وتباع في الاردن .

ومن المعروف ان هذه الجريدة تنطق باسم عطاالله عطاالله المعروف باسم " ابو الزعيم "

السؤال الاول :

هل هذه الصحيفة مرخصة بموجب قانون المطبوعات والنشر الاردني ؟

السؤال الثاني :

كيف تسمح وزارة الاعلام الى صحيفة تهاجم منظمة التحرير الفلسطينية - دولة فلسطين - بالصدور في

الاردن ، ونحن نقول على لسان كافة المسؤولين اننا مع دولة فلسطين ومع منظمة التحرير ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فارس النابلسي

وزارة الاعلام

عمان - الاردن

الرقم ٥/١٦/٨/٥٧٢

التاريخ ١٤/٢/١٩٩٠

الموافق ١٨/٧/١٤١٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٣/١٦/٨/٢٤٤ تاريخ ٢٩/١/١٩٩٠ والمتضمن الاجابة على السؤال المقدم من

النائب السيد فارس النابلسي حول جريدة القدس ، اوجوا ان ابين ما يلي :

١٣

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

- ١ - صحيفة القدس غير مرخصة ولا تملك امتيازاً يسمح لها بالصدور في الأردن بموجب قانون المطبوعات والنشر وتعامل كمطبوعه خارجية أسوة بالصحف العربية والاجنبية التي ترد الى الاردن .
 - ٢ - يقوم قسم الرقابة في دائرة المطبوعات والنشر برقابة الجريدة كصحيفة خارجية قبل توزيعها وبيعها في رقابتها تطبيق القوانين والانظمة المرعية بهذا الشأن .
 - ٣ - اعلنني مدير المطبوعات والنشر بأن قرار طباعة الصحيفة في الاردن قد تم بناء على تعليمات شفهية اصدرها دولة رئيس الوزراء الى معالي وزير الاعلام عام ١٩٨٧ .
- انتهت هذه المناسبة لا عجب لكم عن فائق التقدير ...

وزير الاعلام

السيد فارس التالبي
شكراً لمعالي الوزير

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد فارس التالبي

- تنص المادة (١٠) من القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر رقم (١٥) لسنة ١٩٨٨ على ما يلي : -
" يحظر اصدار أية مطبوعة صحفية قبل الحصول على رخصة بذلك طبقاً لاحكام هذا القانون " .
وحيث ان الاجابة المقدمة من معالي وزير الاعلام والتي تتضمن ان طباعة صحيفة " القدس " في الاردن كان بناء على تعليمات شفهية من قبل رئيس الوزراء .
وبما ان هذه التعليمات تعتبر مخالفة للمادة (١٦/أ) من قانون المطبوعات والنشر المشار اليه اعلاه والتي تنص على ما يلي : -
" لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير منح الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية او بأعادة ترخيصها او برفض منحها او بسحبها او بالفائها على ان يقترن قرار المجلس باصدار الرخصة بالارادة الملكية السامية " .
لذلك واستناداً الى جميع ما تقدم وعملًا بأحكام قانون المطبوعات والنشر فانني اطالب معالي وزير الاعلام بممارسة صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون واصدار الاوامر بمنع طباعة وتوزيع صحيفة " القدس " في الاردن وشكراً .

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

السيد الامين العام
٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الألفم رقم "٢٣٩٤" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٢ ومرفقاته ، والمتضمن الرد على السؤال رقم " ١٣ " المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عتاب ، بشأن الاشكال الاجتماعي لعائلة مسلمة / مسيحية .

الرقم ٢٤١/٨/١٩/١
التاريخ ١٩٩٠/١/٢١
الموافق ١٤١٠/٦/٢٤ هـ

دولة رئيس الوزراء الألفم

أبحث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (١٣) المؤرخ في ١٩٩٠/١/١٥ والمقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عتاب .
ارجو دولتكم التكرم بالايجاز لمن يلزم للاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب
سليمان عرار

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم السؤال (١٣)
التاريخ ١٩٩٠/١/١٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : اشكال اجتماعي لعائلة مسلمة مسيحية

هناك ثلاثة اطفال لعائلة مسيحية من عجلون أسلم والدهم قبل احدى وعشرين سنة وهم صفار بسبب نزاع

هكذا من الأصل

بين والديهم لكي يتخلص الوالد من نفقة كنيسة رتب عليه لزوجته وقد أنتهى الأمر الى الطلاق اسلاميا بعد أن أعلن الزوج اسلامه كما ذكر أننا .

نشأ الاطفال نشأ مسيحية بكثف والديهم وعمتهم وبعد أن بلغوا سن الرشد حاولوا الحصول على دفتر عائلة من الاحوال المدنية لاغراض العمل والزواج وكان ان فوجئوا ان ديانتهم في السجل المدني هو الاسلام بينما هم يريدون البقاء على ديانتهم الاصلية لانهم غير قاصرين ولهم صحة الخيار في المعتقد كما يرون . وقد رفضت الاحوال المدنية تغيير ديانتهم في السجلات ، علما بأنهم لجأوا الى القضاء والادارة ولكن دون جدوى وهم الان بدون عمل وبدون قران لعدم فتحهم من الحصول على دفتر عائله .

وبما ان مثل هذه الحالة تتكرر من وقت لآخر فأتى أرجو طرح الموضوع على الحكومة الموقرة للاجابة عليه .

واقبلوا احترامي

نائب لواء عجلون
الدكتور / احمد عتاب

رئاسة الوزراء

الرقم ٢٣٦٤/٤/١٢/٥١

التاريخ ١٦/٧/١٤١٠هـ

الموافق ٢٩/٢/١٩٩٠

معالي رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ٢٤١/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١/٢١ ومرفقه السؤال رقم (١٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عتاب .

أبحث الى معاليكم طبا بصورة عن كتاب سماحة قاضي القضاء رقم ٧١٢/٣١/٣ تاريخ ١٩٩٠/٢/٦ وكتاب سماحة المفتي العام رقم ١٥٣/٣/٩/٢ تاريخ ١٩٩٠/٢/٤ وعن قرار مجلس الافتاء رقم ١٩٩٠/١/٤ تاريخ ١٩٩٠/٢/٤ المبين فيه الجواب الشرعي على السؤال المشار اليه .
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

الملكة الاردنية الهاشمية

قاضي القضاة

في عمان

دولة رئيس الوزراء الاقبح

أشارة لكتاب دولتكم رقم ١٢٧٢/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٧ .

أرفق لدولتكم صورة عن قرار مجلس الافتاء رقم ١٩٩٠/١/٤ تاريخ ١٩٩٠/٢/٤ والمبين فيه الجواب

الشرعي على سؤال سعادة النائب الدكتور احمد عتاب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

قاضي القضاة

محمد محيلان

المرفقات

١ - صورة عن قرار مجلس الافتاء رقم ١٩٩٠/١/٤ تاريخ ١٩٩٠/٢/٤

٢ - صورة عن كتاب دائرة الافتاء العام رقم ١٥٣/٣/٩/٢ تاريخ ١٩٩٠/٢/٤

نسخة : للفضيلة المفتي العام للمملكة الاردنية الهاشمية

نسخة : لاضحارة المفتي

وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

دائرة الافتاء العام

عمان

الرقم ١٥٣/٣/٩/٢

التاريخ ٨/٧/١٤١٠هـ

الموافق ٤/٢/١٩٩٠

سماحة قاضي القضاء المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

أشير الى كتابكم رقم ٥٥١/٣١/٣ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٨ الموافق ١٤١٠هـ الموافق ١٩٩٠/١/٢٨م المرجع الي

هكذا من الأصل

والمربوط به صورة عن كتاب دولة رئيس الوزراء - الاقدم رقم ١٢٧٢/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٧ وصورة عن كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٢٤١/٨/١٦/٢ تاريخ ١٩٩٠/١/٢١ مرفق به صورة عن السؤال رقم (١٣) المرفوع في ١٩٩٠/١/١٥ والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عناب .

ارجو ان ابين لسماحتكم ان الموضوع المذكور عرض على مجلس الافتاء ، وجرى بحث مستفيض حوله مع مراجعة المصادر العلمية والقواعد الفقهية الشرعية ، واصدر قرار رقم ١٩٩٠/١ م ، مرفقا نسخة من القرار المشار اليه .

المفتي العام
عزالدين الخطيب التميمي

الرقم ١٥٢/٣/٩/٢
التاريخ ١٤١٠/٧/٨ هـ
الموافق ١٩٩٠/٢/٤ م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله الأمين محمد وآله وبعد :-

فجئنا على كتاب سماحة قاضي القضاة رقم ٥٥١/٣١/٣ تاريخ ١٤١٠/٧/٨ هـ الموافق ١٩٩٠/١/٢٨ المبروط به صورة عن كتاب دولة رئيس الوزراء الاقدم رقم ١٢٧٢/١٢/٥٩ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٧ وصورة عن كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٢٤١/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ ومرفق صورة عن السؤال رقم (١٣) المؤرخ في ١٥/١/١٩٩٠م والمقدم من معادة النائب الدكتور احمد هتاي .

لقد نظر مجلس الانتقاء في موضوع السؤال المشار اليه ، وبعد التداول والمناقشة وفي ضوء الاحكام الشرعية اصدر قراره التالي :-

١. يتبع الولد الصغير " غير البالغ " دين والده المسلم .

W

٧ . يكون الولد الصغير " قبل البلوغ " مسلما اذا كان اوصار والده مسلما .

٣ . اذا غير الولد المسلم دينه بعد البلوغ فلا يعترب له بلدين غير الاسلام .

| | | | |
|----------------|----------------|----------------|----------------|
| | | | |
| أحمد مقبول علي | أحمد مقبول علي | أحمد مقبول علي | أحمد مقبول علي |

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد احمد هناد

لم يستطع الوالد بعد ان طلق زوجته ان يتزوج من مسلمة او مسيحية لان الكل راضه.

انفصل الوالد عن اولاده الذين بقوا في حضانه والدتهم منفصلين عن والدهم اي ان تربيتهم ونفقتهم كانت على حساب والدتهم منذ ١٩٦٨

19

هَذَا مِنَ الْإِسْلَامِ

ربوا الاطفال تربية مسيحية بطقوس اوثوذكسية لا يريد الاطفال ان يعودوا عن دينهم الاصح سيما وانهم بلغوا سن الرشد .
لا يجدون عملا او امكانية عقد قران لانهم لوالد مسلم ولأم مسيحية ولاتهم مسيحيون في الشعور . وفي السجل المدني هم مسلمون ولهذا لم يستطيعوا الحصول على اثبات شخصي دفتر عائلة او هوية . يعيشون على جهد وعمل والديهم لانهم بدون عمل .
لم يكن القاضي الذي اعلن عنده اسلامه الوالد حنا اسعد الرضي متمهلا في موافقته على اسلام حنا الاساسي ، كان عليه ان يدرس الحالة العامة للقضية ويستشير قاضي القضاة والاقتا . ويستعين بوجهاء المنطقة ورجال الدين المسيحي ايضا هناك وكذلك الحاكم الاداري لوضع حلول مسبقة اذا كان هناك اصرار من الوالد .
لقد طلق الوالد دينه الاول حتى لا يدفع نفقة كنسية لزوجته اذ لا يعقل ان يقبل الوالد مسلما يترك اولاده في العراء والجوع وبالتالي يفقد عقله ولا يتزوج امرأة مسلمة كما انه لا يصلي ولا يزكي ولا يصوم لقد خرج من المولد كما يقال بدون حمص .

اكتفى مجلس الاقتا بامهات الكتب في قراره ولم يتحدث مع الاصل اطراف القضية الان ونسى ان يجتهد في هذه الحالة ليجد حلا مناسباً للجميع . انا ارى ان يكون هناك تعديل للمادة ٥٩ فقرة (ب) من قانون الاحوال الشخصية بحيث تكون ناضجة تماما لاحتواء مثل هذه الحالة او حاله اصعب ، ليكون اكبر الاطفال سنأ رب عائلة اما بالنسبة لمجلس الاقتا يفضل ان يتدارس الامر بتسهيل ويستشير جهات كثيرة اذ ان اسلام زوج كحنا اسعد ليس مجازا للاسلام المجاز للزوج على اطفال وانتصار على زوجته وهم جميعا يتركونه الى الابد وشكرا .

شكرا . استمر ابو سليم . فيه تعليق ؟ ، تفضل استاذ حسين مجلي .
ارجو ان يستقر لنا مبدأ بشكل نهائي في هذا الموضوع ، وان نراعي دوما نص المادة " ٨٦ " التي تقول " للمضو الذي قدم السؤال دون غيره " في هذه الحالة " ان يستوضح الوزير او يرد عليه بايجاز مرة واحدة " لذلك في هذا الموضوع ومن اجل المستقبل يعتبر مغلطا . لانتنا اذا اقرينا مبدأ انه يجوز الحديث بطل هذه الحالة لأغرقنا انفسنا في كل جلسة .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد حسين مجلي

سعادة نائب رئيس المجلس
معالي وزير العدل
شكرا . تفضل
بما ان قاضي القضاة غير موجود فانا وزير العدل امثل قاضي القضاة في هذه الجلسة الحقيقية ، فمن حتي ان اتكلم .
تفضل معالي الوزير
مع احترامي للرأي الذي ابداه الزميل الفاضل حول قرار مجلس الاقتا . ان مجلس الاقتا ينطلق في قراراته من قواعد شرعية وفقهية لا يجوز الاعتراض عليها . وان ما جاء في قرار الاقتا يتفق مع الفقه والشرعية الاسلامية واعتقد ان طلب تعديل مادة امر غير قرار مجلس الاقتا . فمجلس الاقتا قرر قواعد فقهية علينا ان نأخذ بها ، وان كل ما جاء بها صحيح ويستند الى الشرع والفقه الاسلامي . لذلك انا ارى بان ما جاء في قرار الاقتا هو جواب صحيح وشافي على السؤال الذي ابداه الزميل الفاضل وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد الامين العام
شكرا معالي الوزير . استمر ابو سليم
٤ . تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء . الأقم رقم " ٢٥٠٩ " تاريخ ١٥/٢/١٩٩٠ ومرفقه ، والمتضمن الرد على السؤال رقم " ٢٠ " المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، حول موضوع الطلاب المفصولين من بعثاتهم .

مجلس النواب
الرقم ٣٣٦/٨/٦/٣
التاريخ ١٩٩٠/١/٢٩
الموافق ١٤١٠/٧/٢

دولة رئيس الوزراء . الانخم
احيل لدولتكم صورة عن السؤال رقم (٢٠) تاريخ ١٥/١/١٩٩٠ والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي .
ارجو دولتكم التفضل بالايجاز لن يلزم للاجابة عليه ضمن المدة القانونية .
واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب
سليمان عرار

هكذا من الأهل

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

سؤال موجه الى دولة رئيس الوزراء المحترم حول المفصولين من بعثاتهم لأسباب أمنية .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

فأرجو توجيه السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء واجابتي عليه خطياً .

هل يتفق كلام عطفونه أمين عام وزارة التعليم العالي مع ما ورد على لسان دولتكم في جلسة مجلس

النواب المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠م ؟

فقد قلت يا دولة الرئيس : فهذه اول مرة اسمع بها ، اعرف ان هناك مفصولين من عملهم وليس من بعثاتهم وانني أقول بأن هذه القضية ستعالج قوياً .

وقال عطفونه : من كان عليهم تحفظ بالسابق لأسباب أمنية لا مجال لاعادتهم ، وأن التوجه الحالي يتركز على الطلبة الذين التحقوا بالدراسة هذا العام " (صوت الشعب العدد ٢٤٦٥ تاريخ ١٥/١/١٩٩٠) وأذكر دولتكم بأن موافقة دولتكم على كلمة كتله الحركة الاسلامية التي القاها باسم ٢١ نائباً الدكتور عبداللطيف عربيات جاءت موافقة على الشرطين معا وهما :

أ - اعادة المفصولين ... الخ

ب - كف ايدي الاجهزة الامنية عن التدخل في التعيينات ... الخ

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٨/جمادي الثانية / ١٤١٠ هـ

الموافق ١٥/١/١٩٩٠م

ملحوظة طيه كتاب تظلم من مفصولين

د . احمد الكوفحي

نائب ايد

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الي كتابتكم رقم ٣٣١١٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ ومرفقه السؤال رقم (٧٠) تاريخ

١٥/١/١٩٩٠ والمقدم من معادة النائب الدكتور احمد الكوفحي .

ابحث في كتابنا مايا بنسخة من كتابي الذي وجهته الى معالي وزير التربية والتعليم العالي بشأن اعتبار الدلائل الذين سبق اللادين ان رفض ايضادهم في بعثات مرسلين في بعثات اعتباراً من ١٩٩٠/١/١٠ . رجاء اطلاق معادة النائب الماشر على مضمونه .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

معالي وزير التربية والتعليم والتعليم

العالي / التعليم العالي

ابحث اليكم بصورة من كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٣٣١١٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ ومرفقه السؤال رقم (٧٠) تاريخ ١٥/١/١٩٩٠ المقدم من معادة النائب الدكتور احمد الكوفحي في موضوع الطلاب المفصولين من بعثاتهم واجياً الايمان لامتحان هؤلاء الطلاب الذين سبق اللادين ان رفض ايضادهم في بعثات مرسلين في بعثات اعتباراً من ١٩٩٠/١/١٠ وفقاً لما ذكرته في مجلس النواب حول هذا الموضوع . رجاء اجراء اللازم واعلامي بالسرعة الممكنة .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

هكذا من الأهل

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد احمد الكوفحي

سعادة الدكتور احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم ، مع احترامي لما ورد في جواب الحكومة لا بد من ان اقرر الامور التالية .

ان حصول الطالب على بحثه دراسيه على نفقة الحكومة ، ليس منة ، بل هو حق ثابت مقرر ، لا يلتزم به قرار تعسفي .

ومعلوم ان من ارازم اقرار الحكومة لحدأ إعادة الحق الى نصابه أن يلقى القرار التسفي ، حتي لا يندفع في التقضية الواحده التقضيان وهذا الالتقاء في اليوم بيان تفسير القوانين العليا ، وقرارات القضاء الاداري بقرار آخرين :

أ - الاول : انعدام القرار التعسفي . وكان لم يكن .

ب - الثاني : سريان مفعول الحق منذ نشوئه .

وعلي هذا فالطلبة المبعوثون اصحاب حق فيما تقرر لهم منذ البداية حتى الآن ثم يستمر الى نهاية أمد البعثة المقرره ، وعلى هذا الاساس وفعا تظلمهم للحكومة وللجنة الحريات في مجلس النواب . غذا ، ومن جهة أخرى فان الاسماء التي اعلنتها وزارة التعليم العالي ، لا تشكل كل اصحاب الحق على الاقل فيما يلقى لا أفرادا ولا جهات ، فالمبعوثون على حساب المكرم الملكية لابناء العاملين بالقوات المسلحة حاليا والمتقاعدین منهم كحالة الطالب التي يلتفتني واسمه : ياسر حسني عوض ديات المبعوث لدراسة الصيدله في جامعه العلوم والتكنولوجيا . وكذلك لا تشمل المبعوثين الى معهد المهن الطبيه كحالتني الطالبين :

زاهي نمر / صحة عامة - اريد

ودر محمد نظمي / اشعه - اريد

هذا فيما وصلني ولا ادعي انني اعرف الجميع . ومن هنا ينبغي شمول الافراد المبعوثين على حساب كل الجهات الحكومية واعطائهم حقهم كاملا كما اسللت . بل ان هذه الجهات التي استثنيت اولى باجتماعات افرادها كما يخفى بحكم أنظمة البعثات المتبعة في بلدنا . واملي كبير ان تستجيب الحكومة لكل ما ذكرت انصافا لهؤلاء المظلومين والسلام فيكم ورحمة الله وبركاته .

استمر

سعادة نائب رئيس المجلس

في هذا المجال اريد ان اؤكد للسيد الرئيس وللأخوة النواب المحترمين بان جهودا كثيرة بذلت لمعرفة اعداد الذين لم يعينوا بعد ان سألت الدوائر الامنيه عنهم . لان هذا الامر مسراه الطبيعي ان ترسل مجموعة من الاسماء بان دائرة ما تنوي او تعزم تعيين هؤلاء فما هو الرأي ، يرسل " ١٠ " اسماء لتعيين شخصين ، فيأتي الضوء الاخضر من الدائرة الامنيه انه ما فيه اي مانع من التعيين . ولذلك لا يعتبر هؤلاء العشرة اذا لم يعينوا بانهم لم يعينوا بسبب اتهاماتهم السياسية . اما الذين يمكن ان يحصر اعدادهم سلفا فهم الذين فصلوا من العمل ولو قدمنا مثل هذا الرقم لكان الجواب ناقصا . وما ورد في كتاب دولة الرئيس في نهاية الكتاب بان الطلبات التي ستقدم الى الرئاسة ستعطي حصرا للاشخاص الذين حرروا من التعيين او فصلوا وتعد الحكومة بانه عند توفر هذه الاعداد وورود كامل الطلبات بان تقدمها للمجلس الكريم وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد الامين العام

مجلس النواب

الرقم ٣٣٠ / ٨ / ١٦ / ٣

التاريخ ١٩٩٠ / ١ / ٢٩

الموافق ١٤١٠ / ٧ / ٢

معالي وزير المياه والري

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم " ١٠ " تاريخ ١٩٩٠ / ١ / ١٥ والمقدم من سعادة النائب السيد محمد درود .

أرجو معاليكم التكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .
واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

هكذا من الأجل

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم السؤال (١٠)

التاريخ ١٥/١/١٩٩٠

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع - سؤال موجه الى معالي وزير المياه والري

معالي الوزير - علمت ان النية تتجه الى عمل محطة تنقيه جديدة لمدينة اربد والقرى التي تقع الى الشرق منها وذلك في وادي الشلالة من اراضي الرمشا والتي تبعد ثلاثة كيلو مترات عن مدينة الرمشا .
ما هو مدى هذا الخبر من الصحة

نائب لواء الرمشا وبني كنانة

محمد درودور

وزير المياه والري

سلطة المياه

الرقم ش م ٨/٢/١٢/٢٣٧٣

التاريخ ٧/٢/١٩٩٠

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : محطة التنقية الجديدة لمدينة

اربد الكبرى .

ارجو ان اعلم معاليكم بان محطة تنقية اربد الكبرى المقترحة في منطقة وادي الشلالة هي جزء من مشروع صرف صحي اربد الكبرى والتي سوف تخدم مناطق النعيمة ، بليلا ، كتم ، شطنا ، الحصن ، مخيم الحصن ، ايدون ، الصريح ، مارة ، سال ، بشرى ، ومنطقة شرق اربد .

هذا ويقوم ائتلاف من شركة سيجما / مهندسون مستشارون مع الشركة الالمانية رين روز (RRI) باعداد الدراسات الفنية والجدوى الاقتصادية والتي سوف تشمل دراسة كاملة لموقع محطة التنقية ومدى تأثير ناتج المحطة على الجوانب البيئية من كافة الوجوه (الهواء ، التربة ، المياه الجوفية) وغيرها من الامور المتعلقة بالبيئة وتأثيرها على الانسان والصحة العامة للمواطنين في المنطقة وسوف يتم اختيار الموقع الانسب في ضوء ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . . .

وزير المياه والري

المهندس داورد خلف

سعادة النائب محمد الدردور ، تفضل

بسم الله الرحمن الرحيم .

شكرا للسيد الرئيس وشكرا لمعالي وزير المياه والري على تفضله بالاجابه على السؤال والتي تعني المرافقة الميدنيه على موقع المحطة حيث انه اذا تم تنصيب اللجنة الاستشارية به سيصبح الامر منتتھيا وسيصبح وادي الشلالة موقعا لمحطة تنقية اربد الكبرى والذي سوف تظهر خريطة الرمشا فيه على الشكل التالي : من الشمال وعلى بعد ٤ كم محطة تنقية مدينة الرمشا والى الشرق وعلى بعد ٤ كم محطة مكب النفايات لمدينة اربد والى الغرب المحطة الثالثة المقترحة حيث تبعد ٣ كم عن مدينة الرمشا والتي سوف تؤدي دورا اكبر في تلوث الهواء والماء في المنطقة .

لقد ادت المحطة الاولى والمجاورة لحفرة التنظيم الجديد من جهة الشمال الى تلوث الهواء بالروائح الكريهة في منطقة الرمشا وقريتي الطرة والشجرة ، كما ادت بالتالي الى قلة الرغبة في اعمار المنطقة المجاورة وخص ثمن اراضيها وتلوث مياه الوادي الذي توجد به عدة آبار ارتوازية كانت تسقي اهالي اللواء عند شح المياه في الصيف . اما المحطة الثانية هي مكب النفايات لمدينة اربد وليس لمدينة الرمشا وموقع إلقاء المياه العادمة من صهاريج النضح والموجود في قرية الاكيدر التي

هكذا من الأجل

تبعد ٤ كم متر إلى الجنوب الشرقي من الرمثا . هذه القرية التي كانت تابعة للواء الرمثا ثم ألحقت بمحافظة المفرق مع مجموعة القرى الشريفة. وقد أصبح هذا المكب منطقة موبوءة يغطي الذباب في الصيف قرى البريضة والاكيدر وحوشا ثم مدينة الرمثا ، كما أدى القاء المياه العادمة من الصهاريج إلى تلوث مياه المنطقة وهذا أكده المختصون بعد التحليل الكيميائي لتلك المياه ، حيث استنتجوا أن هذا التلوث إنما هو نتيجة للمياه العادمة في مكب الاكيدر الذي يبعد حوالي ١٢ كم مسافة جوية عن يتابع مياه الشرب في المنطقة الشمالية .

أما الموقع الثالث فهو أيضا لمدينة أريد وهو الموقع المقترح الذي إجاب معالي الوزير عنه وهذا الموقع يتصل وأديه بوادي الشلالة بموقع سد الوحدة الذي سوف يحجز ما مقداره ٢٢٥ مليون متر مكعب من المياه وسيضخ منها ما بين (٥٠ - ٨٠) مليون متر سنويا للشرب إلى محافظتي أريد والعاصمة ، فمإذا سيحصل في حال الفيضانات ووصول المياه العادمة إلى مياه السد لماذا لا يكون الوادي - غرب أريد - والذي يوجد عليه محطة تنقية أريد الحالية وهو وادي العرب لماذا لا يكون هو موقع المحطة الجديدة ، ورغم أن هذا الوادي يقوم عليه سد وادي العرب ويحجز ٢٠ مليون متر مكعب من الماء لكن هذه المياه تستعمل للري وأن نسبة التلوث أن حدثت نتيجة للفيضانات فسوف يكون تأثيرها محددًا على المزرعات . هذا علاوة على أن سلطة المصادر الطبيعية هي الآن بصدد مد خط أنابيب لنقل المياه المكررة من محطة التنقية غرب أريد إلى ما بعد قناة الملك عبد الله دون المرور بجسم السد المذكور وليرد بعض الأراضي من منطقة الأغوار الشمالية .

أن القاء فكرة محطة وادي الشلالة ونقلها إلى وادي العرب حيث المحطة الأولى سوف يقلل من تأثير كثرة محطات التنقية على المناطق الأخرى كما أن مدينة أريد أولى بمحطاتها ولا يجوز أن تتحمل الرمثا تأثير محطة أريد وتوضع في أراضيها ويكفيها ما تم من اختيار موقع الاكيدر شرق الرمثا وتأثيره الذي ذكرت على الهواء والماء في المنطقة .

التي باسم المواطنين في لواء الرمثا والذين بلغ عددهم (٧١) ألف مواطن اهيب معالي وزير المياه والري واهيب بالحكومة الرشيدة أن لا

المعيد الأمين العام

٥ . تلاوة كتاب دولة ورئيس الوزراء الاقحتم رقم "٢٦٢٥" تاريخ ١٧/٢/١٩٩٠ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٢٧" المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن عدد المفصولين من العمل لأسباب سياسية بين قبيهم من فصلوا بعد مباشرة العمل قبل أن يعطوا ارقاماً للتعيين ، وعدد الذين وجدت لهم الشواغر وصرف النظر عن تعيينهم قبل مباشرتهم العمل لأسباب سياسية .

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٣٤٣/٨/١٦/٣

التاريخ ٢٩/١/١٩٩٠ م

الموافق

دولة رئيس الوزراء الاقحتم

احيل لدولتكم صورة من السؤال رقم (٢٧) تاريخ ٢١/١/١٩٩٠ والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي .

ارجو دولتكم التفضل بالاجاز لمن يلزم للاجابة عليه ضمن المدة القانونية .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

رقم السؤال (٢٧)

التاريخ ٢١/١/١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،

فأرجو توجيه السؤال التالي إلى دولة رئيس الوزراء واجابتي عليه كتابيا .

هكذا من الاصل

كم عدد المفصلين من العمل لاسباب سياسية ين فيهم من فصلوا بعد مباشرة العمل قبل ان يعطوا ارقاما للتعين ؟

وكم عدد الذين وجدت لهم الشواغر وصرف النظر عن تعيينهم ، قبل مباشرتهم العمل ، لاسباب سياسية؟ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د . احمد الكرفحي

نائب اوريد

رئاسة الوزراء

الرقم ٢٦٢٢/٤/١٢/٥١

التاريخ ١٤١٠/٧/٢١

الموافق ١٩٩٠/٢/١٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٣٤٣/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ ومرافقه السؤال الموجه من سعادة النائب احمد الكرفحي والذي يطلب فيه تحديد عدد المفصلين لاسباب سياسية ين فيهم من فصلوا بعد مباشرة العمل قبل ان يعطوا ارقاما للتعين . وعدد الذين وجدت لهم الشواغر وصرف النظر عن تعيينهم قبل مباشرتهم العمل لاسباب سياسية .

ارجو ان ابين بأنه يتعدى معرفة عدد الذين فصلوا بعد مباشرتهم العمل وقبل أن تصدر قرارات بتعيينهم او قبل ان يعطوا ارقاما للتعين حسبما اوردته النائب المحترم وكذلك الامر فانه يتعدى معرفة من تفرقت الشواغر لتعيينهم وصرف النظر عن تعيينهم ما دام انه لم تصدر قرارات التعيين ، كذلك لم يحدد النائب المحترم للفترة الزمنية المقصودة بسؤاله والتي تم الفصل خلالها لتتمكن من سؤال الدوائر والمؤسسات المعنية ليتم تحديد عدد المفصلين .

كما ارجو ان ابين ان الاجراءات اتخذت لاصدار القرار بجواز إعادة استخدام لكل من يتقدم بطلب بذلك لرئاسة الوزراء . وقدمت مجموعة من الطلبات حتى الآن وخرج باتخاذ الاجراءات بشأنها ويمكن الوصول الى عدد الذين فصلوا بعد استكمال هذه الطلبات .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد احمد الكرفحي

سعادة النائب احمد الكرفحي

بسم الله الرحمن الرحيم ، فمع احترامي لما ورد في الجواب ، اقول ، اولاً استمحيح دولة الرئيس علماً عندما استغرب ما ورد في الجواب من تعدد احصاء عدد الذين فصلوا بعد ان باشروا العمل او صرف النظر عن تعيينهم لاسباب سياسية مع ان الجهة الامنية هي صاحبة الاختصاص وهي التي تفخر بانها تعرف كل شئ في هذا البلد ، ولديها احدث الاجهزة في حفظ المعلومات ، ولو اطلعت على هذا الجواب لاسلت اشد الاسف على ورود هذا التعذر .

ثانياً - واما عن المدة المقصودة بالسؤال والتي لم يرد تحديدها فيه لم اقلز عنها إلا عن قصد ، لاني لو حددت مدة ما لكنت متجنباً على صاحب الحق الذي فصل قبلها ، والاعتراف بحق المفصلين ورد من الحكومة مطلقاً بلا قيد زمني . فتاسب ان اخاطب الحكومة بالمعيار الذي اعتمدته فضلاً عن ان الاطلاق يمكن للاجهزة الامنية ان تحصى افراده بسهولة كما ذكرت .

ثالثاً - وسألت عن عدد الشواغر لاصل الى ان الاعتراف بحقهم في الاعم الاغلب كان نظرياً شكلياً لا فعلياً حقيقياً . حيث ان الاولوية في التعيين لم تأت لهم بجديد لانهم يوم عينوا فيما مضى قد اشغلوا الشواغر او توفرت لهم على الاقل .

رابعاً - لذلك ارى تأسيساً على ما اوردته في ردي على جواب دولة الرئيس عن السؤال حول من حرروا من بعثاتهم ولا اريد ان اكدره ، ارى تأسيساً على ذلك الجواب ان الحل يمكن في النقاط التالية : -

١ - استصدار قرار سياسي يلغي القرار التصفوي السابق .

ب - استصدار قرار سياسي اخر يحدد تاريخاً محدداً لعودتهم وكان ينبغي ان يحدد فيما مضى .

ج - اما من حيث احتساب الفترة المنقطعة فترة عمل لغاية التعريض والترقية والزيادة السنوية والتقاعد ، فارى ان تعترف الحكومة لهم بذلك على ضوء قرار محكمة العدل العليا بعد اقرار قانون المؤقت .

د - واما بالنسبة لوجود الشواغر فارى ضرورة استحداث شواغر لهم او

هكذا من الاجل

انتدابهم مؤقتاً بنفس الحقوق الوظيفية لدى دوائر أخرى . وأما فيما يتعلق بالمخصصات فاطن ان إعادة النظر في الهيكل الوظيفي والتخلص من أسلوب العمل بعقود الذي يمتص نسبة عالية من المخصصات ، واضرب لذلك مثلاً توضيحياً ، فصل من جامعة اليرموك بقرار تعسفي "٢١" بين اداري واكاديمي بعد أحداث سنة " ١٩٨٦ " ، وفي الجامعة نفسها عاملون بعقود أكثرهم يزيد راتبه على راتب رئيس الجامعة . بعضهم يصل عقده الى " ١٤٥٠ " ديناراً وجاء الى الجامعة وهو يحمل " الماجستير " واخذ الدكتوراة على حساب الجامعة وهكذا ، وبعضهم يأخذ " ١٢٠٠ " ديناراً وهكذا . مع ان كفاءات هؤلاء ليست نادرة ويفني عنهم وبكفاءة أفضل وبانتما ، اعمق من يأخذ ثلث راتبهم او ريعه على ابعد تقدير ولقد بلغني خبر ان الاستاذ الدكتور رئيس الجامعة قد احس بهذا الوضع الشاذ واتخذ قراراً تصحيحياً واسأل الله عز وجل ان يشمل مثل هذا التصحيح كل اجهزتنا وكل دوائرنا وشركاتنا . نعم هذا ما علمته واسأل الله ان يكون صحيحاً . وبالمناسبة لا بد من ان اذكر هذه الحادثة التي عبر صاحبها عن مرارته ولا حول ولا قوة الا بالله . مفصول وجه طلباً الى الدائرة التي فصل منها لاعادة تعيينه ، وجهت الرئاسة لشؤون العاملين لمعرفة وجود الشاغر لطالبه فكان الجواب نعم ، وجهت الرئاسة مرة ثانية الى الدائرة عن طريق شؤون العاملين ان كانوا بحاجة الى التعيين على هذا الشاغر ؟ وتكرر الجواب نعم ، ثم جاء الكتاب الثالث الى الدائرة يقول هل هناك حاجة ملحة ؟ ولست ادري بعدها هل يأتي كتاب رابع بصيغة هل هناك حاجة ملحة جداً ؟ وخامس جداً ؟ وسادس جداً جداً ؟ . لست ادري كيف نعامل هؤلاء وهم اصحاب حق عن حق وقضية الاموال توفر وما اسهل توفيرها من نفس الدائرة اذا صوبنا هذه الاوضاع وشكراً .

سعادة نائب رئيس المجلس

معالي نائب رئيس

الوزراء وزير الداخلية

شكراً سيادة الرئيس ، يعني بالرد في هذا المجال ما تعلق بلاحقة سعادة النائب المحترم حول ما يستشف منه عتياً لعدم ذكر اعداد المفصولين او الذين لم يمينوا بسبب آرائهم ووجهات نظرهم السياسية .

تتعهد مثل هذا القرار الجائر وإذا كان لا بد من ذلك لاولى من الحكومة ان تلغش لنا عن مكان بديل يسكنه اهالي اللراء احتراماً لتفليذ قرار وزارة المياه والري وتقديراً للمحطة التي وصلت بالكبرى . وشكراً .

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد الامين العام

شكراً سعادة الزميل ، استمر هاتي بك .
٧ . تلاوة كتاب معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية رقم " ٨٥٧٤ " تاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ١٩ والمتضمن الرد على السؤال رقم " ٣٤ " المقدم من سعادة النائب السيد منصور سيف الدين مراد حول عودة فئات من المواطنين الاردنيين المتواجدين في الخارج الى الوطن .

مجلس النواب

التاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ١٠

الوافق ١٤١٠ / ٧ / ١٤

معالي نائب رئيس الوزراء / وزير الداخلية

ابعت لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم " ٣٤ " تاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ٧ والمقدم من سعادة النائب السيد منصور سيف الدين مراد .
ارجو التكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

رقم السؤال (٣٤)

التاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ٧

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية وبعد

سؤال الى معالي وزير الداخلية المحترم

لماذا تتم إعاقة مئات من المواطنين الأردنيين للعودة الى ارض الوطن في ظل هذه التحولات الديموقراطية .

هكذا من الأصيل

خاصة وأن الشعب الأردني قد أثبت جدارته وقسكته وجهه للأردن ما هو الموقف من ذلك .

واقبلوا فائق احترامي

منصور سيف الدين مراد

وزارة الداخلية

عمان

الرقم / ٣/١ / ت / ٨٥٧٤

التاريخ ١٩٩٠/٢/١٩

الموافق ١٤١٠ / ٧ /

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٤٩٩/٨/١٦/٣ تاريخ ١٠/٢/١٩٩٠ المتعلق بالسؤال رقم (٣٤) المقدم من
سعادة النائب السيد منصور سيف الدين مراد حول عودة فئات من المواطنين الاردنيين المتواجدين في الخارج الى
ارض الوطن .

ارجو ان ابين بأنه قد صدرت تعليمات بالسماح للاردني الذي يحمل الجنسية الاردنية بالعودة بجواز سفره
المتنهي . وقد تم تنفيذ ذلك ، اما الذين لا يحملون جوازات سفر تثبت جنسيتهم فلا بد من التأكد من جنسيتهم
بتقديم طلبات عن طريق السفارات الاردنية في الخارج ، علما بان بعضهم قد حصلوا على جنسيات اخرى .
اما عند تجديد او اصدار جوازات سفر اردنية لاشخاص مقيمين خارج المملكة عن طريق التوكيل او من قبل
السفارات والقنصليات والبعثات فيتم بعد اخذ موافقة مديرية المخابرات العامة وذلك استنادا للمادة (٢) من
القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٥ ، القانون المعدل لقانون جوازات السفر رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ .

واقبلوا فائق الاحترام

سالم مساعده

نائب رئيس الوزراء

وزير الداخلية

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد منصور مراد

سعادة النائب منصور سيف الدين مراد .

شكرا سعادة الرئيس . حول الذين يحملون الجنسية الاردنية ويجوز
سفره المنتهي ، يقول المسؤولون في نقاط الحدود بأنه لم تصلهم تعليمات
رسمية بهذا الخصوص . ولذلك تم إعادة عدد كبير من الاردنيين ومنعوا
من الدخول الى الاردن بحجة أن جوازاتهم منتهية ولدي أسماء
الكثيرين . ثانيا السفارات بالخارج لا تستقبل طلبات الذين لا يحملون
جوازات سفر ، اي الذين فقدوا جوازاتهم أو أرسلوها للتجديد الى
الاردن وحجزت وأهمل بعضها ، السفارات ترفض المنطق بأنها لم
تصلها تعليمات من الخارجية . اما الذين يحملون جوازات سفر منتهية
ويقعون بالخارج فقد راجع عدد كبير منهم السفارات وأبلغوا بعدم
موافقة الجهات الامنية على التجديد . اما بخصوص الذين يحملون
جنسيات اخرى فهي بالحقيقة ليست جنسية قانونية بقدر ما هي
تسهيل متحده بعض الدول العربية للمواطنين الاردنيين لتمكينهم من
السفر والتنقل والاقامة ومتابعة دراستهم بعد أن حرموا من التجديد.
لجوازاتهم عند انتهائهم من قبل دولتنا . واذا اعتبر ما يحصله وثائق
جنسية فالقانون الاردني يجيز اذواجية الجنسية ، وأطالب الحكومة
بالايحاء الى سفاراتنا في الخارج بمنع وثائق سفر اضطرارية لمن يثبت
جنسيته الاردنية ويرغب بالعودة الى الاردن . كما اطالب بتبليغ نقاط
الحدود رسميا بعدم إعادة الاردنيين ، ويوجد لدى أسماء لاشخاص
اردنيين يحملون جوازات اردنية تم ابعادهم من المطارات ونقاط الحدود .
شكرا سعادة الزميل . معالي وزير الداخلية

سعادة نائب رئيس المجلس

معالي نائب رئيس

الوزراء وزير الداخلية

شكرا سيادة الرئيس ، لقد جرى بحث مطول مع عدد من النواب
المحترمين في هذا الشأن نتيجة مراجعاتهم لوجود اشخاص يحملون
جوازات سفر منتهية وصلوا الى الحدود ، وأريد أن اؤكد في هذا المجال
ان التعليمات صدرت الى الحدود ، لاستقبال هؤلاء المواطنين والسماح
لهم بالدخول . ولكن وبعد سماع ملاحظات بعض السادة النواب ،
استدعيت رئيس الدائرة الامنية المسؤول عن هذا المصروع واعلمته
واكدت عليه بقرار الحكومة السياسي بان يسمح لهؤلاء المواطنين

هكذا من الأهل

بالدخول . واصدر تعليماته من مكتبي إلى دائرة الحدود وإلى المسؤولين فيها بأن يسمحوا لهؤلاء المواطنين . فما أقدره بالنسبة لما ذكره سعادة النائب المحترم بأن المراجعات التي بلغتني حول هذا الموضوع قديمة ، أما الحديث الذي أذكره فقد جرى قبل حوالي "٢٠" يوما . ولا اعتقد مع الاحترام لكل الملاحظات التي ترد في هذا الشأن بأن مواطن ما أي مواطن يصل إلى الحدود ومعه جواز سفر منتهي ويعاد . ولذا كان هناك شخص بهذا الاسم أنا على استعداد لأخذ هذا الموضوع بكل الجدية والتحقيق حول ذلك . أما الأشخاص الموجودين في الخارج ولا يحملون جوازات سفر أو أعيدت جوازات سفرهم كما ذكر النائب المحترم فلا يعقل أن يترك لأي مواطن يدعي بأنه أردني أو يبرز أية وثيقة وأن يحتاج للشخص المسؤول في الحدود أن يقرر ما إذا كان يحمل جنسية أردنية أو لا يحمل ولذلك أنيطت هذه السفارات في الخارج . وقد حضر العديد منهم ، أما ما وصل إلي اسماع النائب المحترم فقد يكون هم أشخاص عليهم مخفضات أو لم يقدموا الوثائق الكافية أو طرأوا باب إحدى السفارات التي تلذعت بهذا العذر مع أن التعليمات صدرت منذ مدة طويلة ، أرسل كتاب لوزارة الخارجية وصدر تعميم من الوزارة لكافة سفاراتنا ومبعوثياتنا في الخارج ، بإصدار وثائق اضطرارية للعودة لمثل هؤلاء المواطنين . إلا أن ذلك يجري كله بعد أخذ المعلومات الكافية والرأي من قبل الإدارة المركزية في الداخل . يعني السفارة لا تصدر من نفسها إنما ترسل إلى الداخلية وإلى دائرة المخابرات حسب المعلومة المتوفرة عن الشخص لتأخذ الرأي بالموافقة أو عدم الموافقة على العودة . إذا كان هناك أية حالة بأن هناك شخص يتحقق بأنه أردني وقد منع من العودة ولم يعطى وثيقة اضطرارية فيمكن معالجة وضعه بشكل فرادي ، أما القاعدة العامة هي ما ذكرت للمجلس الكريم .

موضوع تجديد جوازات السفر للمقيمين في الخارج أو لمن يرسلون تركيزات ، شأن حده قانون وبالشكل الصريح بأن يعاد للدائرة الأمنية التي يحدد وزير الداخلية العودة إليها في حالة التجديد منذ عام ١٩٨٥ أصدرت تعليمات لدائرة المخابرات العامة لتكون هي المسؤولة عن

تدقيق هذه القيود وعن هذا الموضوع بالذات ولا تزال هذه التعليمات سارية حتى الآن .

سعادة نائب رئيس الوزراء

السيد أحمد الكفاوين

شكرا لمعالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية . الآن لنعود إلى السؤال الأول المقدم من سعادة الأخ أحمد الكفاوين بما أن معالي وزير المالية قد حضر . لقد قرأنا الإجابة والآن أخ أحمد تفضل . إلى معالي وزير المالية ، قامت فقط تسوية في قرية وكن بتسجيل قطع الأراضي والله أعلم بصورة مشرائية في معظمها في بعض الحالات طبعاً ، وكانت تعتمد على سؤال أي إنسان هل أنا بالبلدة مجلس بلدي كان بالأماكن يراقب في التسوية ، أما موظف رسمي أو عضو بالبلدية حتى تكون الأسماء التي تسجل باسمائها قطع الأراضي واضحة جداً . ثم بعد ذلك عند إعلان الجدول ، جدول الحقوق ، يعني كان هناك أخطاء واضحة ، اسم قطعة أرض سجلت باسم فلان سجلت باسم شقيقه ، وبعد هذا لماذا يتحمل المواطن الذي سجلت باسمه قطعة الأرض خطأ عشرة دنائير على الأقل ودنار رسم إضافي . هذه أخطاء فقط التسوية سلماً ويجب أن تتحملها فقط التسوية قبل أن يتحملها المواطن طالما أنها في بدايتها ولم تكن بشكل نهائي وشكراً . معالي وزير المالية .

سعادة نائب رئيس المجلس
معالي وزير المالية

سيدي ، أرجو أن أوضح بأن الطريقة التي تعتمد لإعداد جداول التسوية طريقة متعارف عليها ويتم تطبيقها في جميع الأحوال المشابهة . ولقد قمت بالتدقيق بهذا الأمر مع المسؤولين في دائرة الأراضي والمساحة وأكدوا لي أن الأسلوب الذي استعمل في هذه الحالة لا يختلف عن الأساليب الأخرى وأنه قد تم التشاور مع المعنيين عند وضع جداول التسوية . الاعتراضات التي قدمت عددها "٧٩" اعتراضاً ودفعت الرسوم الخاصة بها . كما أضاف هؤلاء المسؤولين أن عدد المعارضين في هذه الحالة لا يختلف كثيراً عن عدد المعارضين في الحالات الأخرى ، وأنهم لا يعتقدون أن هناك أخطاء فنية أدت إلى وجود هذا العدد من المعارضين . أن نظام رسوم محكمة تسوية الأراضي والمياه ينص على الحصول على الرسوم ، وهناك من وراء ذلك ، لأن وجود الرسوم يمنع الأشخاص الذين لا يمتثلون

هكذا من الأهل

ان لهم وضعاً حقيقياً ومعقولاً في التقدم بطلبات وبالتالي كفلسفة هو أمر ضروري . وأرجو أن أؤكد حسب المعلومات المتوفرة لدي من الدوائر المعنية أن ما طبق في هذا الوضع هو شيء عادي ولم تحدث هناك اختلافات كبيرة ، وبالرغم من ذلك فأنني سوف أقوم بالتدقيق بذلك شخصياً ، وإذا ما تبين أن هناك أخطاء نتجت عن الدائرة فسوف اتسب لمجلس الوزراء - بإعادة هذه الرسوم كجزء بموجب قانون الاعفاء - من الاموال الاميرية .

شكراً معالي الوزير ، استمر أبو سليم

٨ . تلاوة كتاب معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي رقم " ٣٥٣٤ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٤ والمتضمن الرد على السؤال رقم " ٣٣ " المقدم من سعادة النائب السيد منصور سيف الدين مراد حول قيام اتحاد طلبة للجامعات الاردنية .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد الامين العام

مجلس النواب

الرقم ٤٩٨/٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٠/٢/١

الموافق ١٤١٠/٧/١٦

معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

أبعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٣٣) تاريخ ١٩٩٠/٢/٧ والمقدم من سعادة النائب السيد منصور سيف الدين مراد .

أرجو التكرم بالإجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

رقم السؤال (٣٣)

التاريخ ١٩٩٠/٢/٧

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

فحمة وبعد ...

الموضوع توجيه سؤال لمعالي وزير التعليم العالي المحترم

لماذا لم يعاد العمل لإعادة دور اتحاد الطلبة على اساس ان يمثل كل الجامعات في الأردن خاصة وأنه هناك مطالب عديدة ومحاولات من الطلبة حيث ان الظروف التي قر بها البلاد بحاجة لكل مؤسسة تلت وحدتنا الوطنية ونعتمد الديمقراطية وعلى رأسها السياسة التعليمية وما هو الموقف من ذلك .

واقبلوا فائق احترامي

منصور سيف الدين مراد

وزارة التعليم العالي

الرقم ٣٥٣٤/٧

التاريخ ٢٩ رجب ١٤١٠هـ

الموافق ١٩٩٠/٢/٢٤م

معالي رئيس مجلس النواب

فحمة طيبة ، وبعد ،

فأشير الى كتابكم رقم ٤٩٨/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٢/١٢ بشأن استفسار سعادة النائب منصور سيف الدين مراد حول قيام اتحاد طلبة للجامعات الأردنية . وأرجو ان ابين ما يلي :-

هكذا من الأصيل

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٩٩٠/٣/١٠ ميلادية

لقد بدأ الحوار في الاوساط الطلابية حول التنظيم المناسب للطلبة الاردنيين المتحدين مؤسسات التعليم العالي داخل الاردن وخارجه ، كما ان هذا الموضوع قيد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي نفسها . ومن الضروري انتظار ما يتخض عنه الحوار وما تؤدي اليه الدراسة من مشروع او اكثر ليتم اتخاذ القرار المناسب . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد منصور مراد

سعادة نائب رئيس المجلس

معالي نائب رئيس

الوزراء وزير الداخلية

سعادة النائب منصور مراد . تفضل

تعرف انه في الاوساط الطلابية . وزير التعليم غائب.

بتحب يؤجل معالي نائب الرئيس ؟

اذا سمحت سيادة الرئيس . الامر يتوقف على طبيعة الملاحظة التي ترد من سعادة النائب ، فاذا كان بمقدوري كممثل للحكومة ان اجيب عليها فاجيب ، والا أنا ممكن استأذن بتأجيلها حين حضور الوزير المعني بالاجابة عنها.

تؤجل . استمر ابراهيم سليم

هي مجموعة من الحوارات لتشكيل نقابة لتمثيلهم ، وهذه النقابة هي مطلب ديمقراطي تفرضه المرحلة التي نعيشها الان في بلدنا . وهي ضرورة لما يلقى عليها من عبي المشاركة في تطوير مؤسساتنا التعليمية ومنتهاج التعليم . لكن الذي اقصد في سؤالي هو ان يتم تسع المجال امام الطلاب لحوض حوارات داخل جميع المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات وكلية المجتمع . واصدار ترخيص قانوني لتشكيل هذه النقابة وشكرا .

شكرا . تفضل معالي نائب رئيس الوزراء .

سعادة نائب رئيس المجلس

معالي نائب رئيس

الوزراء وزير الداخلية

يعني الموضوع مرتبط بما تؤول اليه الاتصالات بين هؤلاء الطلاب وما يمكن ان يتفقوا عليه بهذا الصدد . فاذا اتفق على انشاء اتحاد فسيصدر له ترخيص بطبيعة الحال . واذا لم يتفقوا على ذلك او اتفقا على مجموعة من الاتحادات نوعية او مكانية مثلا ، فيمكن ان ينظر

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٩٩٠/٣/١٠ ميلادية

ويتخذ القرار في ضوء ما يتوصلوا اليه في ذلك الوقت وشكرا .

شكرا معالي نائب رئيس الوزراء . لا تأجيل اذن ويعتبر جواب .

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد الامين العام

٩ . تلاوة كتاب معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي رقم

" ٣٥٣٥ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٤ والمتضمن الرد على السؤال رقم

" ٣٥ " المقدم من سعادة النائب السيد منصور سيف الدين مراد حول

قهرل ابناء فلسطين في الأراضي المحتلة في مؤسسات التعليم العالي

الاردنية .

مجلس النواب

الرقم ٥٠٠/٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٠/٢/١٢

الموافق ١٤١٠/٧/١٤

معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

أبحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم " ٣٥ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٧ والمقدم من سعادة النائب السيد منصور

سيف الدين مراد .

ارجو التكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

رقم السؤال (٣٥)

التاريخ ١٩٩٠/٢/٧

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

محبة وبعد ...

الموضوع توجيه سؤال لمعالي وزير التعليم العالي المحترم ...

لماذا تم رفض المئات من الطلاب من ابنائنا في الضفة الغربية برغم الظروف القاهرة التي يعيشونها ولا

هكذا من الأصيل

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

سيما أنه لا أمل أعظمهم أن يستمر بدراسته إلا بالأردن لظروف عديدة علما بأن عدد كبير منهم قد حصل على مؤهلات جيدة ما هو الموقف من ذلك .

واقبلوا فائق الاحترام

النائب

متصور سيف الدين مراد

وزارة التعليم العالي

الرقم ٣٥٣٥/٧

التاريخ ٢٩/رجب ١٤١٠

الموافق ١٩٩٠/٢/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب

محبة طيبة وبعد .

فأشير الى كتابكم رقم ٥٠٠/٨/١٦/٣ تاريخ ١٢/٢/١٩٩٠ بشأن استفسار سعادة النائب منصور سيف الدين مراد حول قبول أبناء فلسطين في الاراضي المحتلة في مؤسسات التعليم العالي الاردنية ، وأرجو أن ابين ما يلي :-

اولا :
بناء على قرار مجلس التعليم العالي بتاريخ ٢٠/١١/١٩٨٩ تم حجز نسبة ٣٪ من العدد الاجمالي للمقبولين في الجامعات الاردنية للعام ٨٩/١٩٩٠ لابتداء فلسطين في الاراضي المحتلة في الجامعات الاردنية اعتبارا من الفصل الثاني من العام الحالي . وبعد ظهور نتائج الثانوية العامة بتاريخ ٢٥/١/١٩٩٠ ، تم القبول في الجامعات الاردنية وفق هذا القرار .

ثانيا :
اما بالنسبة لكليات المجتمع فقد قررت الوزارة بتاريخ ١٩/٨/١٩٨٩ حجز نسبة ٣٪ من العدد الاجمالي للقبول في كليات المجتمع للعام الدراسي ٨٩/١٩٩٠ لابتداء فلسطين في الاراضي المحتلة اعتبارا من الفصل الثاني من العام الحالي . ونتيجة لكثرة عدد الطلبات الواردة

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

للكليات قررت الوزارة بتاريخ ٨/٢/١٩٩٠ زيادة النسبة في كليات المجتمع الخاصة لتصبح ٥ ٪ ، وقد تم القبول بناء على ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد منصور مراد

سعادة النائب منصور مراد تفضل

في الحقيقة الاسئلة هذه مطروحة من (٢/٦) قبل اكثر من (شهر) لكن يعني حول نسبة التعليم ، انني ارى كحاله استثنائية وبسبب عرقلة العدو ، لاستمرار الدراسة في الجامعات الفلسطينية ، ان يتم رفع نسبة القبول الى اكثر من (٥٪) بالنسبة لعدد الطلاب الاردنيين ، يعني نسبتهم لنسبة طلاب الاردنيين ، وأطالب بشكل اساسي ان يعاملوا بنفس المعاملة التي يتعامل بها الطالب الاردني حول مؤهلات ، رغم انني لست مع تهجير الطلبة من الداخل ، ولكننا بنفس الوقت نخوض صراع حضاريا مع العدو ، وهناك مهمة عاجلة بهذا الخصوص ، ان تعمل الحكومة على توفير كافة الاسكانيات المتاحة لمساعدة جامعة القدس المفتوحة ومقرها عمان ، على البدء بالعمل للتعليم عن بعد ، وهنا يتطلب ضرورة توثيق العلاقات والتنسيق ما بين وزارة التعليم العالي الاردنية والدائرة الثقافية في منظمة التحرير الفلسطينية وإدارة جامعة القدس المفتوحة لهذا الخصوص .

شكرا ،

معالي الدكتور خالد الكركي

سعادة نائب رئيس المجلس

معالي وزير الثقافة ووزير

التربية والتعليم والتعليم

العالي بالوكالة

موضوع القبول في الجامعات من أبناء الضفة الغربية ، نسبة (٣٪) كانت قد قررت سابقا عند القبول في المرة الاولى في الفصل الماضي في الجامعات الاردنية ، وترتب عليها قبول (٣٠٠) طالب من أبناء الضفة الغربية اعتبارا من الفصل الثاني بعد انتهاء الثانوية العامة ، تقريرا

هكذا من الأهل

(٣٠٠) طالب وهذا رقم وزارة التعليم العالي ، الكليات قبلت حوالي (٢٠٠) طالب ضمن نسبه (٥٪) المقاعد المقرره مسبقا نسبه الكليات هي التي زيدت الى (٥٪) والفصل بدء من فتره سابقه ، يعني اقول (٢٣٠٠) طالب قبلوا في الجامعات وفي المعاهد من أبناء الضفة الغربية ، وهذا رقم نهائي .

موضوع الجامعة القدس المفتوحة ايضا موضوع اخر ، مجلس التعليم العالي هو الذي يتولى النظر في الطلبات المتقدمه ، ولكي يحضر وزير التعليم في الاصيل ، قد يعطى الى اي وصل ذلك الطلب .

شكرا ، هاني بيك

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد الامين العام

١٠ . تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الاقدم رقم " ٢٩٠٥ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٦ ومرفقه كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم " ٣٢٥٤ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٩ والمتضمن الرد على السؤال رقم " ٣ " المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي حول الطلبة المفصولين من البعثات الدراسيه لأسباب أمنيه .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ١٦٨/٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٠/١/١٦

الموافق ١٤١٠/٦/١٩

دولة رئيس الوزراء الاقدم

أبعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم " ٣ " المؤرخ في ١٩٩٠/١/٧ والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي .

ارجو لدولتكم التكرم بالايحاء لن يلزم للاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

جملة اسئلة موجهه الى دولة رئيس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

فأرجو توجيه الاسئلة التالية الى دولة رئيس الوزراء ولاجايتي عليها خطيا .

- ١ - لماذا لم يتم الاعلان بعد عن إعادة المفصولين لأسباب أمنية إلى اعمالهم ؟
- ٢ - وكيف ستزال عنهم آثار تلك الاحكام التعميلية وهل سيعطون نفس المستوى الوظيفي لاتدادهم ؟ وهل ستعرضون عن تلك الفترة التي حرموا فيها من العمر ؟
- ٣ - متى ستصرف للمبعوثين المفصولين مستحقاتهم ، وقد استحقوها بجداره ، ولكن أجهز الأمن بقرارها التعميني حالت دون ذلك ؟
- ٤ - هل الفيتيم كل نص في قانون او نظام تستمزع فيه آراء الجهات الأمنية ؟ ان الشعب ينتظر بفارغ الصبر الى الاجابة الواقيه الشافيه التي تعيد الحق الى نصابه ، وتنزع الاحقاد من القلوب ، وتمنق صدق الانتماء للأمة والوطن ، والأمر والله لا يحتمل التأخير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د . احمد الكوفحي

نائب اريد

رئاسة الوزراء

الرقم ٢٩٠٥/٤/١٢/٥١

التاريخ ١٤١٠/٧/١

الموافق ١٩٩٠/٢/٢٦

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٦٨/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١/١٦ في موضوع السؤال رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن المبعوثين.

ابعث الى معاليكم طيا بصورة عن كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم ٣٢٥٤/٧ تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٩ متضمنا رد معاليه على السؤال المشار اليه .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

هكذا من الأجل

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

الأردن

الرقم ٣٢٥٤/٧

التاريخ ٢٤ رجب ١٤١٠هـ

الموافق ١٩/٢/١٩٩٠م

دولة رئيس الوزراء الاقبح

تحية واحتراما ، وبعد ،

نأشير الى كتاب دولتكم ذي الرقم ١٢٥١/٤/١٢/٥١ المؤرخ ١٩٩٠/١/٢٥ المرفقه به صورة عن السؤال رقم " ٣ " المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، وارجو ان أعلم دولتكم ان الوزارة قامت باستدعاء الطلبة المفصولين من البعثات الدراسية لأسباب أمنية وعددهم (٣٩) طالبا وطالبة في الجامعات الاردنيه و(١٨) طالبا في كليات المجتمع لمعرفة اوضاعهم الدراسية وانهم جميعا ملتحقون بالجامعات الاردنيه وكليات المجتمع ، وسيتم عرض موضوعهم على لجنة البعثات العلمية في اجتماعها القادم لاتخاذ قرار بالامداد اعتبارا من مطلع الفصل الثاني للعام الدراسي ١٩٩٠/٨٩م .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير التعليم العالي

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد احمد الكوفحي

دكتور احمد الكوفحي تفضل ،

بسم الله الرحمن الرحيم

الى منشي هذا السؤال ما ورد على لسان عطفه امين وزارة التعليم العالي بصدد توجه الوزارة لحرمان السابقين واعطاء اللاحقين بده من الفصل الثاني للعام الدراسي الجامعي (٨٩/٩٠) ، وهذا ما اوردته صحيفه الشعب بمعددها رقم (٤٦٥٠) والصادرة بتاريخ (١٥/١/١٩٩٠) وهذا يخاطر ما ورد على لسان دولة رئيس الوزراء اثناء رده على كلام الزميل النائب كامل العمري من اعتراقه باعطاء السابقين عندما تحدث عن (خمسة) مبعوثين ، ولما كان الخطاب

للأعلى يتضمن الخطاب للادنى ، لذا اثره توجيه السؤال الى دولته دون معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي ، لتعلقه بكل منهما ، بالاضافة الى ما ورد في المادة (٨٤) من النظام الداخلي من ضرورة اختصار توجيه السؤال على وزير واحد ، اما في الجواب سأكتفي ، بينما قلته بهذا الصدد من جواب السؤال السابق ، شكرا

شكرا ، استمرهاتي بيلك

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد الامين العام

١١ . تلاوة كتاب معالي وزير المالية / الجمارك " ١٠٥٧١ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ والمتضمن الرد على السؤال رقم " ١٦ " المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن دخل المساعي الجمركية وأوجه صرفها للسنوات العشر الاخيرة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٣٣٣/٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٠/١/٢٩

الموافق ١٤١٠/٧/٢

معالي وزير المالية

أبحث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٦) تاريخ ١٩٩٠/١/١٣ والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي .

ارجو معاليكم التكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

هكذا من الأصيل

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

سؤال موجه الى معالي وزير المالية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فأرجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية وإجابتي عليه خطياً :

- كم دخل " المصاعى الجمركية " سنوياً ومنذ عشرة أعوام ؟
- وأين صرفت هذه الاموال ؟
- مع ذكر مستندات الصرف بالرقم والتاريخ ؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٩٩٠/١/١٣م

د . احمد الكوفحي

نائب اريد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم ١٠٥٧١/١٠/١

التاريخ ١٤١٠/٧/٢٢هـ

الموافق ١٩٩٠/٢/١٧م

سؤال رقم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : اجابة سؤال سعادة الدكتور احمد الكوفحي

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ٣٣٣/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ المتعلق بطلب الاجابة على سؤال سعادة النائب المحترم لموضوع دخل المصاعى الجمركية وأوجه صرفها للسنوات العشر الاخيرة .

ارجو أن أبين معاليكم ما يلي :

- ١ - يتم استيفاء اجور العمل الاضافي التي سماها سعادة النائب المحترم (بدخل المصاعى الجمركية) استناداً لاحكام الفقرة ١ من المادة ١٤٢ من قانون الجمارك رقم (١) لسنة ١٩٦٢ والتي تنص على ما يلي :

المادة ١٤٢ -

- ١ - تستوفى من اصحاب البضائع بصورة عامة الرسوم المبينة في هذه المادة وتليق امانة لحساب موظفي الجمارك والدوائر الاخرى بسبب قيامهم بمعاملات خارج اوقات الدوام الرسمي لحساب التجار والمكلفين .
 - أ - اثنان بالالف من قيمة البضائع المستوردة والمصدرة والمعاد تصديرها .
 - ب - واحد بالالف من قيمة جميع البضائع المارة بالترانزيت .
- ٢ - لمجلس الوزراء ان يستثنى اية بضائع من دفع الاجور المشار اليها في هذه المادة وان يخفضها لتتناسب مع مقاصد الاتفاقات الاقتصادية التي ترتبط بها الدولة .

(١) جرى التعديل بموجب القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم (٢١٧١) تاريخ ١٩٦٩/٥/١٥ .

- ٣ - لمجلس الوزراء بتسليم من الوزير ان يحدد الاجور التي تستوفى عن القيام بالعمل الاضافي لحساب المعامل والمصانع والبواخر .
- ٤ - تدفع الرسوم المستوفاه بالاستناد الى هذه المادة للمستحقين من الموظفين المنصوص عليهم في الفقرة (١) من هذه المادة بالكيلية التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ويجوز للوزير ان يتلقى من المبالغ المتوفرة بعد دفع اجور المستحقين وفقاً للغايات التي تتطلبها مصلحة العمل بما في ذلك انشاء مجمعات سكن للموظفين في مراكز الحدود .
- ٢ - كما يتم استيفاء اجور العمل الاضافي حالينا استناداً لاحكام المادة ١٧١ فقرة أ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على ما يلي :

المادة ١٧١ -

- أ - تستوفى من اصحاب البضائع اجور العمل الاضافي المبينة قبالها وتليق امانة لحساب موظفي الجمارك والدوائر الاخرى بسبب قيامهم بالعمل في غير اوقات الدوام الرسمي لحساب التجار والمكلفين :
 - ١ - اثنان بالالف من قيمة البضائع المستوردة والمصدرة والمعاد تصديرها والمهاجرة محلها .
 - ٢ - واحد بالالف من قيمة جميع البضائع المارة بالترانزيت .

هكذا من الأصل

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

ب - لمجلس الوزراء بتسليم من الوزير ان يستثنى اى بضائع من دفع الاجور المشار اليها في هذه المادة.
ج - لمجلس الوزراء بتسليم من الوزير ان يحدد الاجور التي تستولى عن القيام بالعمل الاضافي لحساب المعامل والمصانع والبواخر وادى عمل خارج الحرم الجمركي .

د - تدفع الاجور المستوفاه بالاستناد الى هذه المادة للمستحقين من الموظفين المتخصصين عليهم في الفترة (أ) من هذه المادة بالكيفية التي يحددها مجلس الوزراء . بناء على تسليم الوزير ، ويجوز للوزير ان ينقل من المبالغ المتوفرة بعد دفع اجور المستحقين وفقا للفايات التي تتطلبها مصلحة العمل بما في ذلك انشاء مجمعات سكن وظيفي وما من شأنه ان يحسن من اوضاعهم .

٢ - ان هذا الاجراء متبع في الدول المجاورة ، كما ورد نص مماثل في القانون الجمركي الموحد .

٣ - يتم الاتفاق من حصيله هذه الاجور استنادا لاحكام القانونين المشار اليهما بالبند (١) اعلاه واللائحة والتعليمات الصادرة بقتضاهما وقرار اجور العمل الاضافي الصادرة عن مجلس الوزراء بالاستناد للمادة (١٤٢) من قانون الجمارك والمكروس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المنشور بالجريدة الرسمية رقم ١٨٨٦ لسنة ١٩٦٥ المرفق صورة عنه .

٤ - بلغ اجمالي الاجور المستوفاه خلال السنوات (٨٠ - ١٩٨٩) " ٣١٢٢٨٤٠٥ " دينار وفق الكشف التفصيلي المرفق وهذا يجب على البند الاول من سؤال سعادة النائب المحترم .

٥ - بلغ اجمالي النفقات من حصيله المبالغ المستوفاه خلال السنوات (٨٠ - ١٩٨٩) مبلغ " ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠ " دينار وفق الكشف التفصيلي المرفق الذي يبين اوجه صرف هذه المبالغ والدفع المتحقق من حصيله تلك الاجور . بالاضافه الى تحويل مبلغ (٦) مليون دينار كايارد لحساب الخزينة التي تستخدم حصيله هذه الاجور كسيولة نقدية عند عدم توفر الاموال اللازمة للاتفاق لديها ليصبح مجموع المبالغ المصروفة من حصيله المبالغ المستوفاه (٣١٢٢٨٤٠٥٢) دينار .

٦ - اما فيما يتعلق بذكر مستندات الصرف بالرقم والتاريخ للمبالغ التي تم اتفاقها من حصيله هذه الاجور والتي لا تعتمد الا بعد اجازة صرفها من قبل ديوان المحاسبة ووزارة المالية والموثقة بوجوب قيود وسجلات ماليه معتمدة ومعتمدة قائمها جاهزة لدى دائرة الجمارك للاطلاع على قيود هذه المستندات بشكل تفصيلي .

وعليه اذا اراد سعادة النائب المحترم الاطلاع على هذه القيود فان الجهاز المالي في دائرة الجمارك على استعداد تام لاطلاعه عليها في الوقت الذي يراه مناسباً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير المالية / الجمارك

باسل جردانه

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

خلاصة حصيله اجور العمل الاضافي والنفقات التي قت خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٩

| السنة | حصيله الاجور المستوفاه (١) | النفقات من حصيله الاجور | | | | الوزير/المعز السوي |
|---------|----------------------------|--|--------------------------------------|--------------------------------|---------------------------------|--------------------|
| | | المبالغ المخصصة لمؤسسة الموانئ البحرية | المبالغ المخصصة لمؤسسة المناطق الحرة | المبالغ المخصصة للمؤسسة كايارد | النفقات من * خلال دائرة الجمارك | المجموع (٢) |
| ١٩٨٠ | ٢٠٦٩٨٠٦ | ٤٤٧١٨٤ | ٧٥٦٣٥ | - | ٥٥٧٠٤٨ | ١٠٧٩٨٦٧ |
| ١٩٨١ | ٣٣٠٦٨٧٥ | ٦٠٢٧١٧ | ٢٤٥٠٢١ | - | ٧٣٠٤٠٦ | ١٥٧٨١٤٤ |
| ١٩٨٢ | ٤١٩٨٢٥١ | ١٠٦١٠٩٢ | ١٩٩٤٣١ | ٤٠٠٠٠٠ | ١٢٥٣٩٢٠ | ٦٥١٤٤٤٣ |
| ١٩٨٣ | ٢٢١٥٠٧١ | ٨٥٨٨٠٠ | ٧٣٢٩٢ | - | ١٧٦٦٣١٣ | ٢٦٩٨٣٧٥ |
| ١٩٨٤ | ٣٢٢٨٢٢٩ | ٨٢٢٢٣ | ٨٢٢٢٣ | - | ١٨٤٣٣٧٩ | ٢٧٧٠١٨٣ |
| ١٩٨٥ | ٣٤٥٥٢٢٤ | ٩٥٧٠٢٧ | ٨٩٣٩١ | - | ٢٦٥٣٤٢٧ | ٣٦٩٩٠٨٤٥ |
| ١٩٨٦ | ٣٠٧٨٤٧٠ | ٩٤٩٦٧٩ | ٦٥٨٨٨ | - | ١٨٩٥٥٠٣ | ٢٩١١٠٠٧٠ |
| ١٩٨٧ | ٢٨٠٩٩٥٠ | ٧٤٤٦٧٠ | ٥٨٧٥٣ | - | ٢٢٣٦٥٧٣ | ٣٠٣٩٩٩٦ |
| ١٩٨٨ | ٣٠٩٣٤٤١ | ٨٦٧٨١٠ | ٥١٣٦٦ | - | ١٣٩٨٢٣٨ | ٢٣١٧٤١٤ |
| ١٩٨٩ | ٣٤٧٣٠٨٨ | ٩٤٨٦٨٢ | ٧٧٧٣٢ | ٢٠٠٠٠٠ | ١٦١٩٩٠١ | ٤٦٤٦٣١٥ |
| المجموع | ٣٩٢٢٨٤٠٥ | ٨٢٦٧٢٤٢ | ١٠٣٣٧٠٢ | ٦٠٠٠٠٠ | ١٩٥٤٧٠٨ | ٣١٢٢٨٤٠٥٢ |

(*) تشمل هذه النفقات ما تم صرفه لموظفي الجمارك وموظفي الدوائر الاخرى العاملين في المراكز الجمركية واجور العمال ، وشراء ارض لمجمع وزارة المالية ودوائرها والاسكان الوظيفي وبناء وصيانة المراكز الجمركية وتوسعاتها واتمان لوازم واجهزة ضرورية لتسهيل اعمال دائرة الجمارك لعدم توفر مخصصات لذلك في قانون الموازنة العامة.

هكذا من الاجل

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد احمد الكوفحي

سعادة الدكتور احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

مع احترامي لما ورد في جواب معالي وزير المالية ، فأني أحتفظ على الجواب فيما يتعلق بالفقره (الرابعه) من الماده (١٧١) معطوفا على الفقره (أ) من القانون رقم ١٦ لسنة ٨٢ الى حين الاطلاع ، الذي اشار اليه معاليه مشكورا ، والاطلاع كذلك على الانتظمه والتعليمات الصادره بمقتضى هذين القانونين المذكورين في الجواب ، ويبدو لي ان بالامكان منذ مدة طويله ، تحويل جزءا كبيرا من هذه المسائل الجمركيه لاتشاه كل المياني التي تحتاجها وزارة المالية وبكل اقسامها ، ليتخلص من الملايين التي استنفذت وما زالت تستنفذ كذلك ، بذليل انه في عام (٨١) حولوا (اربعه) ملايين لحساب الخزينه ، ولم يحولوا بعدها الا (مليونين) سنه (٨٩) ، اي مبدء التحصيل القائم بامكانهم ان يفرروا هذا المال وان يتجزوا هذه الابنيه.

واعتقد جازما كذلك ، ان الاتفاق لم ضبط بدقه ، وخضع للمراقبه الاداريه والماليه الدقيقه ، لوفرنا (الملايين) ايضا ، هكذا هو حرصنا على ان يتفق المال في مكانه المناسب ، وان لا يذهب كل (قرش) الا من ابدى عمل اضافيا فعلا ، لا لمن ابداه شكلا يحكم التوقيع .

شكرا ، هاني بيك

(٥) الاقتراحات برغبة :

١. اقتراح برغبة رقم " ١٢٥ " - تاريخ ١٠ / ٢ / ١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات ، بشأن تشكيل لجنة من السادة النواب للاطلاع على اوضاع شركة الاسمنت الابيض الماليه والاداريه والفتيه .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اقتراح برغبة

اقترح على معاليكم وبعد موافقة المجلس الكريم تشكيل لجنة من النواب للاطلاع على اوضاع شركة

واقبلوا فائق الاحترام .

النائب المهندس

فؤاد مصطفى الخلفات

سعادة نائب رئيس المجلس

الحقيقه بالنسبه الى الاقتراحات برغبه بموجب النظام الداخلي تحول الى اللجنة الاداريه ، لا ادرى هل ضيق الوقت بقي معنا تقريبا (اسبوعين) من الوقت ، او (ثلاثة) اسابيع قبل انتهاء الدوره ، يعني يحول بعض الاقتراحات برغبة للحكومة مباشرة .

تنشئ على الاقتراح

الاستاذ حسين مجلي

شكرا سيدى الرئيس .

حقيقه لا اعتبر ان الزمن ، ولا توجد اي حاله من الحالات تدعو المجلس لمخالفة النظام الداخلي ، لذلك مهما كان قصر المده ، وحتى آخر لحظه يبقى المجلس يعمل في اطار نظامه الداخل ، وشكرا .

اذن نلتزم بالنظام الداخلي ، ونحول الاقتراحات برغبه الى الاخوه في اللجنة الاداريه .

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟ الاغلبه

استمر بالله ابو سليم

٢. اقتراح برغبة رقم " ١٢٦ " - تاريخ ١٠ / ٢ / ١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات ، بشأن تشكيل لجنة من السادة النواب للاطلاع على اوضاع جامعة العلوم والتكنولوجيا بعد ظاهرة استجالة بعض المدرسين ، وخراب الكفالات العادية منها .

هكذا من المأجول

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى للجمعية يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اقترح برغبه

ارجو معاليكم عرض اقتراح تشكيل لجنة من السادة النواب وذلك للاطلاع على اوضاع جامعة العلوم والتكنولوجيا بعدد ظاهرة استقالة بعض المدرسين وهروب الكفاءات العلمية منها .

واقبلوا معاليكم فائق الاحترام .

النائب المهندس

فؤاد مصطفى الخلفات

سعادة نائب رئيس المجلس

الجميع

السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احوالة للجنة الادارية ؟

موافقون

٣. اقتراح برغبة رقم " ١٢٧ " تاريخ ١٠/٢/١٩٩٠ مقدم من سعادة

النائب المهندس فؤاد الخلفات ، بشأن تشكيل لجنة من السادة النواب

للاطلاع على واقع الشكاوى المتعلقة بالمنظمة التعاونية .

بسم الله الرحمن الرحيم .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اقترح برغبه

ارجو معاليكم عرض اقتراحي على المجلس الكريم بتشكيل لجنة من السادة النواب للاطلاع على واقع

الشكاوى والمتعلقة بالمنظمة التعاونية .

واقبلوا معاليكم فائق التقدير والاحترام .

النائب المهندس

فؤاد مصطفى الخلفات

١٩٩٠/٢/٨

٥٤

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى للجمعية يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

سعادة نائب رئيس المجلس

الجميع

السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احوالة للجنة الادارية ؟

موافقون

٤. اقتراح برغبة رقم " ١٢٨ " تاريخ ١٤/٢/١٩٩٠ مقدم من سعادة

النائب السيد كامل العمري ، بشأن توسيع مدخل قرية حكما / مرو في

محافظة اربد .

بسم الله الرحمن الرحيم

اقترح برغبة

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع : توسيع مدخل قرية حكما / مرو

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نظرا للمضروبة الملحة التي تقضي بتوسيع مدخل قرية حكما / مرو تلافيا لوقوع الحوادث او تكرارها

بسبب مرور السيارات من خلال المباني على جانبي الطريق . كما ان اهل البلدة - حكما - بانتظار الرد

بتوسيعها بناء على الكتب المتبادلة بين عطفة امين عام وزارة الاشغال العامة والسيد مدير اشغال محافظة اربد

والمرقعة والمؤرخة ٧/١١/١٩٨٩ م ليتم تنفيذها ضمن اولويات عام ١٩٩٠ م

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٩٩٠/١/٢١

نائب اربد

كامل العمري

سعادة نائب رئيس المجلس

الجميع

هل يوافق المجلس الكريم على احوالة للجنة الادارية ؟

موافقون

٥٥

هكذا من الاعمال

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى للمنقذة يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

السيد الأمين العام
٥. اقتراح برغبة رقم " ١٢٩ " تاريخ ١٤/٢/١٩٩٠ مقدم من سعادة
النائب السيد عبد العزيز جبر ، بشأن إلغاء ضريبة المغادرة على حجاج
بيت الله الحرام ، والمعتمرين .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

رقم الاضبارة ١٠٦٩/١١/١٧/٣

اقتراح برغبة

الموضوع : ضريبة المغادرة على حجاج بيت الله الحرام والمعتمرين

بما ان المغادرين من المعتمرين والحجاج هم في الحقيقة مغادرون من اجل اداء شعائر تعبدية فيها طاعة الله
وعبادته ، بناء عليه فان استيفاء ضريبة مغادره على الحدود من المغادرين طليا لذلك الهدف يشبه من يستوفي
ضريبة من المواطن الذي يدخل مسجد حبه ليؤدي فريضة الصلاة ، لذلك وباسم جماهير ضيوف بيت الله الحرام
ومسجد رسوله الكريم اطلب الغاء اية ضريبة تؤخذ من الحجاج او المعتمرين ، وتسهيل الامر على كل قاصد الى
المقدسات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

النائب

عبدالعزیز جبر

هل يوافق المجلس الكريم على إحالة اللجنة الادارية ؟
موافقون .

٦. اقتراح برغبة رقم " ١٣٠ " تاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٩٠ مقدم من
سعادة النائب الدكتور احمد الكوكحي ، حول العاملين في التمريض .

٥٦

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى للمنقذة يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اقتراحات برغبة حول العاملين في التمريض .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فارجو تبني المجلس الكريم للاقتراحات برغبة التالية والطلب الى الحكومة تنفيذها .

- ١- مساواة العاملين في المؤسسة الطبية العلاجية ببعضهم في الراتب وغيره ، اذ لا معنى لان تتعامل
المؤسسة مع العسكريين بنظام ومع المدنيين بآخر وهذا ان اريد للمؤسسة البقاء .
- ٢- مساواة الذكور بالاناث من حيث تأمين السكن الجماعي للمناورين مساويا .
- ٣- مساواة العاملين بالتمريض بغيرهم من حيث احتساب العمل الاضافي للزمن الزائد لان عملهم
ضروي وهام ، ولانهم ندرة ايضا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٤ / رجب الحرام / ١٤١٠ هـ

الموافق : ١٠ / ٢ / ١٩٩٠ م

د . احمد الكوكحي

نائب اريد

هل يوافق المجلس الكريم على إحالة اللجنة الادارية ؟
موافقون .

سعادة نائب رئيس المجلس
الجميع

٥٧

هكذا من الأصل

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٩٩٠/٢/١٥ ميلادية

السيد الامين العام

٧. اقتراح برغبة رقم ١٣١ - تاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٩٠

مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكركحي ، بشأن ما يلي :

أ - مساواة من حصلوا على مؤهل علمي بعد الشهادة الجامعية الاولى

في العلاءة السنوية والاقدمية ببعضهم دون تمييز .

ب - مساواة الدرجتين الثالثة والثانية في اسس ترقيعات وزارة التربية

والتعليم بغيرهما .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : اقتراحات برغبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فأرجو أي يتبنى المجلس الكريم الاقتراحين التاليين :

١- مساواة من حصلوا على مؤهل علمي بعد الشهادة الجامعية الاولى من الموظفين بعامة والمعلمين بخاصة

في العلاءة السنوية والاقدمية ببعضهم دون تمييز بين من حصلوا عليه قبل تطبيق نظام الخدمة المدنية

الجديد وبعدة .

٢- مساواة الدرجتين الثالثة والثانية في اسس ترقيعات وزارة التربية والتعليم بغيرهما بحيث يرفع اليهما كل

من حل في السابق بتاريخ : ٨٦/١٢/٣١ وحصل على تقدير جيد جدا فاكتر ، وليس ٣١ / ١٢ / ٨٥

اذا لا مبرر لهذه السنة الزائدة لاستحقاق الترقيع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٤ / رجب الحرام / ١٤١٠ هـ

الموافق : ١٠ / ٢ / ١٩٩٠ م

د . احمد الكركحي

نائب اريد

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٩٩٠/٢/١٥ ميلادية

سعادة نائب رئيس المجلس

مراقبون

الجميع

السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة الادارية ؟

٨ . اقتراح برغبة رقم ١٣٢ - تاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٩٠ مقدم من سعادة

النائب السيد عاطف البطوش ، بشأن زيادة مخصصات محافظة الكرك

من الجرفانات للفتح بعض الطرق الزراعية .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

اقتراح برغبة .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو العلم ان محافظة الكرك من المناطق الزراعية وهناك عشرات الآلاف من الدووقات لا تستغل اعمد

وجود طرق زراعية كافية توصل اليها . ومن امثال هذه القرى الطيبة وذات راس وقرى الحسايدة والعمر وقرية

العراق وكثيرا وهي وحوزا ووادي الكرك وقرى الهباشه العربيه وثلثان ووادي امين حماد وغيرها من القرى .

لذلك نرجو زيارة مخصصات محافظة الكرك من الجرفانات وللوزارات الخاصة بفتح مثل هذه الطرق وتلميل دور

الآليات الموجودة حاليا .

والله اعلم بالصواب

١٧ / ٢ / ١٩٩٠

النائب

عاطف البطوش

هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة الادارية ؟

مراقبون

سعادة نائب رئيس المجلس

الجميع

السيد الامين العام

٩ . اقتراح برغبة رقم ١٣٣ - تاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٩٠ مقدم من

سعادة النائب السيد عاطف البطوش ، بشأن حاجة العديد من القرى في

محافظة الكرك الى وجود مراكز صحية ثابتة فيها .

هكذا من الأصل

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

اقترح برغبه .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

هنالك العديد من القرى في المحافظة بحاجة الى وجود مراكز صحية ثابتة وقد خصصت مثل هذه القرى اراضي وتم تسجيلها باسم وزارة الصحة لذلك تطالب وزارة الصحة بالاسراع في تنفيذ مثل هذه المراكز مثل مركز صحي قرية ذات راس ومركز صحي قرية الطيبة ، علما ان هذه القرى من القرى التي يتواجد بها عدد كبير من السكان .

واقبلوا فائق الاحترام

١٩٩٠ / ٢ / ١٧

النائب

عاطف البطوش

سعادة نائب رئيس المجلس

الجميع

السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة الادارية :-
موافقون .
١٠ . اقتراح برغبة رقم " ١٣٤ " تاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٩٠ مقدم من
سعادة النائب السيد محمد علي درود ، بشأن دراسة مشكلات طلاب
كلية الحجازي للهندسة التطبيقية في جامعة اليرموك المتعلقة بمعادلة
شهاداتهم .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : اقتراح برغبه

اقترح دراسة مشكلات طلاب كلية الحجازي للهندسة التطبيقية في جامعة اليرموك المتعلقة بمعادلة

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

شهاداتهم ثم بالشروط التي وضعت لتمكينهم من استكمال دراستهم من اجل الحصول على البكالوريوس في الهندسة
حيث انهم :

- ١- عندما تقدموا الى القوات المسلحة من اجل التجنيد اعتبروا من حملة الثانوية العامة لانهم لا يحملون نتيجة النقص الشامل الذي لا يطبق على كليتهم .
- ٢- ان شروط استكمال الساعات المعتمدة التي يدرسونها وعددها (٩٦) ساعه بساعات اضافية فكتهم من الحصول على شهادة البكالوريوس شروط قاسيه من حيث المعدلات ولا يستفيد من تلك الفرصة ضمن الشروط المعطاه سوى عدد قليل من المتخرجين .
- ٣- يشكو الطلاب انهم يدرسون ست ساعات معتمده في مجال التدريب الميداني لا تقدم الجامعة لهم فيها اي خدمة بينما تتقاضى (٦٠) دينارا بالاضافه الى الرسوم المطلوبه منهم في الجامعة .

النائب

محمد علي درود

سعادة نائب رئيس المجلس

الجميع

السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة الادارية ؟
موافقون
١١ . اقتراح برغبة رقم " ١٣٥ " تاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٩٠ مقدم من
سعادة النائب الدكتور فوزي شاكرا الطميمة ، بشأن الجمعيات التطوعية
في الاغوار الوسطى ووضع الخدمات التربوية الخاصة فيها .

اقترح برغبه

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع : الجمعيات التطوعية في الاغوار الوسطى ووضع الخدمات التربوية الخاصة فيها .

تلتحق منطقة الاغوار الوسطى للخدمات التربوية الخاصة بالاعاقات العقلية والحسية والحركية كما تعاني الجمعيات التطوعية فيها من قلة الموارد والامكانيات لتوفير الحدود الدنيا من هذه الخدمات . بينما تنتشر مراكز التربية الخاصة في انحاء كثيرة من المملكة ، وبكثافة في منطقة عمان الكبرى ، لجدها معدومة في تلك المناطق .

هكذا من الأصل

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى للمنتدعة يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

نقترح على وزارة التنمية الاجتماعية وهي الجهة الرسمية المعنية بهذا الامر ، وعلى الاتحاد العام للجمعيات الخيرية ، المباشرة بدراسة اوضاع الخدمات هذه والشرح بتوفير السبل الممكنة لتلبية حاجات الاطفال المعوقين في هذه المنطقة التعليمية والتأهيلية ، اما من خلال الجهد المباشر للوزارة والاتحاد او من خلال دعمهما للجمعيات التطوعية القائمة في المنطقة فنيا وماديا .

لقد آن الأوان لان تأخذ المؤسسات الرسمية نظرة شاملة للخدمات التربوية الخاصة في المملكة وتتوخى العدالة في توزيعها .

واقبلوا فائق التقدير والاحترام

١٧ / ٢ / ١٩٩٠

د . فوزي شاعر طعيمة
نائب محافظة البلقاء

سعادة نائب رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة الادارية ؟

موافقون

الجميع السيد الامين العام ١٢ . اقتراح برغبة رقم " ١٣٦ " تاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ١٩ مقدم من سعادة النائب السيد جمال الخريشا ، بشأن رفع قضائي المقرر والجيزة الى الرية ، وايجاد مديرية ناحية في قرية ام الرصاص .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو ان اتقدم بالاقتراح برغبة التالي
رجاء ادراجه على جدول اعمال الجلسة القادمة .

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى للمنتدعة يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

اقتراح على الحكومة الموقرة رفع قضائي المقرر والجيزة الى الرية ، كما اقترح ايجاد مديرية ناحية في ام

الرصاص .

ان هذه المناطق واسعة وشاسعة ومؤهلة بالسكان ، ومصدر مهم من المصادر الزراعية والثروة الحيوانية واسرة يعيشونها في المناطق الاخرى التي اقل اهمية ارجو الحكومة الموقرة الموافقة على هذا الاقتراح والعمل على تنفيذه .

واقبلوا فائق الاحترام

١٩٩٠ / ٢ / ١٩

النائب
جمال الخريشه

سعادة نائب رئيس المجلس

الجميع

هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة الادارية ؟
موافقون
١٢ . اقتراح برغبة رقم " ١٣٧ " تاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ١٩ مقدم من سعادة النائب السيد جمال الخريشا ، بشأن حفر الآبار الارتوازية في منطقة بدو الوسط .

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو ان اتقدم بالاقتراح برغبة التالي راجيا ادراجه على جدول اعمال الجلسة القادمة. ارجو من سلطة المياه الموقرة العمل على السماح بحفر الآبار الارتوازية في منطقة بدو الوسط ، ان هذه المنطقة شاسعة وقريبة جدا على العاصمة وتزودها بالثروة الغلاتية والحيوانية بالقل الاسعار واسرع الطرق ، لهذا اقترح على سلطة المياه المبادرة الى التصريح بحفر الآبار خدمة للمواطن وامته الغلاتي والمواطن ومنع هجرته الى المدن .

واقبلوا فائق الاحترام

النائب
جمال حديد الخريشه

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

سعادة نائب رئيس المجلس

الجميع

السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة الادارية ؟
موافقون
١٣. اقتراح برغبة رقم " ١٣٨ " تاريخ ١٩ / ٢ / ١٩٩٠ مقدم من
سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه ، بشأن حفر الآبار الارتوازية في
منطقة البادية الجنوبية .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع : اقتراح برغبة للسماح وتسهيل حفر الآبار الارتوازية في البادية الجنوبية

تحية واحتراما

ارجو معاليكم التفضل بادراج اقتراحي على جدول الاعمال لاحالته الى اللجنة الادارية ، ان اذالي البادية
الجنوبية يتقدمون بطلبات للحصول على تصاريح حفر الآبار الارتوازية من اجل زيادة الثروة الغذائية وتشجيع
الزراعة وعدم هجرة المواطنين الى المدن ، الا ان الدوائر المعنية تضع العراقيل والموانع ولا تسهل امور ومهام من
يطلب الترخيص .
لهذا اقترح على سلطة المياه الموقرة تسهيل مهمة هؤلاء لما في ذلك من فوائد تعود على الوطن والمواطن ،
بالنفع والفائدة .

واقبلوا فائق الاحترام

١٩٩٠ / ٢ / ١٩

النائب

الدكتور نايف ابو تايه

سعادة نائب رئيس المجلس

الجميع

هل يوافق المجلس الكريم على احالة هذا الاقتراح للجنة الادارية ؟
موافقون

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد الامين العام

(٦) طلبات المناقشة : (مؤجلة من الجلسة الخامسة عشرة)
١- طلب المناقشة رقم " ٢ " تاريخ ١٣ / ٢ / ١٩٩٠ مقدم من ثلاثة
عشر نائبا ، بشأن مناقشة سياسة التربية والتعليم والتعليم العالي في
المملكة . (يحدد موعد للمناقشة)

بسم الله الرحمن الرحيم

١٩٩٠ / ٢ / ١٣

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نحن النواب الموقعون ادناه ، نطلب من المجلس تخصيص يوم لمناقشة سياسة التربية والتعليم العالي في

المملكة .

واقبلوا فائق الاحترام

١٩- سيرة الداية
٢- سيرة الداية
٣- سيرة الداية
٤- سيرة الداية
٥- سيرة الداية
٦- سيرة الداية
٧- سيرة الداية
٨- سيرة الداية
٩- سيرة الداية
١٠- سيرة الداية
١١- سيرة الداية

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

السيد الأمين العام
ب) طلب المناقشة رقم " ٣ " تاريخ ١٣ / ٢ / ١٩٩٠ مقدم من ثلاثة عشر نائبا ، بشأن مناقشة سياسة التموين والاسعار في المملكة . (يحدد موعد للمناقشة)

بسم الله الرحمن الرحيم

١٩٩٠ / ٢ / ١٣

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نحن النواب الموقعون أدناه نطلب من المجلس تخصيص يوم لمناقشة سياسة التموين والاسعار في المملكة .

واقبلوا فائق الاحترام .

١- جواد المرادوي
٢- شفيق الشرباتي
٣- د. بكر بريكم
٤- د. نديم أرنبا
٥- د. احمدنا
٦- ب. هادي
٧- عبد الحميد
٨- عبد الرحمن
٩- عبد العزيز
١٠- ن. ز. ك. ك.
١١- ن. ز. ك. ك.

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

سعادة نائب رئيس المجلس

الحقيقة بالنسبة لطلبات المناقشة سوف نتفق مع الحكومة بتحديد موعد وقد يجتمع يوم (الثلاثاء) القادم ، فيما تناقش سياسة التموين والاسعار ، هذا (الثلاثاء) ان شاء الله ، سوف يجتمع من اجل البحث في موضوع قانون ضريبة الدخل وسيكون هناك اجتماع آخر يوم (السبت) ليبحث التقرير المقدم للمجلس الكريم من اللجنة المالية بخصوص تقرير تقصي الحقائق عن الفساد والمشاكل المالية ، هناك اقتراح بأن تكون هذه الجلسة سرية .

نعم الجلسة ، تكون جلسة سرية (السبت) القادم ، على اي حال فيما يتعلق سوف تناقش وتحدد هذا الموضوع فيما بعد ان شاء الله .

تفضل اخ فارس النابلسي

ما سمعنا آخر شيء ، تفضلت فيه سيادة الرئيس ، بالنسبة الى يوم السبت شو ؟

السيد فارس النابلسي

سعادة نائب رئيس المجلس

هناك تقرير مقدم لنا للمجلس من اللجنة المالية ، التقرير ، اللجنة المالية وعدت المجلس الكريم ان تقدم تقريرها خلال (اسبوعين) ، فهذا الصباح سألت سعادة الدكتور عبد الله النسر ، اتصل بي وذكر لي بأن تقرير اللجنة المالية سيكون جاهزا للنقاش يوم (السبت) القادم ، من المجلس الكريم ، ولكن لا بد من التنسيق مع الحكومة في هذا الموضوع ، وستتفق ونخبركم .

الاخ ليث شبيلات

بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد ليث شبيلات

سيدي الرئيس

هل لنا ان نفهم من رئيس اللجنة ، لماذا الجلسة سرية ؟

معلش يا اخي ، هو يطلب ، سمعت رئاسة المجلس تطلب ان تكون سرية .

هو طلب ولكنني لم اقرر

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد ليث شبيلات

انا ايضا اسأل سؤالي قبل ان نقرر ، اسأل رئيس اللجنة (اللجنة المالية) لماذا يرى ضرورة ان تكون لجنة سرية ، حتى نبحث ذلك .

ثم اسأل

هكذا من الأهل

هل التقرير بمعنى ، ان التقرير في التحقيق قد انتهى ،
الذي العمل به ، ام أنه امور اجرائية ام ماذا ؟
لماذا يحتاج الامر الى جلسة سرية ؟
واننا اذا عقدنا جلسة سرية ، واعتقد قد يعتقد الناس ،
اننا قد أنهينا التحقيق ما شاء الله ، والأمر أصبح
مستوريا ، واننا على وشك ان نأخذ قرارات والحقيقة
اننا لم نتحرك شبه مطلق في هذا الموضوع ، وشكرا .

الدكتور عبدالله النور .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، سيدي الرئيس

ان شاء الله تعالى ،

شكرا

نعم ، لقد قابلت السيد رئيس المجلس بالوكالة هذا
الصباح ، وتقلت اليه ان اللجنة المالية ، جاهزة لتقديم
بتقريرها الاول ، الى المجلس الكريم ، وترى اللجنة المالية
ان في هذا التقرير ما يوجب عقد جلسة سرية ، وذلك
لحساسية الموضوع والتفاصيل الواردة فيه ، ان الكشف
عما في هذا التقرير من تفاصيل بتقديرنا قد يضار
التحقيق الذي نحن بصدد اجرائه .

اما الجواب على الجزء الثاني المتعلق بهل تجزئ
التحقيقات وانتهت ، فهذا ما ستذكره في تقريرنا
صباح يوم السبت القادم ، شكرا جزيل .

شكرا ، الاستاذ يوسف العظم

بسم الله الرحمن الرحيم

الاجراء للجلسة السرية دائما ، هناك اسباب تدعو
لذلك ، وانا اؤكد ان معظم ما تم في الجلسات السرية ،
وما نقل لنا خارج المجلس او نقل للناس ، لأن قضية
سرية ، بمعنى انها تبقى داخل القاعة ، والحقيقة الامور
التي تبحث لا تبقى داخل القاعة ،

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد عبدالله النور

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد عبدالله النور

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد يوسف العظم

لذلك أرجو عدم اللجوء للجلسات السرية الا عند الضرورة ، لكي يطلع
الشعب على الحقائق التي تدور في هذا البلد ، يعني قضية : انسان
سيدان فليدان هذا الانسان ، اذا وجد انسان يستحق الأمانة عبر
مراقب السوابب الصالحة الموثوقة ، فلا بأس ، ولا ارى
ضرورة للاكتثار من المطالب بالجلسات السرية ، وشكرا .

الاستاذ فارس النابلسي

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد فارس النابلسي

يعني سيد رئيس اللجنة المالية قال انه عنده تقرير ، وأنه يقرأ لنا يوم
السمت ويطلب جلسة سرية ، فيطلب ان يوزع علينا التقرير قبل (خمس)
ايام من موعد الجلسة .

الحقيقة ، يقدم الاستاذ الدكتور عبدالله النور لرئاسة المجلس تقرير مثل
ما ذكر الاخ فارس النابلسي ، وسوف نقرر في الجلسة القادمة (يوم
الثلاثاء) ما اذا كانت الجلسة ستكون سرية ام علنية ، الاستاذ سليم
الزعيبي .

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد سليم الزعيبي

اثنى على ما ورد بلسان زميلي الاستاذ يوسف العظم ، وأكد بأن
للجلسة السرية مخاطر وأثار في هذه القضية أكثر من ، لقضية
المديونية والفساد قضية تحدث فيها الجميع اثناء الجلسة الانتخابية ،
وخرجت بيانات وأوراق عديدة حول هذا الموضوع ،
الجلسة العلنية تقتل الأشاعه ، بينما الجلسة السرية تكون بؤرة صالحه
للأشاعه وتزيد من الانقسام ، لذلك أؤكد سعادة الرئيس على ضرورة ان
تكون الجلسة علنية ، وشكرا .

الاستاذ الدكتور حسني الشهاب

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد حسني الشهاب

شكرا معالي الرئيس .

انا اثنى على ان لا تكون جلسة سرية ، والأهم من ذلك الحقيقة ، هو ما
تقدم به الاخ فارس النابلسي من طلب بتوزيع نسخة التقرير على
الاعضاء قبل عقد الجلسة ،

موافق على ان يكون يوم السبت القادم مخصص لهذه الغاية ، ولكن
ضرورة توزيع نسخة من التقرير على أعضاء ، ودينا يقرروا بعد ذلك
يغيروا وضع رأيهم ويقرروا في يوم (الثلاثاء) على ان تكون جلسة

هكذا من الأجل

سرية ، اذا كان رأوا ان هناك في التقرير ما يقتضى السرية ، لكن من حيث المبدأ ، لا بد من الاطلاع أولا على التقرير من قبل اعضاء النواب ، وضرورة توزيعه قبل عقد الجلسة ، وشكرا .

الاستاذ فؤاد الخلفات

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد فؤاد الخلفات

انا مع معالي الدكتور عبدالله النسر في قضية ان تكون الجلسة سرية لأسباب اهمها ان التقرير هو تقرير اولي ، وبالتالي الطروحات التي ستكون في التقرير يخشى ان يأخذها الحاضرون على انها مسلمة ، امر ثاني ، ان القضايا النهائية كما تعلمون ليست من اختصاص المجلس ، او اختصاص اللجنة المالية ، لو كان هناك شيء سيكون له متعلق قضائي ، وبالتالي نحن لا نريد ان نحدث امام القضاء قبل ان تصل اليه القضية نوعا من الاعلام المتعطل ، وبالتالي لا يدبرونا ابدا ، ان تكون جلسة سرية ، ما دام ان الامور لا تزال في طورها المبدئي ، او طورها الأولي ، وبعد ذلك يرتق في استمرار قراءة التقرير ، انا متأكد لا تنهي التقرير في جلسة واحدة ، استمرار قراءة التقرير ان تعقد جلسة (ثانية) او (ثالثة) تكون مفتوحة او تكون سرية ، وشكرا .

الدكتور محمد ابو فارس تقطه نظام .

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد محمد ابو فارس

لو سمحت ، اذا كان الموضوع هو ان نبحث الان ، هل ستكون الجلسة سرية او لا سرية ، وما اظن ذلك ، ولذلك الكلام والاستفتاء ان تكون سرية او علنية ، اعتقد انه خروجا عن الموضوع ، ولذلك انا ارى الاستمرار في جدول الاعمال ثم تطرح كقضية ويقيم الأمر ، ثم يقترح عليه اذا كانت علنية او سرية ، ولذلك لي وجهة نظر ، فاولجها حتى يكون الموضوع بيت فيه في وقته ، وشكرا .

الاستاذ محمد العلاونه

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد محمد العلاونه

مع اني اثني على اقتراح معالي الدكتور عبدالله النسر ، اريد ان اوضح نقطة مهمة ، وهي انها جميع الاخر في هذا المجلس هم ثقة ، واعتقد ان الموضوع فيما يتعلق والجلسة السرية ليست قرارا حاسما ، يمكن ان يطفي شيء مهم على النتيجة ، واذا اقترحت اللجنة المالية ان تكون الجلسة

سرية ، فاعتقد ان عندها من الدوافع ، وارجو من الاخوة الزملاء تقدير هذا الموقف ، على اعتبار ان كل واحد فينا والحمد لله ، هو ثقة وليس الموضوع موضوع شك او ربا احداث شيء من ما نصبوا اليه جميعا بما نريد ان تصل اليه ، وشكرا .

شكرا ، سعادة الاستاذ عبدالحفيظ علاوي

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد عبدالحفيظ علاوي

بسم الله الرحمن الرحيم الحقيقة انا يعني احب ان تختصر الوقت ولعله اي نقطه تثار بتضييع وقت الجميع ، ارى الاستمرار أولا ، عندي نقطتين : الأولى : نحن على شكليات نوقف كثير يا اخوانا ، والقضايا الكبيرة ما نوقف عندها .

الثانية : انا اقول ان الآن ما في اصلا شيء ، والمقرر للجنة المالية قال في الجلسة السابقة ، ما عندنا شيء ، فليش تعمل شيء ونكبر شيء ، الأمر بسيط جدا ، تقرير عادي بسيط ، اذا كان في التقرير اسما ، نخشى ان تهرب من البلد كما هرب الجلبلي ، فلتتحفظ على التقرير ، واذا كان التقرير لف وديران اشتغلنا وما اشتغلنا ، فأرى يا اخوان انه يكون جلسة عادية مفتوحة .

ولذلك اقترح ان نقلل باب النقاش في قضية سرية وعلنية ، ونستمر ونحل امورنا بسرعة ، بتريح انفسنا وتريح الوزراء التي احنا بدنا نشتغلوا للمواطنين ، وجزاكم الله خير ، وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس

شكرا ،

الآن مطروح افعال باب النقاش في الموضوع ، وانا افضل ، نقلل باب تفصل زياد محفوظ .

شكرا معالي الرئيس

السيد زياد محفوظ

انا اقترح بان كلمة سرية ، ان نبعدها عن الموضوع ، وان يكون اصطلاحها محل كلمة سرية جلسة مغلقة ، حتى لا نثير انتباه الناس ونعمل خطوره للموضوع كثير . فتكون الجلسة مغلقة ، وافضل ذلك .

الآن ، الآن الأخ عبدالحفيظ علاوي اقترح موضوع افعال باب النقاش وثني عليه الأخ الدكتور احمد عويدي العبادي ، ونصوت على ذلك . نسمع ونفهم اللجنة بس فقط عبدالله النسر .

هكذا من الأصل

السيد عبدالله النور

سيدي الرئيس

حين تقول اللجنة المالية ان ما لديها من معلومات ، من المصلحة ان يعرض علي المجلس في جلسة مغلقة او سرية سيان ، فاعتقد ان المجلس متوقع منه ان يحترم هذا الرأي ، نحن نؤكد انه في جلسته مقترحة سوف يضار او يثير الى القضية التي نحن بصدها ، وارجو من الاخوة الكرام ان ينتظروا هذا التقرير لهره ، الامر الثاني ، نحن بالتأكيد سنزود المجلس وفق نظامه الداخلي ، بتقرير مكتوب التقرير الداخلي يقول النظام الداخلي ،

ان جدول الاعمال ومواده توزع قبل (يومين) على الاقل ، ونحن سوف نحترم هذا الموعد ونوزع تقريرنا في الموعد المناسب ، شكرا .

شكرا ، الشيخ عبدالمنعم ابو زنت

الأذان

نحترم الأذان شويه ، وعدين ان شاء الله نستمر ، الشيخ ابو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم

من البديهيات المسلم بها ، اذا تجاوزت سر (اثنين) ما عاه سرا ، وعدنا معشر الثواب مع اصحاب المعالي يستعملون للمسلمين ~~ويحتسب ان القول~~ في الجلسه السريه السابقه ، سمعنا في الشارع ومن الشارع بعض مضامين تلك الجلسه المسماة بالسريه ، لذلك ارى للسريه سلبيات ، لا تليق بكرامه هذا المجلس الكريم ، ولا تليق بمسيرة الشورى والحرية .

اولى هذه السلبيات :

حجب الشعب على المشاركة في البحث والتعقيد على تلك العصابات التي سطت على اموال الشعب والحق العام ، واذا اشغلنا به (احمد جليبي) واحد فلا يزال مخبورا اكثر من (منه) احمد جليبي .

السليه الثانيه :

سنخرج كثيرا امام اخواننا ابناء الشعب في كثرة الاسئلة ، بشرونا ببركات الجلسه السريه ، وما حدث في الجلسه السريه ، لكن عندما تكون علنيه تنفادى هذه الامراجات .

السليه الثالثه :

للسليه ، ان الشعب كرهيا علنيا ، سيرقنا في القذ في قفص الاتهام .

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد طاهر المصري

وسوف يقول لنا ، يهتتم الامر وقضائهم مع السلطه التنفيذية في الجلسه السريه .

حتى تنفادى هذه السلبيات ، واطالب بأن تكون علنيه ، ما دمنا على حق وشكرا .

الاستاذ طاهر المصري ، عنده نقطه نظام ، تفضل

سيدي الرئيس ،

انا اذكر بأن الرئاسة ذكرت ان يوم (الثلاثاء) القادم ، ستكون هناك جلسه وسوف نبحث في هذه الجلسه موضوع سريه الجلسه ام لا ؟ ثم هناك اقتراح من احد الاخوان الزملاء ومثنى عليه في اقبال باب المناقشه فأرجو ان يتم ذلك والا نضيع الوقت في شيء ، سوف يبحث في وقت لاحق بشكل مفصل .

سعادة نائب رئيس المجلس

الآن الاقتراح ، باقبال باب النقاش مطروح للتصويت ، فالأخوان اللي يوافقوا على اقبال باب النقاش ،

اقبال باب النقاش في هذا الموضوع ، فيما بعد يوم الثلاثاء . نقاش الموضوع .

لو سمحتم يا اخوان ، بدنا نأخذ العد ، كم

(٣٨) من (٦٢) سيدي ،

(٣٨) من (٦٢) ونقل باب النقاش في هذا الموضوع ، الان قرارات اللجان لو سمحت ابو سليم ، قرارات اللجان

(٧) قرارات اللجان :

١ . قرارات لجنة الطعون الاولى :

١ . قرار رقم " ٤ " تاريخ ١٠/٣/١٩٩٠ والمتضمن رد الطعن المقدم من السيد عبدالله اخوان شهيد ، بصحة نيابة سعادة السيد نوال اخوان لده .

الاخ مقرر لجنة الطعون الاولى

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة الطعون الأولى

لمجلس النواب

هكذا من الأهل

قرار رقم (٤)

اجتمعت لجنة الطعون الأولى لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٠/٣/١٩٩٠ ، برئاسة سعادة السيد نايف الحديدي رئيس اللجنة وحضور أعضاء اللجنة أصحاب السعادة السادة المقرر فارس النابلسي ، عبدالحفيظ علاوي ، الدكتور ذيب مرجي ، فخرى قعوار ، الدكتور حسني الشيبان ، الدكتور احمد عويدي العبادي .

ونظرت اللجنة في الطعن المقدم من السيد عبدالله اخوارشيدة الذي يطعن فيه بصحة نيابة السيد نواف فارس عليان الخوالدة نائب محافظة المرق .

وبعد التأكد من أن الطاعن قد قدم طعنه ضمن المدة القانونية وقامت اللجنة بدراسة الطعن ، وأرسلت صورة منه الى السيد نواف الخوالدة المطعون في صحة نيابته .

وقد استند الطاعن الى الأسباب التالية :

- ان عدد المتنافسين على مقاعد محافظة المرق يبلغ واحدا وعشرين مرشحا .
- وجود تشابه في المقاطع الاولى من أسماء المرشحين .
- وجود تشابه في الاسم الأخير (الكنية العائلية) بين أسماء المرشحين .
- ان الأميين يشكلون نسبة تتجاوز (٥٠ ٪) من يحق لهم الانتخاب في دائرة محافظة المرق .
- عدم تقيد (٩٠ ٪) من هيئات الاقتراع بقراءة أي اسم من أسماء المرشحين للتأخر الأمي .
- رفض قبول أي ورقة تحمل اسما من مقطع او كنية واحدة عند فرز الاصوات .
- عدم احتساب العديد من اصوات الناخبين في عدة أوراق تحمل المقطع الاول المتشابه مع المقطع الاول من اسم مرشح آخر .

ممارسة عدد من العسكريين للانتخاب والادلاء بأصواتهم رغم عدم جواز ذلك ، كما تقدم الطاعن باستدعاء لاحق الى معالي رئيس مجلس النواب الاكرم ، موضحا فيه البند السابع من طعنه الموضح أعلاه ، وطالبا بوجوب استدعائه الاخير إعادة فرز الصناديق ذوات الارقام (١٢ ، ١٤ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٢٠) .

كما تقدم الطاعن السيد عبدالله اخوارشيدة بطلب الى معالي رئيس المجلس لاحالة طعنه الى لجنة الطعون الثانية ، غير ان لجنتنا رأت عدم الاخذ بهذا الطلب ، واستمرت في النظر بطعنه .

ومن ناحيه اخرى ، فقد اجاب السيد نواف الخوالدة المطعون بصحة نيابته على الطعن بواسطة محاميه الاستاذ حسن المومني ، بموجب وكالة رسمية حسب الاصول .

كما حضر عطوفة محافظ المرق السيد فايز العبادي الذي حضر معه جميع صناديق الاقتراع لمحافظة المرق بنا على طلب اللجنة ، ثم جرى الاستيضاح منه عن جميع النقاط التي اثارها الطاعن ، فأجاب عليها جميعها باجابات تلة على عدم صحة ما ورد في نص الطعن .

ثم قامت اللجنة بفتح الصناديق التي ذكر الطاعن أن الأوراق التي ألغيت منها كانت لصالحه وهي الصناديق التالية :

(١) صندوق رقم (٢٨) اناث / رحاب) :

بعد فتح هذا الصندوق ، وجدت اللجنة أن هنالك ورقة واحدة ملغاة وتبين أن هذه الورقة كتبت عليها العبارة التالية :

(انا انتخب حبيب الشعب والامة أبو عبدالله وهو الاول والاخير بأذن الله) .

(٢) صندوق رقم (١٥) ذكر / المنشيه) :

وجدت اللجنة أن هناك ثلاث أوراق ملغاة وبعد النظر فيها تبين أنها تتضمن ما يلي :

الاولى - وردت فيها الاسماء التالية :

توجان فيصل ، جرادات ، عبيدات .

الورقة الثانية - لم يكتب عليها شيء .

الورقة الثالثة - كتبت عليها العبارة التالية :

" الى متى هذه السخافات ، نحن بحاجة الى خبز ، ولكن يكفي ضحكك على هذا الشعب ولا أريد أي واحد ... ولكن غصب عني .

(٣) الصندوق رقم (١) : ألغيت فيه ورقتان تبين عدم وجود اسم من أسماء المرشحين فيهما .

(٤) الصندوق رقم (٤٣) : ألغيت فيه ورقة وجدت أنها تحمل اسم " محمد سعيد " وليس بين المرشحين من يحمل اسما كهذا الاسم .

(٥) الصندوق رقم (٤) : ألغيت فيه ورقتان ، الاولى كتبت عليها اسم غير معروف ، والثانية كتبت عليها اسم غير مقروء .

بالاضافة الى عبارة " يسر لي " .

(٦) الصندوق رقم (١١) وفيه ورقتان ملغيتان فقط ، الاولى غير مقروء ، والثانية لم يذكر عليها اسم لأي من المرشحين .

(٧) صندوق رقم (٢٤) لم تجد اللجنة فيه أية أوراق ملغاة ، وإنما وجدت ورقة مختومة غير مستعملة .

وكان الطاعن قد ذكر أن هناك صناديق بعينها تحوي أوراقا ملغاة تتضمن أسماء متشابهة لصالحه ، فنظرت اللجنة في هذه الصناديق وقامت بفرز بعضها على النحو التالي : -

(١) الصندوق رقم (١١) ثانوية البنات الاولى : يبلغ عدد الناخبين المسجلين للادلاء بأصواتهم في هذا الصندوق (٦٥٠) ناخبا ، وكان عدد المقترعين فيه (٣٩٧) مقترعا وتبين بعد

الفرز عدم وجود أية أوراق تحمل اسما متشابهة يمكن أن تفيد الطاعن او سواه .

هكذا من الأجهل

٢ (الصندوق رقم ١٢) ذكر ثمانية البنات الأولى : يبلغ عدد الناخبين المسجلين للادلاء بأصواتهم في هذا الصندوق (٦٥٨) ناخبا ، وكان عدد المقترعين (٣٤٥) مقترعا ، وتبين بعد الفرز عدم وجود أية أوراق تحمل أسماء متشابهة يمكن أن تليد الطاعن أو سواء .

٣ (الصندوق رقم ٣٥) ذكر / بلعا / : وجدت اللجنة بعد الفرز أن هذا الصندوق لا يحتوى أيضا على أية أسماء متشابهة يمكن أن يستفيد منها أى مرشح ، وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين للادلاء بأصواتهم في هذا الصندوق (٦٥٠) ناخبا ، وكان عدد المقترعين (٣٥٤) .

ويتدقيق الأسباب التي أوردها الطاعن ونتيجة للبيانات التي تحققت منها اللجنة ، وبعد الاطلاع على المستندات ، فإن اللجنة ترى الآتي :

أولا : أن السبب الأول لا يصلح كسند للطعن ، إذ أن عدد المرشحين في دائرة المرق لا يؤثر على صحة الانتخاب ، ولا يغير من واقع أمر الانتخابات شيئا .

ثانيا : أن وجود تشابه في المقطع الأول من اسمه (عبدالله) مع المقطع الأول من اسم المرشح الآخر (عبدالله) لا يكفي لاحتساب هذا الصوت الوحيد في الورقة الواحدة لأى من المرشحين اللذين يحملان اسما واحدا . وكذلك فإن الرأى نفسه ينسحب على التشابه في اسم العائلة .

ثالثا : أن وجود ناخبين أميين تصل نسبتهم إلى ما يتجاوز (٥٠٪) لا يؤثر على صحة الانتخاب لأن القانون راعى هذه الحالات ووضع لها حلا مناسبة من حيث كيفية ممارسة حقهم الانتخابي وأن وجود الأميين أو عدم وجودهم لا يغير من الواقع شيئا ، طالما أن هؤلاء الأميين مارسوا حقهم الانتخابي بصورة صحيحة .

رابعاً : أما بالنسبة لما أثاره الطاعن من أن (٩٠٪) من هيئات الاقتراع لم تتقيد بقراءة أسماء المرشحين على مسع من الناخبين الأميين ، فإن هذا الأمر يتناهى مع القانون وتعليمات لجان الاقتراع التي لا تلزم لجنة الاقتراع بتلاوة الأسماء .

خامساً : أما ما أثاره الطاعن في البند الثامن من استدعاء الطعن الذي يشير فيه إلى أن بعض العسكريين مارسوا حق الانتخاب فإن اللجنة رأت ما يأتي : -

إن المستدعي ذكر تسعة أسماء ضمن الكشف المرفق باستدعائه ، وتبين للجنة بأن ستة من الأسماء المذكورة لم يمارس أصحابها عملية الانتخاب ولم يدلوا بأصواتهم وأن بطاقتهم الانتخابية لا تزال مرفوعة وغير مختومة من لجنة الاقتراع ولم تسلم إلى أصحابها عما يدل على أن هؤلاء الأشخاص لم يدلوا بأصواتهم ، وبالإضافة إلى هذا ، فإن من واجب مندوب المرشح أن يلتفت نظر رئيس لجنة الاقتراع إلى وجود عسكريين يدلون بأصواتهم إذا تبين له ذلك في حينه .

لجميع ما تقدم وحيث أن اللجنة بكامل هيئتها قد اقتنعت بأن أسباب الطعن غير وأرد ، من الناخبين الواقعيه والقانونيه ، لذلك فإن اللجنة تقرر رد الطعن والتنسب بذلك إلى مجلسكم الموقر بالموافقة .

لجنة الطعون الأولى

أمين عام مجلس الأمة

هاني خير

سعادة نائب رئيس المجلس

شكراً ،

الآن مطروح امام المجلس الكريم تتسبب اللجنة ، الاخوه الموافقين رجاءاً ، الاخ ليث شيبيلات تفضل .

السيد ليث شيبيلات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة اطلعت على هذا التقرير ، الذي جاء هذا المرة واقياً ومفصلاً لجميع أعضاء المجلس لكي يعطيه الصورة الواضحة عن الطعن وعن أسباب رد الطعن لذلك انسب بالموافقة على هذا التقرير ، وشكراً .

سعادة نائب رئيس المجلس

موافقون

سعادة نائب رئيس المجلس

شكراً ،

اقرأ لنا رقم (٥) لو سمحت ابو سليم

السيد الامين العام

٢ . قرار رقم "٥" تاريخ ١٣/٢/١٩٩٠ والمتضمن الموافقة على سحب الطعن من مقدمه السيد محمد سلامة أبو خرمه ، والذي يطعن فيه بصحة نيابة نواب محافظة الزرقاء .

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد مقرر اللجنة

السيد فارس التاهلبي

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة الطعون الأولى

لمجلس النواب

هكذا من الأهل

قرار رقم (٥)

اجتمعت لجنة الطعون الاولى لمجلس النواب بتصابها القانوني بتاريخ ١٣/٢/١٩٩٠ برئاسة سعادة السيد نايف الحديدي رئيس اللجنة وحضور أعضاء اللجنة اصحاب السعادة : -
المقرر السيد فارس النابلسي / عبدالحفيظ علاوي / الدكتور حسني الشيايب / فخري قعوار / وتغيب
بعذر الدكتور احمد العبادي وتغيب بذكر الدكتور ذيب مرجي .
وتنظرت اللجنة في الطعن المقدم من السيد محمد سلامة ابو خرمة الذي يطعن فيه بصحة نيابة نواب محافظة الزرقاء وبعد التأكد من ان الطاعن قد قدم طعنه ضمن المدة القانونية قامت اللجنة بدراسة الطعن وأرسلت
صوره منه الى نواب محافظة الزرقاء السادة بسام حذادين / عبدالباقى جمو / الدكتور محمد الحاج ذيب انيس /
سلامه الغوري / زياد ابو محفوظ / الطعون في صحة نيابتهم وذلك للنظر في استكمال الطعن بصحة نيابة
نواب محافظة الزرقاء وقد حضر الشيخ محمد سلامة ابو خرمة مقدم الطعن امام اللجنة وطلب سحب الطعن المقدم
من قبله للجنة بتاريخ ٢١/١١/١٩٨٩ ، كما طلب استقاط جميع حقوقه المتعلقة بهذا الطعن والتوقف عن
الاستمرار فيه .
وبعد التأكد من طلبه بسحب الطعن ، قررت اللجنة الموافقة على هذا الطلب والتوقف عن الاستمرار بدراسة
موضوع الطعن المقدم للجنة والتأكد منه .

وعليه فان اللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

امين عام مجلس الامه
هاني خير

سعادة نائب رئيس المجلس
الجميع
سعادة نائب رئيس المجلس
السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة ؟
موافقون
السيد الامين العام
ب . قرارات لجنة الطعون الثانية :
١ . قرار رقم " ٢ " والمتضمن رد الطعن المقدم من السيد نصر الحمايدة ،
بصحة نيابة سعادة السيد محمد فارس الطراونه .

سعادة نائب رئيس المجلس
مقرر اللجنة
السيد سليم الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة الطعون الثانية

لمجلس النواب

قرار لجنة الطعون الثانية رقم (٢) الصادر بالطعن المقدم من السيد نصر ضامن الحمايدة ضد صحة انتخاب
ونيابة النائب السيد محمد فارس الطراونه

تقدم المستدعي السيد نصر ضامن الحمايدة بتاريخ ٢٠/١١/١٩٨٩ باستدعاء سجل في مجلس الامة
طلب فيه اعادة جمع الارقام التي حصل عليها والارقام التي حصل عليها النائب السيد محمد فارس الطراونه
بموجب الضبوط المحفوظة في الصناديق ليظهر المجموع الصحيح الذي حصل عليه السيد محمد فارس الطراونه
مقارنة مع المجموع الذي حصل عليه الطاعن وقد ارفق مع استدعاء الطعن كشفاً بارقام تسعة عشر صندوقاً من
صناديق الاقتراع اوضح فيه حسب ادعائه " وجود تباين بين عدد الاصوات التي حصل عليها النائب السيد محمد
الطراونه والاصوات الى سجلت بصورة غير قانونية له على اللوحة " .

وطلب ايضاً اجراء التحقيق واستماع الشهود واعادة الفرز لصناديق الاقتراع في محافظة الكرك وبالنسبة
طلب الفاء صحة نيابة النائب السيد محمد الطراونه وتثبيت عضوية الفائز الحقيقي .

بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٩ اجتمعت اللجنة برئاسة سعادة النائب الدكتور ماجد خليفة وحضور مقرر اللجنة
سعادة النائب السيد سليم الزعبي .

واصحاب السعادة النواب أعضاء اللجنة السادة : جمال الخريشا ، د . محمد ابو عليم ، محمد علي
الدردور ، تادر الظهيريات .

وقد نظرت اللجنة في الطعن قبلته من حيث الشكل لتتبعه ضمن المدة القانونية ولتوقيعه من قبل
الطاعن .

وقد ارسلت اللجنة نسخة من استدعاء الطعن للنائب المستدعي ضده الذي اجاب على استدعاء الطعن
خطياً ووقعت اجابته على اربع صفحات وطلب بالتبعية رد الطعن .

ثم عقدت اللجنة جلسات متعددة حضر بعضها بالاضافة للاعضاء المذكورة اسماؤهم سابقاً سعادة النائب
السيد منصور مراد .

استمعت اللجنة خلالها الى اقوال المستدعي السيد نصر الحمايدة والمستدعي ضده النائب السيد محمد
فارس الطراونه كما استمعت الى اقوال محافظ الكرك وقدم مذكرة اوضح فيها ملاسبات الانتخابات النيابية في
محافظة الكرك بصورة عامة وخلص فيها الى صحة الانتخابات النيابية في محافظة الكرك بصورة عامة وخلص
فيها الى صحة الانتخابات ، بعد ان رد على ادعاءات المستدعي .

هكذا من الأصيل

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى للمنقذة يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

وقد جلست اللجنة كافة صناديق الاقتراع ومعاشر نتائج هذه الصناديق واللوحات الفرعية بكل صندوق واللوحة الرئيسية لنتائج الانتخابات ، حيث قام عطوفة محافظ الكرك السيد اسماعيل دهيان الزين ورفقته نائبه السيد عبيد العلايا ، والسيد عبدالله المعايطة بتسليم صناديق الاقتراع واللوحات الى اللجنة حيث قامت بايداع هذه الصناديق واللوحات في احدى غرف مجلس الامة .

وحيث ان الطعن ينصب اساسا على جمع ارقام محاضر الصناديق فقد قامت اللجنة وبحضور الطاعن بما يلي :

اولا : اجراء مقارنة بين محاضر كل صندوق من صناديق الاقتراع البالغ عددها (١٤٧) صندوقا مع اللوحة الفرعية لكل صندوق ومع اللوحة الرئيسية ايضا .

ثانيا : لفرز عينه مكونه من خمسة صناديق من التي شكل الطاعن بصحتها وهذه الصناديق هي ذوات الارقام (١١١) (١٤١) (٢) (٧٠) (٤٠) .

ثالثا : جرى جمع كامل الاصوات التي حصل عليها كل من الطاعن والمطعون بصحة نيابته .

وقد تبين للجنة ما يلي :

اولا : بعد قيام اللجنة بفرز عينه المشار اليها اعلاه فقد تبين وجود التطابق الكامل بين الاصوات التي سجلت للمطعون بصحة نيابته في محضر الصندوق وبين الاصوات التي سجلت للمطعون بصحة نيابته في محضر الصندوق وبين الاصوات المرفوعة له بين اوراق اقتراع نفس الصندوق بعد فرزها .

وبالتالي يعتبر ما اورده الطاعن من ادعاءات في الكشف الذي ارفقه مع طعنه بغير اساس من الصحة .

ثانيا : وجدت اللجنة بالمقارنة بين محضر كل صندوق ولوحة الفرعية وجود التطابق الكامل بينهما وبالرغم من وجود بعض الخلافات البسيطة بين محاضر الصناديق ولوحاتها الفرعية من جهة واللوحة الرئيسية من جهة اخرى ، الا ان ذلك لم يغير من نتيجة الانتخابات من حيث تحديد الفائز والخاسر ليها بحيث بقي المطعون من صحة نيابته متقدما على الطاعن بعد جمع اصواتهما في محاضر الصندوق واللوحات الفرعية واللوحة الرئيسية بمازك كبير . وان اللجنة ترى ان الوثيقة الاهم بتحديد عدد الاصوات هي محضر ضبط كل صندوق وتقدم باهميتها على اللوحة الرئيسية .

ثالثا : قامت اللجنة بجمع كامل الاصوات التي حصل عليها كل من الطاعن والمطعون بصحة نيابته في جميع صناديق الاقتراع والبالغ عددها (١٤٧) صندوقا فوجدت ان نتيجة الانتخابات صحيحة وان النائب السيد محمد الطراونه فائزا ليها وعليه فان اللجنة توصي بما يلي :

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى للمنقذة يوم السبت ١٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

التوصية : -

اعتبار نيابة النائب السيد محمد فارس الطراونه صحيحة ورد الطعن المقدم من السيد نصر ضامن الحمايده .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

امين عام مجلس الامة

" لجنة الطعون الثانية "

سعادة نائب رئيس المجلس الان مطروح للمجلس الكريم توصية اللجنة الكريمة بالموافقة على قرارها .

هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة ؟ عد الاصوات

السيد الامين العام بالاجماع

سعادة نائب رئيس المجلس بالاجماع وشكرا . ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة للصلاة والاستراحة

وستعود الساعة الواحدة (وهنا رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة للاستراحة

واداء الصلاة - ثم عاد المجلس للانعقاد)

سعادة نائب رئيس المجلس بسم الله الرحمن الرحيم

- استئناف الجلسة -

بسم الله الرحمن الرحيم ، نستأنف جلستنا ، جدول الاعمال .

ج . قرارات اللجنة القانونية :

١ . قرار رقم " ١٠ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ والمتضمن الموافقة على

القانون المؤقت رقم " ٢٤ " لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل

المحاكم الشرعية ، كما ورد من الحكومة ، مع اجراء بعض التعديلات

عليه .

سعادة نائب رئيس المجلس السيد المقرر

السيد مقرر اللجنة القانونية

السيد محمد ابو فارس

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة القانونية

مجلس النواب

قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ برئاسة سعادة السيد

حسين مجلي وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد ابو فارس واصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء :

هكذا من الأصيل

الدكتور احمد الكوفي / عاطف البطوش / الدكتور هما سعيد / عبدالعزيز جبر / ابراهيم خريسات / كامل العمري / الشيخ عبدالمعتمد ابو زنت / الدكتور عبداللطيف عريبات / الدكتور نايف ابو تايه / هشام الرازي / فارس النابلسي / نايف الحديدي / سليم الزعبي / محمد المعرع / والدكتور ماجد خليفة .
وقد حضر الاجتماع سماحة الشيخ عبدالباقى جمو وزير الدولة للشؤون البرلمانية وسماحة الشيخ محمد المحيلان قاضي القضاة .

ونظرت اللجنة في :

القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية وقد استمعت اللجنة الى شرح من سماحة قاضي القضاة حول هذا القانون كما استمعت الى اجاباته على الاسئلة التي وجهها السادة الاعضاء . وبعد ذلك قررت اللجنة المرافقة على القانون بالشكل التالي :

المادة ٢ المعدلة للمادة ٢٤ من القانون الاصلي :

اولا : شطب الفقرات أ / ب / د / منها

ثانيا : اعتبار ما جاء في المادة ٢٤ كما وردت في القانون الاصلي فقره أ واعتبار ما جاء في الفقره (ج) من المادة ٢٤ المعدلة في القانون المؤقت فقره (ب) .

ثالثا : تصيح المادة ٢٤ بالنص التالي :

المادة (٢٤) :

أ) في غير حالات التلبس بالجريمة ، لا يجوز القبض على القاضي او توقيفه الا بعد الحصول على اذن بذلك من المجلس وفي حالة التلبس يجب على النائب العام عند القبض على القاضي او توقيفه ان يرفع الامر الى المجلس خلال الاربعة والعشرين ساعة التالية وللمجلس بعد سماع اقوال القاضي ان يقرر استمرار توقيفه او الافراج عنه بكفالة او بدونه . ويحدد المجلس مدة التوقيف في القرار الذي يصدره بالتوقيف او باستمراره وتراعى الاجراءات السالفة الذكر كلما روى استمرار التوقيف بعد انقضاء المدة التي قررها المجلس .

ب) يعتبر قاضي القضاة قاضيا لاغراض تطبيق احكام هذه المادة عليه .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

أمين عام مجلس الامة

هاني خير

ملاحظة :

تحفظ على هذا القانون سماحة النائب

عضو اللجنة السيد عاطف البطوش

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار مخالفه

على القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٩ قانون

معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية

اخالف اللجنة الكريمة فيما ذهب اليه بقبول التعديل في نص المادة ٢٤ من القانون الاصلي وذلك للأسباب

التاليه .

اولا :

ان القانون المؤقت المعدل المشار اليه أعلاه صدر في ١٩٨٩/٧/٢٢ ، استنادا لنص الفقره ١ من المادة (٩٤) من الدستور والتي جاء نصها ما يلي " عندما يكون مجلس الامة غير منعقد او منحلا يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة في الامور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير او تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل ويكون لهذه القوانين المؤقتة التي يجب ان لا تخالف احكام الدستور قوة القانون على ان تعرض على المجلس الخ المادة .

من ذلك أرى ان هذا القانون المؤقت خالف نص المادة الدستورية بل جاء التناقض عليها فلا القانون من الامور المستعجلة التي لا تحتمل التأخير ولا هي من النفقات التي لا تحتمل التأجيل كما أن القانون المؤقت المشار اليه لم يحترم نص الفقره ذاتها من الدستور والتي اشترطت ان لا يخالف القانون المؤقت احكام الدستور وهذا التعديل خالف نص المادة (١٠٢) من الدستور والتي نصها تمارس المحاكم النظامية في المملكة الاردنية الهاشمية حق القضاة على جميع الاشخاص في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها الدعاوى التي تقيمها الحكومة او تقام عليها باستثناء المواد التي قد يفرض فيها حق القضاة الى المحاكم الدينية او محاكم خاصة بموجب هذا الدستور او اي تشريع آخر نافذ المفعول .

ثانيا :

خالف التعديل قواعد العدالة التي كفلها الدستور لان الدستور وقضائنا النظامي الشرعي حدد كيفية مقاضاة جميع الافراد والاشخاص بما فيهم النواب والاعيان والوزراء . ولكن بهذا التعديل اخرجنا سماحة قاضي القضاة من دائرة المخاصمة القضائية سرا . المحقوقه او الجزائيه لانه لا يعقل ان يعطي مجلس القضاة الشرعي الاذن بمحاكمة قاضي القضاة وهو الذي يعينهم ويحدد خدماتهم اذ بهذا التعديل كأننا نقول لمن يشغل منصب سماحة قاضي القضاة انعمل ما شئت فلن تطالك يد العدالة فأنت متزه ومعصوم عن الخطأ وبذلك تهدم قواعد العدالة بأن تترك احد الاشخاص العاديين فوق المسأله القانونيه وهذا في نظري خرق للدستور الذي كفل حرية

هكذا من الأهل

التقاضي ولو بتشكيل محاكم خاصة تليق بمقام بعض اشخاص المجتمع اما ان يستثنى احد الاشخاص من التقاضي فهذا لا يقبله ضمير يؤمن بأن العدالة حق للجميع وهي أساس الملك في أي مجتمع يحترم نفسه ومن ذلك اخلص الى ان القانون المؤقت المشار اليه جدير بالرد للاعتبارات السابقة وغيرها مما احتفظ به للنقاش في الجلسة.

واقبلوا فائق الاحترام .

النائب
عاطف البطوش

الاسباب الموجبة

تتفق كافة التشريعات الحديثة في منح القضاء حصانه خاصه ضد الاجراءات الجزائية التي قد تتخذ ضدهم من قبل الافراد بقصد النكاية او الانتقام من الاحكام التي يصدرونها ومن الاعمال التي يمارسونها بمقتضىهم الرسمي. لان طبيعة العمل القضائي وما يتصف به من خطورة وجلال يتطلب لرض حمايه خاصة للقضاء خوفا من ان تتطاول اليهم مكائد الخصوم ويقومون بالتشهير بهم عن طريق رفع الدعاوى امام المحاكم . للثيل من مكانتهم وهيبتهم امام الناس ، ولذلك وضعت التشريعات الحديثة قيودا على اقامة الدعاوى الجزائية بموجبه لا يجوز رفع الدعوى الا بعد الحصول على اذن من المجلس القضائي حتى يتثبت المجلس من جدية الدعوى وعدم وجود دوافع الكيد والانتقام والرغبة في التشهير بالقاضي وان كافة التشريعات العربية المصرية والسورية والكويتي والليثاني لا تجيز رفع الدعوى الجزائية ضد القاضي الا بعد الحصول على اذن من المجلس القضائي الا ان التشريع الاردني جاء خلو من هذه الحصانه واقتصر على ان تشمل الحصانه القبض والعرقف فقط . دون رفع الدعوى . وهذا الحكم جاء واحدا في قانون استقلال القضاء الاردني بالنسبة للقضاة النضامين وفي قانون تشكيل المحاكم الشرعيه بالنسبة للقضاة الشرعيين .

لذلك جاء هذا التعديل ليضع الامور في نصابها الصحيح ويحمي استقلال القضاء من دوافع الكيد والانتقام.

| قوار اللجنة القانونية | المادة كما وردت في القانون المؤقت | المادة كما وردت في القانون الاصيل |
|-----------------------|--|--|
| مراقبة كما وردت | المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٨٩ ، ويعرأ مع القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . (٩) المادة (٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:- (٩) المادة (٨) - لا يجوز تحريك دعوى ائني امام بحق القاضي في اجبايات والمخبر او اقامتها عليه الا بعد الحصول على اذن بذلك من المجلس وفي حالة عدم اعطاء الاذن توقف اللائحة كما لا يجوز اجازة اي اجراء جزائي آخر يحق بما في ذلك توقيفه الا بعد الحصول على الاذن المشار اليه. | (٩) المادة (٨) في غير حالات القبض بالهوية ، لا يجوز القبض على القاضي او توقيفه الا بعد الحصول على اذن بذلك من المجلس وفي حالة القبض يجب على النائب العام عند القبض على القاضي او توقيفه ان يرفع الامر الى المجلس خلال الاربعة والعشرين ساعة التالية للمقبض بعد سماع اقوال القاضي ان يقرر استمرار توقيفه او الامراع عنه بكتابة اذ بدونها . ويحدد المجلس مدة التوقيف في الممر الذي يحددها . ويحدد المجلس متى يستمر او يرفع الاجراءات السابقة الا ان كل ما رضى استمرار التوقيف بعد انقضاء المدة التي قررها المجلس |

هكذا من الاصيل

| المادة كما وردت في القانون الاصيل | المادة كما وردت في القانون المؤقت | قرار اللجنة القانونية |
|---|---|---|
| ب- اذا تقرر القبض على القاضي او توقيفه فعلى النائب العام رفع الامر الى المجلس خلال الاربعة والعشرين ساعة التالية للمجلس بعد سماع اقوال القاضي ان يقرر اما الاذن بتوقيفه او عدم الاذن بذلك وتنتج عنه بعد ذلك الاحكام والاجراءات القانونية. | ب- يعتبر قاضي القضاة قاضيا لاخراج تطبيق احكام هذه المادة عليه . | ب- يعتبر قاضي القضاة قاضيا لاخراج تطبيق احكام هذه المادة عليه . |
| و- تسري احكام هذه المادة على القضاة المنظرة حاليا. | | ب- يعتبر قاضي القضاة قاضيا لاخراج تطبيق احكام هذه المادة عليه . |

قانون مؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٨٩ قانون صحت قوانين تشكيل اصنام القرية

سعادة نائب رئيس المجلس
الآن أمامنا القانون الاصيل والقانون المؤقت وقرار اللجنة القانونية .
تفضل .

السيد مقرر
اللجنة القانونية

بالاضافة الى ما قدمه المخالف اقدم ايضا ان وظيفة قاضي القضاة هي وظيفة ادارية ومنصب اداري وليس منصبا قضائيا . وفي ذلك سوابق فنحن نعلم أن بعض الوزراء لم يكن قاضيا وقد عين قاضي قضاة كالصباغ مثلا وغيره . ولذلك وظيفة قاضي القضاة ليست منصبا قضائيا وإنما هو منصب اداري وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد محمد العللاونه

نسجل اسما الذي يحوي يتحدثوا ، محمد العللاونه ، عاطف البطوش .
تفضل سعادة الاخ محمد العللاونه .
بسم الله الرحمن الرحيم ، الحقيقة ان العدالة لا بد من الوصول اليها بالوسائل المتاحة ، وانه اذا وجد اي حائل يمنع دون الوصول الى الحقيقة ومعاقبة او التبين من جريمة وقعت على أي من الناس الذين اقترفوها ، فاعتقد ان هذا المانع يجب ان يزول وأن القانون الذي يعطي قاضي القضاة الحق في ان يرجع او يمنع التحقيق مع اي شخص سواء كان قاضي او غير قاضي ، هذا يعني اعاقبة لتحقيق العدالة وارى ان هذه النقطة يجب ان ترفع من القانون وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد عبدالحفيظ علاوي

الزميل عبدالحفيظ علاوي .
بسم الله الرحمن الرحيم ، الحقيقة انا اخالف الاخ الذي خالف اللجنة من حيث انه كيف يمكن ان تتحقق العدالة ، نعطي الشخص الذي هو صاحب الحق الان في تعيين القضاة او مجلس القضاء الشرعي ويكون اذن له لا يحاكم هو ولا القضاة طبعاً الذي يشكلوا المجلس الا بأذن منه ، والنظر ان القضية تعلقت بالقاضي وفق الفقرة (ب) من نفس المادة . فكيف نأخذ إذن هذا القاضي في محاكمة نفسه ؟ او في تعرضه للمساءلة ؟ فانا اذا كان مجلس القضاء الشرعي اذا كان يشكل بالانتخاب او بطريقة لا علاقة للقاضي القضاة بها فيمكن ان يأخذ بنص المادة كما ورد من اللجنة . اما اذا كان مجلس القضاء يشكل بتنصيب من قاضي القضاة فانا لا ارى أن هذا شيء يحقق العدالة ، ولذلك ارى حقيقة رد هذا القانون بهذه

هكذا من الأصل

الصفحة وأعادته إلى الحكومة لتعيد صياغته مرة أخرى وايضا اقترح إعادة النظر في طريقة تشكيل مجلس القضاء الشرعي وأي مجلس قضائي آخر أن يكون بالانتخاب وشكرا .

معالي وزير العدل

سعادة نائب رئيس المجلس

معالي وزير العدل

بسم الله الرحمن الرحيم ، ان قاضي القضاة لا يعين القضاة الشرعيين بل يعينهم مجلس القضاء الاعلى ، ثم ان قاضي القضاة ليس له على القضاة الشرعيين أو على مجلس القضاء اي سلطة مطلقة .

لمجلس القضاء مستقل في احكامه ويعالج شؤون القضاء كما يرى هو لا كما يرى قاضي القضاة ، وتوضيحا لذلك ابين هذه الحقيقة .

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

سعادة نائب رئيس المجلس

سماحة وزير الدولة

للشؤون البرلمانية

الواقع ما ذهب اليه الاخوة الزملاء غير موجود في هذا النص . ليس للمجلس واقول هذا اضافة لما بينته معالي الاخ وزير العدل ، ليس لهذا المجلس ان يمنع التحقيق لنا للمجلس ان ينظر في أمر التوقيف للذي التي عليه القبض متلبسا . هل يفرج عنه بكفاله او بدون كفاله ؟ اما التحقيق فيأخذ مجراه وليس لقاضي القضاة ولا لهذا المجلس الحق بموجب هذا النص الموجود في هذا القانون ان يعترض على التحقيق . لذلك ما ذهب اليه الاخوان غير موجود في هذا النص وقاضي القضاة كما بين الاخوان انه منصب اداري . الا انه لغايات تطبيق هذا القانون يعتبر قاضيا حتى تسري عليه احكام هذا القانون كما تسري على القضاة الاخرين وشكرا .

سعادة رئيس اللجنة الاستاذ حسين مجلي

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة القانونية

السيد حسين مجلي

ارجو ان التفت انتباه المجلس الكريم الى ملاحظة ما الذي اجرتة اللجنة القانونية في التعديل ، يفترض اننا جميعا قرأنا المادة " ٢٤ " من القانون الاصيل كما هي وكما وردت في القانون المؤقت . القانون المؤقت ذهب الى انه لا يجوز تحميل دعوى الحق العام . بحق القاضي في الجنايات والجنتج أو اقامتها عليه الا بعد الحصول على إذن . هذا الامر اورتاه اللجنة القانونية غير معقول ومصادرة لحق التقاضي ، الامر الي فيه مخالفة

برأينا ومخالفة حتى دستورية . ولذلك رد وبالإجماع من قبل اللجنة القانونية . الامر الذي فعلته اللجنة القانونية فقط انها أبقت نص المادة كما هو في القانون الاصل وردينا التعديل الوارد في القانون المؤقت . كل ما فعلته اللجنة القانونية انها أبقت النص الاصيل اذ لا شأن لنا للتدخل فيه ، فقط الواقع قالت حسب النص والضمان المعطى للقاضي اصلا اعطتها للقاضي القضاة ، لان اللجنة القانونية ارتأت انه من غير المعقول ان اعطي قاضي عين اليوم حصانة معينة لا تعرض لقاضي القضاة . ومع الاسف انه ، ارجو ان يسمح لي بالقول ان البعض خلط بين النظرة للقاعدة القانونية كقاعدة مجردة والنظر الى من يشغل الموقع . الحقيقة إحتا لا شأن لنا بالشخص الذي يشغل الموقع . السؤال فقط وهذا الذي ادخلته اللجنة القانونية ، هل من العدل ومن الحق ان تعطى حصانة وضمانة لقاضي القضاة ، لموقع قاضي القضاة وليس لشخص قاضي القضاة كائننا من كان يشغل هذا الموقع نفس الحصانة للقاضي الذي يعين اليوم ؟ حتى لو كان خريج هذا العام . وخاصة ونحن نعرف ان بعض الحصانات مثلا السلك الدبلوماسي في بلدنا ماخذ حصانات من التقاضي اصلا ، وقد يقول قائل انه في اطار السلك الدبلوماسي يوجد العديد ممن لا يستحقون هذه الحصانة . في الاصل ان من يكون دبلوماسيا انه وصل الى موقع ارتأى العالم ان يعطيه حصانة لسنا نحن فقط . من باب اولي ان من يشغل منصب قاضي القضاة ان يحصن ، ويحصن من ماذا ؟ امام القضاء العادي في حالات محددة هي التوقيف ، ليس لمنعه كما يرد عند البعض ان هذا مصادرة لحق التقاضي . هذا ليس مصادرة لحق التقاضي هذا اشتراك بان هذا القاضي او قاضي القضاة ، لانه ما تدخلنا في غيره ، قاضي القضاة اذا اوقف يا ترى المجلس القضائي يبقى متفرج ؟ امر غير معقول ان يكون مجلس القضاء طرف في هذا الموضوع ليقدر ان من حقه ان يتدخل لغايات التوقيف أو الاخلاء وليس لغايات السير في التقاضي ككل .

ارجو ان اكون واضح في هذه النقطة وان لا نخلط بين الرأي والشخص وان لا نخلط ايضا في كيف يشكل المجلس القضائي لان هذا موضوع ليس

هكذا من الاصل

مطروح أمامنا ، كيف يشكل المجلس القضائي . المطروح أمامنا فقط جزئية محددة ، هل من باب أولى أن أعطي قاضي القضاة في حالة العزوف الحكم المعطى للقاضي الذي يعين اليوم أو البارحة ؟ أنا أرى والحقيقة ارتأت اللجنة بأكثريتها ما عدا مخالفة الزميل أنه من باب أولى أن يعطى قاضي القضاة هذه الحصانة بهذه الجزئية المحددة وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد عاطف البطوش

شكرا سعادة الزميل . الزميل عاطف البطوش
بسم الله الرحمن الرحيم ، الحقيقة أرد أن أذكر أخواني جميعاً في هذا المجلس ، أننا في مجلس تشريعي وأن هذا المجلس حقيقة يُرسي القواعد التشريعية لا يكسرها . استقر لدى العرف التشريعي والقضائي أن للشكل ما للمضمون من أهمية . هذا التعديل أولاً جاء لحالة خاصة ولشخص والقاعدة القانونية تقتضي أن القانون يقتضي العموم والتجديد ، أي لا يعالج موضوع شخص بعينه . ثانياً جاء قبل انعقاد المجلس بشهور ويخالف الدستور لأنه لا هو من القضايا المستعجلة ولا من النفقات التي لا تحتل التأخير . لذلك أنا طالبت في أول ما طالبت فيه أن يرد هذا القانون للشكل ، أنه خالف الشكل القانوني الذي لا يقل عن الموضوع أهمية وخاصة في هذا الصرح التشريعي في هذا البلد الذي نفاخر أن يكون هذا المجلس وأن يسعى للدور الحقيقي الذي انشأ من أجله . ثانياً من حيث الموضوع ، قاضي القضاة يشغل وظيفة إدارية كما وزير العدل يشغل وزارة العدل . لنفرض أن في وزارة العدل رئيس مجلس القضاة ارتأت الحكومة أن تعينه وزيراً للعدل ، هل تقول أنت الآن يسري عليك ما يسري على القضاة ؟ هو الآن انتقل من وظيفة قضائية إلى وظيفة إدارية . ثم في القضاة الشرعي بالذات مجلس القضاة الشرعي الذي يمدد لهم خدماتهم هو قاضي القضاة ، وتعلم أن جميع القضاة في مجلس القضاة التشريعي الأعلى هم في أعمار فوق الستين وهم ينتظرون من قاضي القضاة أن يستخدم هذه المادة بعقدهم بحيث أن يمدد بخدماتهم إلى أقصى مدة ممكنة ، وهذا موجود في قانون تشكيل المحاكم الشرعية وأرجو من الأخوة أن يرجعوا إلى نص هذه المادة ، فكيف تسمح للمجلس

سعادة نائب رئيس المجلس
سعادة وزير الدولة
للشؤون البرلمانية

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد رئيس اللجنة القانونية
السيد حسين مجلي

القضائي أن يصدر إذن محاكمة قاضي القضاة وهو الذي يمدد لهم خدماتهم وهم ينتظرون هذا التعديل . أما أن نوقع مجلس القضاة في إحراج أو أن نعطل العدالة بحيث لا تحرك ضده أي قضية جزائية ونحن نعلم أن قاضي القضاة بغض النظر من هو الشخص قد يخطئ بحق الآخرين وقد يرتكب ما يرتكبه الناس من أخطاء . فعندما نطلب أن لا تحرك قضية بحقه إلا بأذن من مجلس القضاة الذي يخدمهم لهذا الأمر مستحيل وأمر يعرقل شأن القضاة . أنا أقول مع محصين قاضي القضاة بشرط أن يقوم بتعديل قانون تشكيل المحاكم الشرعية ، بحيث يستل مجلس القضاة عن صلاحيته في هذه الفقرة . عندها نقبل أن يكون محصناً كقاضي وشكرا .

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

أرجو من الأخ الزميل أن يعلم بأن قديم مدة القضاة لا يعود لقاضي القضاة إنما لمجلس الوزراء . قد ينسب قاضي القضاة تخديدهم من بلغ الستين ولكن مجلس الوزراء هو الذي يقرر أقدم خدمته أم يحال على التقاعد . إذا لا سلطان لقاضي القضاة على مجلس القضاة الشرعي بأي شكل من الأشكال . لا سلطان له وأرجو من الأخ أن تكون مناقشتنا منصبة على التشريع لا على الأشخاص وشكرا .

سعادة الأخ حسين مجلي

أثار الزميل عاطف نقتطين ، نقطة بتقديري خارج الموضوع وهو موضوع التمديد كما قلت . التمديد وموضوعه لم يكن معروفاً على اللجنة القانونية ، ومشكلة التمديد كانت مشكلة قائمة أيضاً في القضاة المدني ولا تزال قائمة في القضاة الشرعي رغم أنها تخرج عن موضوعنا . معروف أنه في القضاة المدني إلى ما قبل حوالي عام كان تمديد القاضي المدني ينتسب من وزير العدلية وقرار من مجلس الوزراء إلى أن عولج هذا الموضوع قبل عام .

الأمر لم يعالج بعد في القضاة الشرعي . هذه القضية حقيقة لو عرضت على اللجنة القانونية لمعالجتها لكان لها رأياً لا تدري ماذا يمكن أن

هكذا من الأفضل

يكون، لكن مرة ثانية المطروح أمامنا فقط الحصانة التي يأخذها القاضي المدني وأخذها القاضي الشرعي المعين اليوم .

هل من الحق أن تعطيهما لقاضي القضاة أم لا ؟ . النقطة الشكلية التي أثارها الزميل حول الدستورية وأنه هل هذا القانون قانون ضرورة حسب نص المادة " ٩٤ " من الدستور أم لا ؟

الواقع أن هذه النقطة أيضاً درست في اللجنة القانونية وأرأت اللجنة القانونية أنه حقيقة حصانة قاضي القضاة ويرأي أيضاً كان يجب أن تكون منذ مدة طويلة . من الحق أن يأخذ قاضي القضاة أو موقع قاضي القضاة هذه الحصانة المعطاة لقاضي الصلح من أمد طويل ، وأنا حقيقة مستغرب أن لا يأخذ هذه الحصانة قاضي القضاة لحد اليوم . يا أخوان مرة ثانية الشيء الوحيد الذي تدخلت فيه اللجنة القانونية أنها أعطت قاضي القضاة وحذفت ، لاحظوا أنها حذفت الشيء الجوهرى الذي قدم إليها اللي يقول " لا يجوز تحريك دعوى الحق العام بحق القاضي في الجنابات والجنح إلا بعد الحصول على إذن " هذا حذفناه واحنا فقط أعطينا جزئية ، أنه أعطينا المعطى لقاضي صلح ولقاضي حديث وشكراً .

سعادة الاخ سليم الزعبي

هو الحقيقة ما أردت أن أذكره أناض به الزميل الاستاذ حسين مجلي ، لكن أرد أن أوضح أنه إحنا أمام قانون مؤقت ولا نملك إلا حق إقراره أو تعديله أو رفضه . لا يجوز أن نبحث بقانون آخر في هذه الجلسة وفي هذا المقام ، هذه قضية يجب أن نتلق عليها حتى نرسل لنتائج محددة في الوصول لقرار في أي موضوع . لذلك بدنا نركز على القانون اللي أمامنا، إحنا أخذنا نص القانون الأصلي في اللجنة القانونية ورفضنا نص القانون المؤقت وأضفنا فقط أعطاه الحصانة لقاضي القضاة . معنى ذلك أن إحنا حقيقة لو ردنا القانون المؤقت ، راح الحصانة تظلمها للقضاة في ضوء القانون الأصلي هذا يقين ، كل ما زادت عليه اللجنة القانونية في هذا الموضوع موضوع قاضي القضاة . وحقيقة الأمر أنا بقول من ناحية عملية وكأسباب موجبة يعني مركز قاضي القضاة مركز حقيقة له تديره ومركز ديني مثله مثل مركز المطران أو خلافة أو مطبقي الشعائر الدينية . يعني حقيقة الأسلف لا يجوز بقانون أصول المحاكمات لا يجوز أن يشهد

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد سليم الزعبي

أو يحلف بين أمام القاضي قاضي الصلح ، يحلف أمام أسقفه أو رئيسه الديني ، يعني نوع من رجال الدين لهم احترام معين حتى لا يجوز أن يحلف اليمين أمام قاضي الصلح . هذا الحكمي يا أخوان موجود في تشريعتنا ، في التشريع الأردني موجود أن رجال الدين المسيحي أو بعضهم حقيقة يعني من له مركز ديني معين يحلف أمام أسقفه ويأتي إلى القاضي بشهادة أنه حلف اليمين ثم يشهد أمام قاضي الصلح دون أن يحلف بين أمام قاضي الصلح ، ليس ؟ للموقع الديني . أيضاً قاضي القضاة فعلاً يؤكد على كلام أخواننا أبو شجاع أنه يجب أن يتمتع بهذه الحصانة منذ زمن بعيد والأمر يتعلق بالموقع وليس بالشخص وشكراً .

شكراً . سعادة الاخ احمد الكوفحي

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم ، ليسمح لي الزميل النائب عاطف البطوش عندما قال بأن هذا التعديل كما اقترحه اللجنة القانونية يخالف المادة " ١٠٢ " من الدستور . ويتصورني أن نهاية هذه المادة تجعل الشرعية لهذا التعديل حيث ورد فيها " باستثناء المواد التي قد يفرض فيها حق القضاة الى محاكم دينية أو محاكم خاصة بموجب أحكام هذا الدستور " وهذا القانون المؤقت في الحقيقة صدر وفق الأصول الدستورية ومن هنا فعندما نظرت فيه هذه اللجنة كانت قارص صلاحياتها ضمن هذا الاستثناء الوارد في المادة " ١٠٢ " من الدستور . من جهة أخرى ، أن القاضي ليس فوق المسألة ولكن الفرق بين امرين ، حالة التلبس بالجريمة وحالة عدم التلبس بالجريمة . حالة التلبس بالجريمة الذي يوقفه ويلقي القبض عليه هو النائب العام ولكن لا بد من أن يرد الأمر إلى المجلس القضائي الأعلى بحكم أن المجلس القضائي الأعلى أعرف بسلوك هذا القاضي من هذه المحكمة النظامية التي تحال إليها هذه القضية ، وهم مؤتمنون على تسجيل كل الوقائع كما وردت ولسنا نتهمهم كما أننا لا ننتهم القضاة النظاميين . فاستغرب كيف تأمن القضاة النظاميين ولا تأمن القضاة الشرعيين وهم أدري كما قلت بحكم أن الممارسات السلوكية عندهم واضحة أكثر من أولئك . ثم بعد هذا هي من باب التفتت والتفتت مطلوب في كل قضية وبخاصة في في هذه الهيئة التي يكثر فيها التحلل من القيم الأخلاقية

هكذا من الأصل

التي لو استقرت في القلوب لما وجدت قضية أصلاً لأن التفتت من الاخلاق هو الذي يسبب الشذو والوقوع في المزالق . ومن هنا أرى أن ما ورد في قرار اللجنة القانونية هو الاتسب وهو الذي يتفق مع طبيعة القضاء ، تبقى قضية بالنسبة لقاضي القضاء ، نحن افترضنا أن كل المشكلات تتعلق بقاضي القضاء ، هي تتحدث عن القاضي ولكن جاء ذكر قاضي القضاء حتي يعتبر كقاضي عادي . أما دون النص على ذكر قاضي القضاء يبقى المدعي العام البسيط في أي محكمة يأتي بقاضي القضاء ويوقفه يومين ثلاث ... الخ . والله هذا لا يقبله انسان بالنسبة لمقام قاضي القضاء ، وليس معنى هذا أننا ضد مثول قاضي القضاء للحق ، لا نحن مع الحق والحق أقوى من كل انسان لكن لا بد من مراعاة فترة تثبت في مجلس تخصصي القاضي يتبعه أو قاضي القضاء حتى وهو الفرد الذي يمكن أن يحصل منه مثل هذا . يعني التصور أنه هو بعينه ولكن لنشئ بهؤلاء القضاء وهم مؤثثون على أن يقرروا الحق في قاضي القضاء بل في كل انسان وشكراً .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد يوسف العظم

شكراً سعادة الاخ يوسف العظم
بسم الله الرحمن الرحيم ، عدت عدد الاخوة الحاضرين حضوريا جسديا ونرجو أن يكون حضوريا ذهنياً دون الخمسين . ولا أدري لماذا حظ القوانين من البحث يكون في آخر المطاف . يعني قضايا أخرى دون هذا المستوى والقانون سيثبت معظماً أولاً أريد أن أقول معظماً قد أكون ظالماً ، فينا من هم في حالة تعاس في حالة من الشرود متعبين ، أرجو أن لا نلجأ لهذا الأسلوب فيما بعد بحيث تؤجل القوانين في آخر الجلسة فترة الظهيرة ونبدأ تناقشها هذه النقطة . النقطة الثانية في ظني من حق قاضي القضاء أن يكون له حصانة ، هذه قضية تعتبرها بديهية مع اعتراض على خلط الأوراق الذي قام به بعض الزملاء . فنحن في الاسلام عندنا علماء وليس عندنا رجال دين وقاضي القضاء هو شيخ العلماء على الأقل من الناحية الرسمية . فمن هنا أرى أن يكون له حصانة وأن يساوى على الأقل بالقضاة الذين دون مستواه بكثير وشكراً .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد فؤاد الخلفات

شكراً سعادة الاخ فؤاد الخلفات
شكراً سعادة الرئيس ، بالنسبة لقاضي القضاء هو أصلاً قاضي ولكنه أخذ

مركزاً ادارياً تماماً كالمهنتس الذي يشغل وزيراً للاشغال العامة مثلاً أو للطبيب الذي يشغل وزيراً للصحة . فإذا كان الامر كذلك أنه لا يتجرد من كونه قاضي لهذا المنصب فأرى أن هذه المادة أصبحت زائدة عن هذا النص لأنه قاضي ويجري عليه احكام هذا القانون كونه قاضي . أما إذا ارتأينا أنه يتميز عن القاضي بأحكام تخرجه عن كونه قاضي لهذا النص نتوقف عليه ، تثبته من ناحية وتنفيه من ناحية أخرى . تثبته لأننا نريد الحصانة ولكن تنفيه من كون أنه يعطي لقاضي القضاء صلاحيات ادارية ليست قضائية ، قد يشكل هذا امتداد يتجاوز صلاحيات قاضي القضاء ويتمتع بحصانة قاضي القضاء بنفس الوقت وشكراً .

سعادة نائب رئيس المجلس
سعادة وزير الدولة
للشؤون البرلمانية
اصرات
سعادة نائب رئيس المجلس
السيد ليث شبيلات

إذا سمحت اردت أن اقترح وقف المناقشة والتصويت على القانون .
ثني على ذلك
النائب الاخ ليث شبيلات

سيدى الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، قاضي القضاء إذا سرنا بالتسلسل منذ تأسيس المملكة كان له وضع متميز نريد جميعاً أن يرجع ذلك المركز اليه . ونحن نفصل النقاش عنه عن هذا المركز نفصل ذلك عن الشخصية التي تمارس ذلك الدور اليوم . قاضي القضاء كان حكماً نائباً لرئيس الوزراء في هذه المملكة ، رمز المادة الثانية من الدستور ، كان لا يؤذن للحكومة على جلالة الملك قبل أن يؤذن لقاضي القضاء للحفظ ثم تدخل الحكومة . لهذا المركز أهمية كبرى للأسف لم تعد تراها والسبب في ذلك تراخي الكثير في الدفاع عنها ومنهم من استلموا هذا المنصب . نحن نريد لهذا المنصب أن تعود له عزته وأن تفصل بين هذا المنصب وبين تصرفات شخصية . التصرفات ان كانت غير سليمة ودائماً أن يعزل أو يعمل على تغييره ، تغيير قاضي القضاء لا أن يجرى الى محاكم . لذلك نحن مع كل ما يزيد من هبة هذا المركز وأن يعود المركز الى ما كان عليه سابقاً أكثر وأكثر . وهذه المادة هي المقترحة بما يضيف الى المسيرة التي نريد أن تزيد أكثر وأكثر لكي تعود الهيبة الى هذا المركز وأطالب أن تبحث الحكومة موضوع التغييرات في الشخص لكي لا تضطر الى

هكذا من الأهل

النقاش في مثل هذه المواضيع بسبب سوء التصرف وشكراً .
شكراً . الآن القانون كما جاء معدل من اللجنة القانونية مطروح للتصويت . تبدأ به مادة مادة .
هي مادة واحدة
نعم هي مادة واحدة . المادة الأولى موافق عليها كما وردت في القانون المؤقت وعندنا المادة الثانية . الآن قرار اللجنة مطروح للتصويت ، من يوافق على قرار اللجنة ؟ الاخوه الموافقين يرفعوا أيديهم .
بالاجماع
السيد الامين العام
سعادة نائب رئيس المجلس
المجلس الكريم موافق على القانون بالاجماع .
(وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس) .

قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢- يلغى نص المادة (٢٤) من القانون الاصلي ، ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٢٤-

أ. في غير حالات التلبس بالجريمة ، لا يجوز القبض على القاضى او توقيفه الا بعد الحصول على إذن بذلك من مجلس وفي حالة التلبس يجب على النائب العام عند القبض على القاضي او توقيفه ان يرفع الامر الى المجلس خلال الاربعة والعشرين ساعة التالية وللمجلس بعد سماع اقوال القاضي ان يقرر استمرار توقيفه او الافراج عنه بكفاله او بدوتها . ويحدد المجلس مدة التوقيف في القرار الذي يصدره بالتوقيف او باستمراره وتراعى الاجراءات السالفة الذكر كلما روى استمرار التوقيف بعد انقضاء المدة التي قررها المجلس .

ب. يعتبر قاضي القضاء قاضيا لاغراض تطبيق احكام هذه المادة عليه .

السيد الامين العام
٢. قرار "١١" تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ والمتضمن الموافقة على القانون المؤقت رقم "٣٥" لسنة ١٩٨٩ قانون أصول المحاكمات الشرعية ، كما ورد من الحكومة ، مع اجراء بعض التعديلات عليه .
سعادة نائب رئيس المجلس
السيد مقرر اللجنة القانونية
السيد محمد ابو فارس
اللجنة القانونية
لمجلس النواب
قرار رقم (١١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ ، برئاسة سعادة السيد حسين مجلي وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد ابو فارس ، وأصحاب المعالي والسعادة السادة الأعضاء :
الدكتور أحمد الكوكجي ، عاطف البطوش ، الدكتور همام سعيد ، عبد العزيز جبر ، ابراهيم خريسات ، كامل العمري ، الشيخ عبد المنعم ابو زنت ، الدكتور عبد اللطيف عريبات ، الدكتور نايف ابو تايه ، هشام الشراري ، فارس النابلسي ، نايف الحديدي ، سليم الزعبي ، محمد المرعر ، والدكتور ماجد خليفة .
وقد حضر الاجتماع سماحه الشيخ عبد الباقي جمو وزير الدولة للشؤون البرلمانية وسماحه الشيخ محمد المحيلان قاضي القضاء .
ونظرت اللجنة في القانون المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الشرعية .
وقد سمعت اللجنة الى شرح من سماحه قاضي القضاء حول هذا القانون . كما استمعت الى اجاباته على الاسئلة التي وجهها السادة الاعضاء . وبعد ذلك قررت اللجنة الموافقة على القانون بالشكل التالي :

المادة ٢- المعدلة للمادة ١٣٨- من القانون الاصلي:
أولاً: شطب هذه المادة .
ثانياً: تعديل المادة (١٣٨) من القانون الاصلي باضافه عبارته (واحكام الديه) ، وذلك بعد عبارته (حق الله تعالى) الواردة فيها .
ثالثاً: تصيح المادة (١٣٨) بالنص التالي :

هكذا من المراحل

المادة (١٣٨)

ترفع المحاكم البدائية الى محكمة الاستئناف الشرعيه الاحكام الصادره على القاصرين وفاقدى الاهليه وعلى الوقف وبيت المال واحكام فسخ النكاح والتفريق والطلاق والرضاع المانع للزوجيه والامهال للعتة والجنون وغير ذلك مما يتعلق به حق الله تعالى واحكام الديه لتدقيقها وذلك بعد مضي ثلاثين يوما من صدور الحكم ، ويشترط في ذلك أن لا يكون المحصوم قد استأنفوا هذه الاحكام خلال المده المعينه وفصلت محكمة الاستئناف في موضوعها .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالمواقفه على قرارها .

أمين عام مجلس الأمة
هاني خير
" اللجنة القانونية "

ملاحظه : يحفظ على هذا القانون سماعه النائب عضو اللجنة السيد عاطف البطوش

" بسم الله الرحمن الرحيم "

تقرير مخالفه اللجنة القانونية المتعلق بالقانون المؤقت
رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون اصول
المحاكم الشرعيه

أخالف اللجنة الكريه في اقرارها المتضمن قبول التعديل المقترح وبأضافتها احكام الديه الى نص المادة (١٣٨) وأبني مخالفتي على الاسباب التاليه :-

أولا - لم تكن الاسباب الموجبه للتعديل واقعيه بل تحدثت عن الديه وكأنها امر حادث جديد مع العلم ان الدستور الاردني في المادتين (١٠٥ و ١٠٦) نصتا على ما يلي :-
(١٠٥) للمحاكم الشرعيه وحدها حق القضاء وفق قوانينها الخاصه في الامور التاليه :-

- ١- مسائل الاحوال الشخصيه للمسلمين .
- ٢- قضايا الديه اذا كان الفريقان كلاهما مسلمين أو كان احدهما غير مسلم ورضي الفريقان أن يكون حق القضاء في ذلك بالمحاكم الشرعيه .

٣- الامور المختصه بالاوقاف الاسلاميه (انتهت المادة ١٠٥) .

(١٠٦) تطبيق المحاكم الشرعيه في قضائها احكام الشرع الشريف) كما ورد في المادة (٢٧٣) من القانون الاردني على ان ما يجنيه الجاني من ضرر ولو كان الجاني غير مميز فعلى الجاني أو عاقلته .

والديه حق للورثه في حاله وفاء المجني عليه وهي تركه تقسم على الميراث الشرعي وتتفد منها وصايا الميت بحدوده الثلث وتقضي منها ديونه .

نلاحظ مما سبق ان الدستور الاردني نص على الديه انها من ثاني اختصاصات المحاكم الشرعيه بعد الاحوال الشخصيه ، والقانون المدني نص على موضوع الديه . وموضوع الديه في الشرع ، من المواضع البارزه والظاهره والتكرره وهي من الامور التي تتم فيها الهوى في زمان ومكان ، وقد اسهب فيها الفقهاء والسلك الصالح ووضعا لها قواعد سهله وبسيطه يعلمها المبتدى في الدراسات الشرعيه .

اما ما أورده كتاب الاسباب الموجبه من ان المحاكم اختلفت على من يجب الديه ومن المحصم هل هو الجاني أم العاقله ؟ وهل العاقله هي عشيره الجاني أو وزارته ويوانه .

أقول ان المحصم في الديه هو الجاني في الخطأ وشبه العمد والشرع متفق على ان العاقله ليست خفصا في القضية بل تثبت مسؤوليتها تبعاً لثبوت القتل اذا توافرت الشروط الخاصه التي حددها الشرع .

أما موضوع العاقله فقد حددته الكتب الشرعيه والتي تأخذ بها محاكمنا فتارة تكون الديه على العشيره لمن ليس له ديوان وتارة تكون على الديوان وتحديد العاقله يعود الى تقدير قاضي الموضوع مع العلم ان من اهم المواضع التي حظيت في عنايه فقهاء الشريعه الاسلاميه هي موضوع الديه والعاقله وأقدم هذا البحث المختصر من كتب الفقه الاسلامي عن موضوع العاقله كما في الملحق بهذا التقرير .

لذلك ارى قضا . محاكمنا الشرعيه كان مفخرة في موضوع الديه لانها رجعت الى كتب الفقه واستنبطت قراراتها من احكام الشرع الشريف تأسيساً على المادة (١٠٦) من الدستور) .

اما ان بعض المحاكم حكم بالذهب والآخر بالابل والآخر بالفضة والآخر بالقمم وآخر بالخلل فهذا ما يريجه الشرع الخفيف حيث امر بتخير الجاني بأي صنف من الاصناف السابقه يختار ليدفع الديه منها وحيثما يقم الصنف الذي اختاره بالمال ، وتكون الديه ، لذلك لا محال للخلاف الذي أورده كتاب الاسباب الموجبه بل ان الخلاف هو ما ورد نصا في كتب الفقه تيسيراً على الجاني .

اما ما ورد في كتاب الاسباب الموجبه ان تنفذ الديه على العاقله مستحيل فهذا التعبير تعوزه الدقه الان خصم جزء من راتب أي موظف في أي وزارة أو مؤسسه امر ينتهي السهوله بل هو اسير من توزيع هذا المبلغ على العشيره كما ان التحصيل ليس من اختصاص المحاكم الشرعيه بل هو من اختصاص دوائر الاجراء في القضاء النظامي ودوائر الاجراء لم تجد صعوبه في التطبيق .

هكذا من الأصل

ثانيا - استقر لدى القضاء مبدأ قديم أن الاستئناف التلقائي لا يكون الا في احدى ثلاثة امور . الاول ان يكون الامر المستأنف يتعلق بحق الله ثانيا - ان يتعلق الامر المستأنف بحق القاصرين ثالثا - ان يتعلق الامر المستأنف بحق الدولة .

اما ادخال موضوع الديه فهو يتعلق بحق الناس وهم وحدهم الذين يقررون أما الاستئناف التلقائي الذين اشار اليه التعديل يعرقل معاملات الناس وهو ضد مصلحة القاصرين الذين ينتظرون الانتفاع بالديه الشرعيه التي اوجبها لهم الشرع ديانه وقضاء .

لذلك استنتج أن التعديل لم يقصد منه الا الكيد أولا والتشكيل بكفائه فاضتنا الشرعيين الثالث التهرب من تطبيق الشرع الخفيف والاقتصار على العادات العشائريه والتي يتعارض بعضها مع الشرع الخفيف ، حيث كان يتنازل أي شخص ليس له صفة شرعية عن حق القاصرين في الديه بشرية فتجان من القهوه وتذهب الديه قوت .

واذا كان الاستئناف هو للتدقيق في الاحكام الشرعيه فلماذا لا يبين قضاء الاستئناف احكام الديه الشرعيه لقضاء البدايه لماذا يكون دور الاستئناف صدى لتوجهات شخص معين لا يعجبه تطبيق الشرع ولا يريد ان يواجه هذا الامر الشرعي والذي هو مصيده لالغاء احكام قضائيه مبنيه على اجتهادات فقهييه سليمة واكتسب ايضا الدرجة القطعيه .

وبذلك أخلص الى ان القانون الوقت المعروض عليكم جدير بالرد .
وأقبلوا فائق الاحترام .

النائب عاطف البطوش

((المواقف))

- ١ فتح القدير : (ج ٨ ص ٤٠٣) : ولهذا قالوا لو كان اليوم قوم تناصرهم بالحرف فعاقلتهم أهل الحرفه .
- ٢ الاختيار (ج ٥ ص ٦٠) : وان ممن يتناصرون بالحرف فأهل حرفته .
- ٣ الدر المختار (ج ٥ ص ٤١٤) : لأنهم (أي العجم) يتناصرون كالاساكفه والصيادين والصرافين والسراجين فأهل محله القاتل وصنعتهم عاقلة وكذلك طلبه المعلم قلت : وبه أفتى الحلواني وغيره (خاتمه) زاد في المجتبى : والحاصل ان التناصر في هذا الباب ومعنى التناصر أنه اذا حزه أمر قاموا ...

في كفايته (وقامه في تنوير البصائر معزيا للمحافظيه ، والحق ان التناصر فيهم بالحرف فهم عاقله الى آخره . فليحفظ وأقره (القهستاني) .

(ملاحظه) : وفيه عن المحافظيه وتنوير البصائر والمجتبى والخاتمه والقهستاني) .

٤ . حاشيه ابن عابدين (ج ٥ ص ٤١٤) :

قوله (عاقلته) (وضعت عاقلته) أي اذا يتناصرون فيها بينهم .

وقال : (وقامه في تنوير البصائر) كما هو بين اعلاه حيث قال هناك : وان كان

له متناصرون من أهل الديوان والعشير والمحل والمحلل فاعاقله أهل الديوان ثم

العشير ثم أهل المحله وبه قال الناطقي . والخاتمي .

قوله (والحق .. الخ) قلت : المدار علي التناصر كما ذكره متى وجد بطائفه فهم

عاقلته والا فلا .

وقوله : (فالديه في ماله) : أي عند عدم وجود بيت المال وعدم انتظامه كما

قدمناه والله تعالى أعلم .

٥ . البنايه في شرح الهدايه : (ج ٣ ص ٣٧٧) :

قال في المتن : ولهذا قالوا لو كان اليوم قوم تناصرهم بالحرف فعاقلتهم أهل الحرفه .

وقال في الشرح : (ولهذا) أي ولاجل لاتباع للنصره (قالوا) أي المشايخ (لو كان اليوم قوم تناصرهم

بالحرف فعاقلتهم أهل الحرفه) .

وفي شرح الطحاوي : اذا لم يكن القاتل من أهل الديوان فعاقلة انتصاره وان كان نصرته بالمحال والذروب

يحمل عليهم وان كان نصرته بالحرف فعاقلة المحترقون الذين هم انتصاره كالقاصرين والصافرين بسرقتهم

والا ساكفه باستيجاب .

٦ . شرح الكافي للاسيهجايني :

وعاقلة الرجل أهل نصرته ... ومن لم يكن من أهل ذلك ان كان من أهل البدايه فعقله على اقرب القبائل

اليه وان لم يكن اختلف المشايخ فيه فبعضهم قالوا يجب في ماله وبعضهم قالوا على أهل الديه لانه من

ظهر نسبهم وبعضهم قالوا يجب أهل حرفته وبعضهم قالو يجب على جيرانه .

ذكر ترجيع القول بالاصناف الستة في فتح القدير

للكمال ابن الهمام رحمه الله

قوله (لا تثبت الديه الا من هذه الاثوار الثلاثه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وقالوا نزيها ومن الزجر دلتنا) .

ومن الغنم الفا شاء ومن المال مائتا ديه) .

هكذا من الأصل

قال ابن جماعة من الشراح : فانه هذا الاختلاف انما يظهر فيما اذا صالح القاتل مع ولي القاتل على أكثر من مائتي بقره او غيرها على قول أبي حنيفة كما هو المذكور في الكتاب الدييات يجوز كما لو صالح على أكثر من مائتي فرس وعلى قولهما لا يجوز كما لو صالح على أكثر من مائة من الابل . انتهى .
أقول : ليت شعري ما بالهم صورا ظهور فائده الاختلاف في هذا الضيق وحصرها فيه بكلمه (انما) مع كون ظهور فائده في غير هذه الصور اجلى واظهر .
فان للقاتل الخيار في اداء الدية من اي نوع شاء من انواع الدية لا من غير انواعها كما صرحوا به .
فعلى قولها يتمكن القاتل من ادائها من نوع البقر او نوع الغنم او نوع الخيل كما يتمكن من ادائها من انواع الثلاثة المتفق عليها وهي الابل والعين والورق وعلى قوله في رواية كتاب الدييات لا يتمكن من ادائها الا من هذه الانواع الثلاثة .

الماتل :

قوله (وذكر في الماتل انه لو صالح الزيادة على مائتي حله او مائتي بقره لا يجوز وهذا التقدير بذلك ثم قيل هو قول الكل يرتفع الخلاف وقيل هو قولهما .

رد الفتح على هذه الاقوال :

١ . قال جمهور الشراح (اورد قوله - وذكر في الماتل - اي مائل الميسوط شبهه على ما روى عن أبي حنيفة من انه لا تثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة .
ووجه ورودها : ان محمدا ذكر في الماتل - انه لو صالح الولي من الدية على أكثر من الفتي شاه او من مائتي بقره او مائتي حله لا يجوز ولم يذكر الخلاف فيه وذلك دليل على ان الاصناف الثلاثة ايضا من الاصول المقدرة في الدية عنده ايضا .

وذكر الجواب برجهين :

أ : احدهما يصحح الشبهة ويرفع الخلاف .
ب : وثانيهما يرفع الشبهة بحمل رواية الماتل على انها قولهما .

رد صاحب العنايه :

رد الوجه الاول : حيث قال ولا صحه لانه يناقض روايه كتاب الدييات كما مر آنفا .

رد الفتح عليه :

اقوال ليس هذا بشيء . لان مدار الوجه الاول على عدم قبول صحه روايه كتاب الدييات وعدم تسليم ثبوت الاختلاف بينهم وكونه مناقضا لروايه كتاب الما يناقض صحته لو تحققت صحه تلك الروايه وهي في حيز المتع عند قائل ذلك الوجه بدل عليه قطعاً . عبار صاحب النهايه حيث قال :
(عبار صاحب النهايه) فقال في جوابه برجهين :

أ : احدهما صح الشبهة فقال نعم تلك الروايه اعني روايه الخلاف غير صحيح بل الصحيح روايه كتاب الماتل .
والخلاف بينهم غير ثابت بل هذه الانواع اعني البقر والغنم والخيل في الدية من الاقوال المقدرة .
وتصحيح احدي الروايين ومنع الاخرى ليس بمنزلة في كلمات الفقهاء . وقد مر له نظائر كثيرة في الكتاب .
وايضاً : قال بعض الفقهاء . . لدفع صاحب العنايه الوجه الاول :

يرتفع التناقض بالحمل على الرجوع الى قولها . . انتهى . .

وجوابهم الفتح على ذلك بقوله : اقول هذا لا يصلح لدفع رد صاحب العنايه الوجه الاول المزبور وانما يصلح ان يكون جوابا اخر عن الشبهة لانه ماله ان يكون في المسأله عنه روايتان ويكون المروي (رجوع الامام) في احدهما قوله الاول وفي الاخرى قوله الاخر الذي رجع اليه . وقد ذكر ايضا صاحب العنايه : بعد بيان ذينك الوجهين ورد احدهما حيث قال :

وحمل بعض دشائغنا على انه في المسأله عنه روايتان . . انتهى . .

(صاحب العنايه يقرر الشبهة ويرفع الخلاف وحصر قوله فيما ذكر في الماتل)

وبما رده احد ذينك الوجهين على ان يكون المراد به تقرير الشبهة ورفع الخلاف كما ذكره الشراح وذلك لا يتصور الا بان ينحصر القول منه في هاتيك المسأله فيما ذكر في الماتل والا لا تتقرر الشبهة بل ترتفع بالحمل على القولين منه . تفكر تفهم .

٤٥ ان كان العسكر بخلافه من الارض فوجد القاتل فسطاط رجل فقبله التسامه وتكون على الايمان وعلى عاقلته الدية (لانه بمنزله صاحب النار في داره) .

٤٦ روى عن محمد رحمه الله تعالى انه اذا كان في المحلة خمسون رجلا او اكثر واراد ان يعين واحد منهم ليكون عليه اليقين خمسين مره ليس له ذلك ولا فائده ولا ضروره .

٤٧ ان وجد القاتل بين قبيلتين من العسكر فقبلها جميعا التسامه والديه اذا كان القاتل اليه سوا .

٤٨ ان كان أهل العسكر لقوا عدوهم فلا قسامه في القاتل لا ديه .

٤٩ ان كان العسكر مختلما فوجد في طائفه منهم قاتل فهو على اقرب الاخييه اليه على من في الحيا .

٥٠ اذا وجد القاتل في قبيله فانه لا يقبل في القسامه النساء والصبيان والمخاليك من الكائنين وغيرهم ومعتق البعض فالمعتبر في القسامه والدية التدبير والنصرة .

٥١ اذا وجد القاتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشرينها احد فان الايمان تتكرر على المرأة حتى ثلاث خمسين يمينا ثم تفرض الدية على اقرب منها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وهو قول أبي يوسف وصحة الاول ثم رجع أبو يوسف وقال يضم اليها اقرب القاتل فيقسمون ويقارون .

٥٢ اذا وجد القاتل في دار الصبي فالقسامة والدية على عاقلته .

هكذا من الأصل

- ٥٣ / ليس على المرأة من الدية شيء والمأ الدية على اقرب القاتل منها .
 ب/ المرأة تدخل في جملة العاقلة اذا كان القاتل غيرها .
 ج/ ان كانت هي المباشرة للقتل فعليها جزء من الدية .
 ٥٤ ان كانت القرية لرجل من أهل اللمة فانه تكرر عليه الايمان وعليه الدية .
 ٥٥ ان كان الذمي نازلا في قبيلة من القبائل فوجد فيها قتيل لم يدخل الذمي في القسامة ولا في الفرامة .
 ٥٦ اذا كانت مدينة ليس فيها قبائل معروفة ووجد في بعضها قتيل فعلى أهل المحلة الذين وجد القتيل بين اظهرهم القسامة والدية .
 ٥٧ اذا أبى الذين وجد فيهم القتيل ان يقسموا حبسوا حتى يقسموا .
 ٥٨ لو وجد القتيل في قرية ليتامى صفار وليس في تلك البلاد من عشيرتهم احد فليس على ليتامى قسامة ولا دية ولكن على عاقلتهم القسامة والدية .
 فان كان احدهم مدركا فعليه القسامة وتكرر عليه اليمين ثم على اقرب القبائل منهم الدية .
 (انتهى)

الاسباب الموجبة .

لتعديل المادة ١٣٨ من قانون اصول المحاكمات الشرعية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩ كثرت في الآونة الاخيرة قضايا الدية المعروضة على المحاكم الشرعية ولعدم وجود قانون للدية ، اختلفت اجتهادات المحاكم اختلافا كبيرا من حيث الخصم في دعوى الدية ، هل هو الجاني ، ام افراد العاقلة ومن حيث العاقلة ، هل هي المشيرة ، ام الديوان ، فبعض المحاكم اعتبرت افراد الوزارات التي يعمل بها الجاني عاقلة له ، وبعضها اعتبر الجيش عاقلة ومن حيث مقدار الدية وجنسها ، اختلفت اجتهادات المحاكم الشرعية فبعضها حكم بالابل ، وبعضها بالغنم ، وبعضها بالنقد ، وبعضها بالذهب المسبك ، وبعضها بالذهب المسكوك ، كما اختلفت الاجتهادات في الاجل الذي تدفع الدية خلال الى غير ذلك من الاجتهادات الراسعة والتي ترتب عليها استحالة تنفيذ بعض الاحكام الصادرة من الدية لدى الجهات المختصة .
 لهذا روي تعديل المادة ١٣٨ من قانون اصول المحاكمات الشرعية بحيث لا تنفذ احكام الدية الا بعد تصديقها من قبل محكمة الاستئناف الشرعية حسبما هو مشار اليه بالمادة المذكورة ،

سعادة نائب رئيس المجلس شكرا ،

انا اعتقد ان نستمر بنقاط القانون ومن خلاله نتعرض الى ، لما ذكر في القرار ، السيد المتر

مقرر اللجنة
 السيد محمد ابر فارس

| قرار اللجنة القانونية | مناقشة كما وردت | المادة (١) المعدلة للمادة (١٣٨) من القانون الاصلي | مناقشة كما وردت | المادة (١) المعدلة للمادة (١٣٨) من القانون الاصلي | المادة (١) المعدلة للمادة (١٣٨) من القانون الاصلي |
|-----------------------|-----------------|---|-----------------|---|---|
| مناقشة كما وردت | مناقشة كما وردت | مناقشة كما وردت | مناقشة كما وردت | مناقشة كما وردت | مناقشة كما وردت |
| مناقشة كما وردت | مناقشة كما وردت | مناقشة كما وردت | مناقشة كما وردت | مناقشة كما وردت | مناقشة كما وردت |

هكذا من الأصل

| المادة كما وردت في القانون الأصلي | المادة كما وردت في القانون المزمع | قرار اللجنة القانونية |
|-----------------------------------|-----------------------------------|--|
| | | <p>ثانياً تصبح المادة (١٢٨) بالنص التالي:-</p> <p>المادة (١٢٨)</p> <p>ترفع المحاكم الابتدائية الى محكمة الاستئناف الشرعية الاحكام الصادرة على القاصرين وقاضي الاحكام وعلى الوقت وبيت المال واحكام قسح الشكاك والتفريق والطلاق والرضاع النافع للزوجة والامهال للمنة والجنون وغير ذلك مما يتعلق به حق الله تعالى واحكام الدية لتدبيرها وذلك بعد مضي ثلاثين يوماً من صدور الحكم . ويشترط في ذلك ان لا يكون المصدم قد استأنفوا هذه الاحكام خلال المدة المينة وقضت محكمة الاستئناف في موضوعها .</p> |

قانون موثق رقم (٢٥٠) لسنة ١٩٨٩ قانون تعديل القانون اصول المسامحات الشرعية

| | |
|------------------------|---|
| سعادة نائب رئيس المجلس | نعم ، لو سمحت |
| السيد ليث شبيلات | مناقشة تقرير اللجنة أولاً ، قبل الدخول |
| سعادة نائب رئيس المجلس | مناقشة تقرير اللجنة |
| السيد ليث شبيلات | انا ارجو في المناقشة ، تقرير اللجنة |
| سعادة نائب رئيس المجلس | نعم ، لأن سنتناقشه ، |
| السيد ليث شبيلات | لا ، لأنه بدء بتلاوة القانون ، في نقاش القانون |
| سعادة نائب رئيس المجلس | سعادة مقرر اللجنة |
| السيد ليث شبيلات | لا انتهى قرار اللجنة الآن ، والمخالفة والاسباب الموجهة وبدء بتلاوة القانون |
| سعادة نائب رئيس المجلس | نعم ؟ |
| السيد ليث شبيلات | انا أسأل ، هل لنا ان تناقش تقرير اللجنة قبل الدخول؟ |
| السيد محمد ابو فارس | هنا ليس تقرير اللجنة ، انما تقرير مخالف |
| السيد ليث شبيلات | يعني تناقش التقرير ، والتقرير المخالف قبل الدخول بجدول القانون ، كبد ، يرى المجلس ؟ |
| سعادة نائب رئيس المجلس | لنبدء سعادة الزميل بالقانون ومن خلاله ان كان لك أي آراء تفردها حسب الاسرول . |
| السيد محمد ابو فارس | باعتبار ما قال نقراً ، خالص انتهى |
| سعادة نائب رئيس المجلس | السيد ليث شبيلات |
| السيد ليث شبيلات | حقيقة سيدي الرئيس ، اذ ادخلنا مادة مادة ، لا نستطيع نقاش المبادئ التي طرحت ، هناك مبادئ طرحتها باللجنة ، واجاب تقرير المخالفة استند الى مبادئ ، تناقش هذه المبادئ اذ توقفت هذه المبادئ نصل بعد ذلك الى مادة القانون ، ارى ان تناقش هذه المبادئ لان في تقرير المخالفة ، وهناك اجد مهرباً لمناقشته اذا رغب الكلام فيه . |
| سعادة نائب رئيس المجلس | الاستاذ حسن مجلي |
| السيد حسين مجلي | بسم الله الرحمن الرحيم |
| | ارى ان قرار اللجنة يتضمن ايضاً ، توصيته للمجلس بقبول القانون كما عدلته فانا ارى استكمال هذا القرار بكافة عناصره ، منه توصية اللجنة القانونية كي تعدلت المادة ، وقرار المخالفة ، فسيكتدل ، ارى ، اقرح ان يستمر المقرر باستكمال الموضوع ، ومن ثم يجوز لنا ان تناقش كامل القرار بكل عناصره ، شكراً . |

هكذا من الأصل

سعادته نائب رئيس المجلس : الآن ، المادة مطروحة للتداول ،
السيد الأمين العام : سجل الاسماء لو سمحت للمناقشة نعم ، السيد الأمين العام
ليث شيبيلات
علي الخوامده ، ألك رغبة ؟
نعم
تفضل استاذ ليث شيبيلات
بسم الله الرحمن الرحيم ،
في الشريعة الإسلامية الأخيرة الزملاء ، موضوع الديه والعاقلة
مهم جدا ، ويعد مباشرة القانون المدني مع هذا القانون المدني والذي هو
الجزء لهذه المملكة ، برزت بعض لاسميتها المشاكل ، ولكن الامور التي
يجب ان نصورها في مسيرتنا لكن نسير مع الشرع الشريف ، من امور
الديه وامور العاقلة ، وكما ذكرت العاقلة امورالديه امرأ منصوص عليه
في الدستور ، ولقد جرت المادة للأسف ، ان يقات او يتسامح بالديه بين
الجهادات ، ويذهب حق الضعيف واليتيم والارملة ، وهو من لا يجوز ، لا
يجوز ان يتنازل عن ذلك الحق ، الا من يلتزم بذلك الحق ويدفع ذلك الحق
ان كان متنازلا عن ذلك الحق ، فقد لبسه ذلك الحق ، وهو دين في
عقده يؤديه الى اصحابه ، وكان قبل صدور قانون مدني ، كان من اسباب
التخفيف في الديه ، والخرج في موضوع الديه ، أنه من الصعوبة بإمكان
ان تدفع الديه بتأديرها الكبيره من قبل شخص واحد ، من قبل الجاني ،
خاصه في القتل القضا والقدر وغير العمد ، ماذا نحصل ؟
نحصل على قضيه انسانيه اجتماعيه عائله تهتم ، وشخصا ايضا نعلم
معه انه لا يستطيع ان يدفع مبالغ ضخمة لهذه العائله ، وكنا اجمالا نشفق
على الجاني ، بمعنى ان تخلف عنه اما بدفع مبلغا صغير او ، بأن تسامحه
الجهاد المستقبليه ، وفي كثير من الاحيان ، تنسى الجاهه المستقبليه
حقوق هؤلاء الأيتام وسبب الحقوق .
الديه امرأ لا يستطيع احدا يتسامح به ، لذلك لقد انتفعه بعض القضا
الشرعيين او بعض المحامين الشرعيين الى ذلك ، واقاموا الدعاوي استنادا
الى نص الدستور ، من أن الديه : هو امر للقاضي وإلى الامر الشرعي
الحق في ان يثبت ، واقاموا الدعاوي ، وحصلوا على احكام شرعيه في هذا

الموضوع ، مع ان المواضيع كانت مشهوره عشائريا ، وكانت قد انتهت
عشائريا بصكوك صلح وغيره ، اذن كان الموضوع هو لشقين ، صعوبه ان
نحمل شخصا ما مبلغا كبيرا من المال ، لا يطيقه لا هو ولا عياله خاصه في
قضيه (القضا والقدر) والقضيه الثانيه المعمول بها ، ان حقوق هؤلاء الأيتام والارامل تذهب هذرا بسبب هذا
الموضوع ، والامر قد حله الشرع الشريف سابقا ، امرأ محمول ، وهو ما
ورثناه عن العشائر ، ما ورثته العشائر ، من ان كان يقولوا الآن نقول
(خمسه) الرجل ، وكان قبل ذلك (عشره) الرجل وكان اكبر من ذلك ،
كانت العشيره باكملها تعقل وهي العاقلة ، تحمل معه المصيبه التي وقع
فيها ، لذلك ما افتنى في المذاهب وكثير من المذاهب وخاصة المذهب
الحنفي من ان عاقلة الرجل قد تكون اهل الديوان واهل نصرته ، مثل مثلا
الصباغ هم اهل نصرته ، يتناصرون في مجاراتهم ، كما انهم يتناصرون لخير
مصلحتهم فإنهم يحملون مع زميلهم وهو امرأ من الضمان الاجتماعي ،
يحملون مع زميلهم اذا ابتلي ببلوه ، حتى في ذلك جعل نصاب ، بأن لا
يعمل المرء اكثر من طاقته ، فاذا لم يستطع اهل عاقلة صغيره ، كما اذا
اروت ان اسمها ، ان تحمل توسع العاقلة في القرى لأهل العشيره فرضا
للعشيره التاليه ، ثم للقرية التي تليها ، وان كانوا من اهل النصره لأهل
نصرته ، وتوسع حتى يدفع كلا بقدر النصاب ، والنصاب امرأ يستطيع
احدا ان يحمله ، لذلك كان من الواجب ان تحمل هذه المسأله قبل ان يأتينا
مثل هذا القانون ، القانون الآن هنا يقول فقط ، ان الاستئناف له الحق ان
ينقد ، ولكن كما جاء في المخالفه ، ماذا يفعل ؟
ما هو حكمنا في العاقلة ، يجب ان تصدر حكما في العاقلة ، ونعطي
العاقلة هذا امرأ ما زال موقوفا في قوانيننا وتشاريها ، وارى ان نستند
في هذا الامر الى المذاهب المعمول بها ، وخاصة المذهب الحنفي ، وان ينظر
في تحديد العاقلة ، الديه ، وان تكون الديه فعلا كما جاءت في الشرع
الشريف ، لا ان يخصص منها حتى لا يستطيع المرء ان يقوم بها بفرده .
معالي وزير العدل
بسم الله الرحمن الرحيم ،
الحقيقه كما تفضل الاخ ليث شيبيلات الذي اقترح هذا التعديل ، وودعه

هكذا من الأهل

على أصول المحاسبات الشرعية ، هو قصد به مصلحة القاصرين واليتامى والأرامل لأن هناك عددا كبيرا من القضايا في أصول المحاكمات الجزائية ، الواجب استئنافها حتى ولو لم يستنفذ أحد الخصوم . وكانت الدية خارج هذه الدائرة ، وحرص المشرع على أن تكون الدية لأهميتها ضمن هذه الدائرة ، بحيث تكون مستأنفة بحكم القانون وبالتالي تعرض على محكمة الاستئناف ، باعتبار عدد قضائيات وفهمهم القانوني ، يفرق قضاء الدية الأولى ، فكان أنها طلب هذا التعديل ، لذلك فإني أرى بأن التعديل هو مصلحة القاصرين واليتامى ولمصلحة اصحاب الدية ، أرجو عرضها على التصويت وشكرا .

سعادته نائب رئيس المجلس

السيد علي الخوامدة

سعادته نائب رئيس المجلس

السيد احمد الصياد

بسم الله الرحمن الرحيم ،

حقيقة بالنسبة للماكلة في مجتمعاتنا الأردنية هي المشيرة ، وبالذات (خمس) الرجل يعني الذين يلتقون أباهم في الجد الخامس ، ومن ثم فلا داعي بالبحث عن تعريف الآخر بموضوع الماكلة ، طالما أنه محدد عرفا في المجتمع الأردني (خمس) الرجل .

النقطة الثانية ، التي أرى أنه يجب على القانون أن يشتمل عليها ، في موضوع الحضانة ، حضانة الطفل ، مضافا إلى هذه النقاط التي هي القاصرين وقاصدي الاهلية والوقف وبيت المال واحكام متمسك النكاح والتفريق والطلاق والرضاع والمانع للزوجة والأمهال إلى آخره ، حيث لو اضيفت قضية أو نقطة الحضانة لأن هناك الكثير من الأردنيين الذين يغزبون من اجنبيات من أوروبا وأمريكا وآسيا ، وهذه السيدات بعد خللا أزواجهن تهرب بالأطفال ويخرج الطفل عن شعبه ودينه ووطنه ، ومن ثم كثير من القضايا التي حكمت المحاكم بتسليم هؤلاء الأطفال إلى أمهات يعشن خارج الوطن يعشن خارج عقيدة الأمة وخارج مجتمع الأمة ، حيثما مغل هذه القضايا أيضا ، في قضايا الحضانة أن تمر بحكمة لاستئناف

لعل وعسى محكمة الاستئناف تنظر في هذه القضايا من منطلق عقيدة الأمة فعقيدة المجتمع ومن ثم عاداته وتقاليده ، وشكرا .

سعادته نائب رئيس المجلس

السيد احمد الكورحي

شكرا ، سعادته الاخ احمد الكورحي

بسم الله الرحمن الرحيم

الواقع كل ما في القانون هو اضافته احكام الدية ، فقط لاغير ، واحكام الدية ، دعونا نحن بين امرين :

ان تبقى الدية للمرف العشائري ، او ان تصيح في قانون المحاكم الشرعية ، في تصوري كل عاقل يعرف كيف يتصرف ، مع احترامي لكل الناس البارزون في الجاهات ، كيف يأكلون حقوق القاصرين ، كيف يسحبونها باللعبة فتجان قهوه ، يقول لا بد من ان تتخلى عن هذا المرف العشائري وان نلتزم باحكام الشرية ،

الأمر الاساسي في الشرية الاسلاميه ، اذا كان هناك قضاء في درجه الاجتهاد يترك لهم الاجتهاد ، لكننا الآن نعرف بالحقيقة ، ليس عندنا مجتهدون ، من هنا صياغة النفس ووصفه ، بقالب مادة قانونية يسهل على أي انسان تنفيذ هذا النص ،

القضية الثالثة ، ولابد من ان تكون على علم بها ايضا ، هنا رفع محكمة البداية إلى الاستئناف ، في الحقيقة توفر على هذا الانسان ، لأنها بالتدقيق ، فبدلا من ان يدفع لمهام رسوم استئناف الدعوى ، نفس محكمة البداية تقوم برفعها إلى محكمة الاستئناف بلا رسوم ، وهذا التدقيق من باب التثبيت ، لأن القضية العائمه ، وعدم توفر الكفالات الفاعله ، تكون انسب وأزوم ، ومن هنا ادعوا المجلس الكريم إلى الموافقة على قرار اللجنة القانونية .

سعادته نائب رئيس المجلس

سعادته وزير الدولة

للشؤون البرلمانية

شكرا ، الاخ سليم الزعبي ، لو سمحت معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية طلب مغللك ، أشيع الموضوع بحث يا اخوان ، تفضل معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

الواقع قضية الدية والماكلة ، فيها ، او فيها وصف ، ولا يحتاج الأمر إلى اجتهاد ، ولا يجوز لنا ان نتعرض للأعراف العشائرية في حق في جاهه للأصلاح بين الناس ولا اذكر أنه توجهت جاهه إلى الصلح في قضايا

هكذا من المرحل

القتل الخطأ، ولليتامى والقاصرين حقهم، أن تتوسط الجاهد أو أن تحاول انقاص حق القاصرين أبداً، لأن الذي يتنازل عن حق القاصر أو اليتيم، عليه أن يتحمل ما تنازل عنه، لأنه لا يجوز لأحد أن يتنازل عن حق اليتيم والقاصر.

ليس حصراً في هذه القضية بل في كل قضية فيها حق للقاصر واليتيم، لذلك أرجو أن تنتهي هذه القضية أو هذا الموضوع، بالتصويت عليه مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك أمور أخرى تدخل في قضية العاقلة والديه، والذين اتبعوا أنفسهم في الفروجه، ومجربوا الأصل والأصول، كان عليهم أن لا يتبعوا أنفسهم وأخذوا الكثير من وقت هذا المجلس.

وهناك شركات، وهناك شركات تأمين، هذه الشركات تتحمل عن من قتل خطأ أو أصاب مواطناً بإعاقة دائمة، ولذلك يجب أن تنتهي هذا الموضوع على أساس أن تثبت أن الدية على العاقلة، وليس على أصحاب الصنعة، أو على المشيرة لأنه لا يجوز أن نقول بأن للمشيرة يدا في مثل هذه القضايا، إنما الدية على العاقلة، والاسلام كذلك جعل للغارميه حظاً في الزكاة، حتى يتحمل المسلمون كلهم، ويساهموا في دفع هذا الثقل عن من وقع في الجرمه خطأ.

معالي وزير التنمية الاجتماعية

سعادة نائب رئيس المجلس
معالي وزير العنمية
الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

اعتقد أن موضوع الدية هو موضوع اساسي في مجتمعتنا، أي تأخير في تصصيل الدية قد يؤخر في قضايا انتهاء القضايا التي تتم بالصلح، لأن موضوع الدية هو الأساس الذي تنتهي على اساسه قضايا الصلح، فإذا فتحنا الباب لاستئناف هذه القضايا قد تأخذ القضية اشهر حتى تتوضح الدية، وعندئذ تتوقف قضايا الصلح في جميع احوالها، إلى أن يبت في موضوع الدية، الشيء الآخر الدية أيضاً ما يتفق عليها بين الناس، هو يتفق عليها على أساس نظام، رغم أن هنالك ممارسات خاطئة، في تحديد الدية، حتى الممارسات الخاطئة قد تكون إذا احييت أيضاً إلى القضاء الشرعي، قد تكون أيضاً هناك تحديد إذا نضرباه في عين الواقع، نجد أن الوقت الآن في تحديد الدية يختلف عن الوقت الذي مضى عندما كانت

الدية المحدد، القاتل عندما يقتل، وكانت الدية محددة، كان هنالك جلاء، وبعد دفع الدية، فوراً يعود الجاني إلى بيته ويأمر عمله كالمعتاد، إنما الآن الجاني يأخذ عقوبته سنوات، قد يأخذ (خمس عشرة) سنة، ومع هذا كله يدفع الدية ويصلح، لذلك نجد الإجراءات العشوائية في الاتفاق على تحديد الدية عرقياً، يحاولوا أن يخصصوا من هذه الدية الكبيرة، العقوبة التي قضاهها هذا الجاني في السجن، لأن كان الجاني عندما يقتل، يغيب اشهر ثم يعود ويأمر عمله إذا دفع الدية، أما الآن يدفع الدية ومع هذا كله العقوبة الحق العام والعقوبة بتضييعها في السجن مدة سنوات قد تكون (عشرة) أو أكثر، إنما أي اتفاق على الدية، عرقياً قد تكون هناك بالمفعل ممارسات خاطئة وقد تكون هناك ضمنية قوى في هذه الممارسات، ولكن اعتقد إذا تركنا موضوع الدية المحدد ويفتح الباب بالاستئناف، قد تأخذ مدة طويلة، وتبقي الناس في علاقاتها الاجتماعية، وخاصة في مثل هذه القضايا بدون حل وبعدمه دائمة، حتى يحدد الدية وتدفع، الآن الدية هي التي تسهل أمور الصلح، فإذا كنا فتحنا هذا الباب للاستئناف، قد تأخذ القضية (اشهر وسنوات)، والناس تتوقف عن إجراءات الصلح، لذلك أرجو أن ينظر هذا، بالنسبة إلى قضية الاستئناف المنظر إليها بعين بصيرة فيما يتعلق في أمور نحن نعيش فيها يومياً، كل أمور الصلح هذه تتوقف وقد تأخذ (اشهر)، وقد يكون لها نتائج مضاعفات، إذا بدنا نتركها قضايا عشوائية هذه، إذا لم نحل بالسرعة الممكنة، إذا تركناها إلى المحاكم أحياناً شايدين القضايا في المحاكم النظامية، قد يشع عم تتأخر، أيضاً نرجى، موضوع علاقات الناس مع بعضها، نرجئها حتى نحدد فقط الدية، الدية المحدد خلال (ساعة) بين الناس، وتنتهي القضية خلال (ساعة) بين الناس، لذلك أرجو أن لا يفتح هذا الباب، وإذا فتح ستكون هنالك مضاعفات من الأخطار في علاقات الناس بعضها ببعض، شكراً.

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد سليم الزعبي

شكراً معالي الوزير، الأستاذ سليم الزعبي
أنا الحقيقة أنا بأي أثر نقطة محببة، أحياناً حقيقة اتفقنا كثيراً في الشروحات التي قدموها الزملاء عن قضية الدية، لكن هذه الشروحات موضوعها موضوع محاضرة أو بحث قانون معين،

هكذا من الأصل

أما أماننا نقطة محببة ، تتكلم عن الدين والدستور اعتبر قضايا الدين من اختصاص المحاكم الشرعية ، القانون المؤقت المعروض أماننا ، أراد أن يحمي حقوق القاصرين بأن أعطى الحق ، بأن جعل استئناف هذه القضايا وجوباً حتى لو لم يستئناف ذلك أحد الخصوم ، يعنى إضافة مزيد من الحماية على الحقوق المتعلقة بالدين ، فقط هذه القضية ، أنه أضفنا كلمة الدين للحقوق ، مسائل الأحوال الشخصية المذكورة للمادة المنظورة أماننا فقط ، أما كيف الدين وكيف العاقل وأمر من هذا القبيل ، هذا حقيقة مع الاحترام لكل ما سمعت ليس مجال بحثه في هذه الجلسة ، وشكراً .

سعادته نائب رئيس المجلس
السيد المقرر

شكراً ، قرار اللجنة الدكتور محمد أبو فارس
بسم الله الرحمن الرحيم
الحقيقة يا أخوه والله كان أنا كنت أؤثر ألا أتكلم في هذه الجلسة مطلقاً لأن الأمر واضح ، لسنا بصدد الحديث عن أحكام الدين ولا ما المقصود بالمعاقلة الموضوع الإصلاح في هذه المادة أن تضع كلمتين .
أحكام الدين دون ذلك ، دون الأمور الأخرى ولذلك أنا اقترح اتفاقاً باب النقاش والتصويت على إضافته ما ذكر من قبل اللجنة ، وشكراً .

أصوات
سعادته نائب رئيس المجلس

نفتي على ذلك ،
الآن اعتقد أن الموضوع أصبح بحثاً وأطرح القانون للتصويت كما جاء من اللجنة القانونية من يوافق على هذا القانون كما جاء من اللجنة ؟ لو سمحت عد الأصوات .

السيد الأمين العام
سعادته نائب رئيس المجلس

الأغلبية
شكراً ، أقر القانون
(هذا هو نص القانون كما أقره المجلس)

قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الشرعية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تعديل لقانون أصول المحاكمات الشرعية لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون

وأحد ويسمى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (١٣٨) من القانون الأصلي على الوجه التالي :-

ترفع المحاكم الابتدائية إلى محكمة الاستئناف الشرعية الأحكام الصادرة على القاصرين وفالدين الأهلية وعلى الوقف وبيت المال وأحكام لمخ النكاح والطلاق والرضاع المانع للزواج والامهال للمنفعة والجنون وغير ذلك مما يتعلق به حق الله تعالى وأحكام الدين لتدقيقها وذلك مع مضي ثلاثين يوماً من صدور الحكم ، ويستتر في ذلك أن لا يكون الخصوم قد استأنفوا هذه الأحكام خلال المدة المعينة وفصلت محكمة الاستئناف في موضوعها .

سعادته نائب رئيس المجلس
السيد الأمين العام

دورات اللجنة الإدارية ، السيد الأمين العام
د . قرارات اللجنة الإدارية :
قرار رقم ٥٠ تاريخ ١٤/٢/١٩٩٠ والمقرر الانتخابي سعادة السيد
داود قوجق مقرر اللجنة الإدارية وذلك في جلسة ١٤/٢/١٩٩٠
التي أقرت على ما يلي :
دورات اللجنة الإدارية :
قرار رقم ٥٠ تاريخ ١٤/٢/١٩٩٠

سعادته نائب رئيس المجلس
السيد الأمين العام

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الإدارية
لمجلس النواب

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة الإدارية لمجلس النواب بتصابها القانوني بتاريخ ١٤ / ٢ / ١٩٩٠ ، وقررت بالتزكية انتخاب فضيلة الأستاذ داود قوجق مقرر اللجنة خلفاً لسعادة السيد ليث شيبيلات الذي اعتذر بعد أن انتخب مقرر اللجنة في جلسة سابقة .

اللجنة الإدارية

أمين عام مجلس الأمة
هاني خير

هكذا من الأصل

سعادة نائب رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة ؟
الجميع موافقون
سعادة نائب رئيس المجلس السيد الامين العام
السيد الامين العام ٠٢ قرار رقم " ٦ " تاريخ ١٤ / ٢ / ١٩٩٠ والمتضمن توصية اللجنة على عدد من الاقتراحات برغبة المحالة عليها من المجلس ، والتي وزعت على السادة النواب في جلسات سابقة .
السيد المقرر اللجنة تفضل ،
سعادة نائب رئيس المجلس لو سمحت اقرأ لي الاقتراحات واحد واحد ، نحولهم على ، تأخذ موافقتكم على تحويلهم او حفظهم او عدم النظر فيهم ،
تفضل سعادة المقرر

مقرر اللجنة

السيد داود قوجق

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٤ / ٢ / ١٩٩٠ برئاسة سعادة السيد جمال الخريشا وحضر: مقرر اللجنة سعادة السيد داود قوجق واصحاب السعادة الاعضاء : زياد الشويخ ، فخري قمرار ، عبد الرحيم المكور ، نادر الظهيرات زياد ابو محفوظ ، محمد علي الدردور ، نواف الخوالده . ونظرت اللجنة في بعض الاقتراحات برغبة المحالة اليها وتوصلت الى ما يلي :-
١ . الاقتراح برغبة رقم (٧٩) تاريخ ١٨ / ١ / ١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن انشاء مستشفى الملك عبد الله الجامعي في موقع جامعة العلوم والتكنولوجيا .
توصي اللجنة جواز النظر ببناء مستشفى الملك عبد الله في جامعة العلوم والتكنولوجيا لحاجة محافظة اربد والجامعة لهذا المشروع .

سعادة نائب رئيس المجلس الآن ، هل يرى المجلس الكريم تحويل هذه التخصيصية الى الحكومة ، للنظر فيها ضمن الامكانيات ، وسوف تعلمنا الحكومة بما يمكن عمله في هذا الخصوص ،
تفضل اخ سليم

السيد سليم الزعبي فيما يتعلق بعدد أعضاء اللجنة الادارية ، أنا شايف الاسماء اللي مجتمعين رئيسا ومقررا واعضاء (تسعة) ، كما اعلم ان عدد أعضاء اللجنة (عشرين) ،
أعضاء اللجنة (سبعة عشر) ،
السيد داود قوجق (سبعة عشر) ،
السيد سليم الزعبي هل يوافق المجلس الكريم على تحويل التوصية الى الحكومة ؟
سعادة نائب رئيس المجلس موافقون
الجميع موافقون
سعادة نائب رئيس المجلس السيد المقرر
مقرر اللجنة السيد داود قوجق

٢ . حفظ الاقتراح برغبة رقم (٨) تاريخ ١٨ / ١ / ١٩٩٠ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن شمول قرى اربد في الهواتف الالوية وخاصة القرى الكبرى . توصي اللجنة بعدم النظر في هذا الاقتراح بسبب إيقاف الخطه الخمسية في هذا المجال ، لاسباب مالية .
هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة ؟
موافقون
السيد المقرر

سعادة نائب رئيس المجلس

الجميع

سعادة نائب رئيس المجلس

مقرر اللجنة

السيد داود قوجق

٣ . اقتراح برغبة رقم (٨١) تاريخ ١٨ / ١ / ١٩٩٠ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن استفادة أبناء المستخدمين المدنيين العاملين في القوات المسلحة من المكرمة الملكية ، توصي اللجنة جواز النظر في بحث هذا الموضوع لان المعنيين يحملون شهادات تعيين وارقام عسكرية ويستفيدون من خدمات التأمين الصحي والمؤسسة الاستهلاكية العسكرية .

سعادة نائب رئيس المجلس

الجميع

سعادة نائب رئيس المجلس

موافقون

السيد المقرر

٤ . اقتراح برغبة رقم (٨٢) تاريخ ١٨ / ١ / ١٩٩٠ ، مقدم من سعادة النائب السيد عبد الرحيم عكور بشأن اصحاب لوحات التكسي العمومي

هكذا من المرحيل

هل يوافق المجلس الكريم على تحويل ما قرره اللجنة الاداريه على تحويله ؟

المجلس الذي يحيل ،

ذل. بوافق المجلس الكريم على احوالة هذه الاقتراحات الى الحكومة ؟

تفضل سعادة المقرر ،

المادة (٦٧) : يوزع النظام الانتخابي في الجمع العامة مقبولاً في متحيزين على
الاعتبارات الخاصة بالانتماءات السياسية للحكومة، وفقاً لما سنجد المادة
التي تنص على ما يلي :
« المادة (٦٨) : لا يجوز أن يكون في النظام الانتخابي ما يميز بين
الانتماءات السياسية للحكومة »

يا اباي الكرم ، يا اباي العز ، يا اباي عفتنا وقت ، يا اباي عفتنا وقت ، ظار (اباي عفتنا)
على الدوره يمشي ، مشي مشول زنا ،

قبل البعث يا سيدي

البحث في اللجنة الادارية ، ارجو قراءة الماده (٩١) .

هذه توصي اللجنة الاداريه ، اقرأ المادة يا عزيزي ، هي اقتراحات برغبه
وردت تحت اقتراحات برغبه ،

نعم، نعم، اقتراحات برغبه، المادة (٩١)، على اللجنة الاداريه ان تقدم في مدى (خمسه عشر) يوما، تقريراً مختصراً عن الاقتراحات، التي تمال عليها بجواز النظر فيها او رفضها،

فإذا قرر المجلس جواز النظر فيها ، أحالها على اللجنة المختصة بالموضوع.

اقرأ لي المادة (٩٢) ، شربتقول

المادة (٩٢) بتقول :

إذا وافق المجلس على أحالة اقتراح برغبة على الحكومة ابلغ ذلك اليها .

118

احنا الان وصلنا الى هذه المرحلة ،

هل يوافق المجلس الكريم على تحويل جميع هذه الاقتراحات للحكومة ،

بما اقترحه اللجنه الاداريه على تحويله ، وحفظ ما قررت حفظه ؟

نعم .

اصرات

تنفضل سیدی

سقاۃ نائب رئيس المجلس

السيد ليث قهيلات

تنفضل سیدی

سيدي ، هذا الموضوع الاقتراحات برغبه ، موضوع كان شائكا في المجلس السابق ولا نريد ان يكون شائكا في هذا المجلس ، هنالك فرق بين السؤال وبين رغبه النائب وبين الاقتراح المحال من النائب الى الحكومه .

الذي يريد ان يقتصر على الحكومة دون ان يرافق المجلس ، كل منا يستطيع ان يحالها الى الحكومة ، يقترح ما يشاء ، عندما نقول احال

المجلس اقترأ على الحكومة ، أي ان المجلس ايد ذلك الاقتراح ، وعندما يفيد ذلك الاقتراح ، نلتزم وراء تحقيقه ،

اما ان نلقى بالانتراحات هكنا على الحكومة ، فهو امرا لن نجد من ورائه ، الا ان لا تنسب الحكومة جميع الانتراحات ،

من اجل ذلك كان على اللجنة الادارية دراسه الموضوع ، والقول اننا يجوز ان نبحثه ام لا ، ونحاله الى اللجنة ، ثم اذا بحثناه سويها هنا ، وقررنا ان

نحياله الى الحكومة ، فاننا نحاله بطلبها من مجلس النواب ، وهو قرارا
من المجلس جديرا بالاحترام ،

لذلك ارجو ان لا نحيل شكلا كيف ما جاءت نحيل على الحكومة ،

يعني بتحبوا ان نمشي التراح التراح ؟

الاعلانية

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد الامين العام

سعادة نائب رئيس المجلس

مقرر اللجنة

السيد داود قوجق

سعادة نائب رئيس المجلس

119

هذا هو الأصل

السيد ليث شهبيلات
سعادة نائب رئيس المجلس
السيد ليث شهبيلات
سعادة نائب رئيس المجلس
السيد ليث شهبيلات
سعادة نائب رئيس المجلس
سعادة وزير الدولة
لشؤون البرلمانية

هذه اللجنة المالية تستطيع ، ولا نالحكومة . وكأنها هي تخرج بسواد الوجه ، ونحن لا ، ما يبصير الكلام .
يا أخ ليث
هذا الموضوع خطير ، ونحن مع هذا الموضوع ، على لجنتنا المالية ان يمت هذا الموضوع وان تقول ، كلمتها فيها ، وتتحمل مسؤولياتها
يا أخ ليث ، في النهاية الاقتراح راح للجهة التنفيذية ، التي هو للحكومة ، فإذا الحكومة تستطيع ان تحل فيه ، ما اعتقد انها تقصر .
هذا الاقتراح برغبة يحول الى الحكومة الآن ، بناءً على توصية المجلس الكريم يعني يظل من لجنة الى لجنة مثل الكرة .
يحالها للحكومة مباشرة ، اما اذا احالناه جميعاً فقد تهنيناه ، واذا تهنيناه نتحمل مسؤوليته ، مع ضرائفه مع كذا .
معالي وزير الدولة لشؤون البرلمانية ،

لو كان الامر كما يقول الزميل المحترم لما اجاز لهذا المجلس ان يتقدم باقتراحات لا توجد في الموازنة مخصصاتهم . وهذه المقترحات ، انما اللجنة تحيله او المجلس يحيله الى الحكومة ، هذه الاقتراحات بجواز النظر فيها اذا ما وجدت المخصصات ، اما ان كل اقتراحاً برغبة ، يحول الى الحكومة ، تكون الحكومة ملزمة بأن تتبنى هذا الاقتراح ، وتنقله ، فهذا امر خارجا عن قرار صدر عن هذا المجلس .

الحكومة تنظر في هذه المقترحات وتبدء بتنفيذ ما يمكن تنفيذه ، ولا لا يمكن تنفيذه ، فلا تلزم الحكومة بأن تتبنى هذه الاقتراحات ، لأن المخصصات غير موجودة اذا وجدت فعلى الحكومة ان تلتزم بقرار هذا المجلس ، شكراً .

السيد فارس النابلسي
سعادة نائب رئيس المجلس
السيد فارس النابلسي
سعادة نائب رئيس المجلس

الاستاذ فارس النابلسي
اقتراح الدكتور احمد الكروحي بشأن مساواة المتقاعدين العسكريين ، باقتراح احالته الى اللجنة المالية ، واللجنة المالية تقدم لنا تقرير عن هذا الموضوع ، ليخرج المجلس الكريم بقرار فيما يتعلق في هذا الموضوع .
الاستاذ حسين مجلي

السيد حسين مجلي
سعادة نائب رئيس المجلس
السيد فؤاد الخلفات
سعادة نائب رئيس المجلس
السيد احمد الكروحي
سعادة نائب رئيس المجلس

يا اخوان ، حقيقة توصيات اللجنة واضحة ، ولا يمكن ان توصل الى ما ذهب اليه الزميل الاستاذ ليث ، بتقول توصي اللجنة بجواز النظر ، هيك توصيتها ، فعندما تتبنى التوصية واحالها الى الحكومة .
الواقع ان الحكومة اقدر من اللجنة المالية في تقدير الامكانيات ، ويمكن اذا رأى المجلس ، ان والله هذه التوصية تستحق الملاحقة ، يمكن ان يسأل الحكومة اين ذهبت ، وماذا قررت بشأن هذه التوصية .
لذلك انا لا ارى مانع لا في النظام ولا مأخذ على قرارنا ، ان نحال هذا التواصي الى الحكومة
الاستاذ فؤاد الخلفات
شكراً سيدي الرئيس
بالنسبة الى هذا الاقتراح بالذات ، اذا رجعنا الى تقرير اللجنة المالية ، في السرد على خطاب الموازنة ، كان هناك تعاطف مع هذا الكلام ، على ان تنتظر الحكومة في مساواة المتقاعدين القدامى مع الجدد ،
يعني رأي اللجنة المالية واضح في هذا الكلام اصلاً ،

الاستاذ احمد الكروحي
بسم الله الرحمن الرحيم
الاقتراح عندما يحيله المجلس الى الحكومة ، يصح اقتراحاً برغبة لكل اعضاء المجلس ، اقتراحاً من واقع ، او امتنع ، او عارض ، اذا نال الاكثورية ، والنظام الداخلي ، يطالب الحكومة بأن تقدم في المادة (٩٣) ، يخبر الوزراء المجلس بما يتم في الاقتراحات برغبات التي احيلت عليهم في مدة لا تتجاوز (ثلاثة) اشهر ، الا اذا قرر المجلس اجلاً ، اقصر ولذلك واضح يا اخوان ، ترى احيلت للمجلس ، اذن يجب ان تقوم الحكومة بدورها بحجب بهم لا ، بين وبين ، بعد ذلك ، المجلس يناقشها ، يحاسبها ، يسألها ، يستجوبها ، يسحب الثقة منها حر ، شكراً .
انا ارى ان نستمر بتحويل هذه الاقتراحات الى الحكومة ،
تفضل سعادة المقرر

٦. اقتراح برغبة رقم (٨٤) تاريخ ١٨/١/١٩٩٠ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكروحي بشأن صرف بطاقة التأمين الصحي وطاقات

هكذا من الأجل

التصميم لمن يأخذون تقاعدا من الضمان الاجتماعي .

توصي اللجنة جواز النظر وذلك لتوسيع قاعدة الاستفادة من التأمين الصحي والمؤسسة الاستهلاكية المدنية .

هل يوافق المجلس الكريم على تحويل هذه التوصية الى الحكومة ؟

في توصية يا اخي ، في توصية ، توصي اللجنة

تفضل اخ محمد

انا اثنى على ما تفضل به الدكتور الكونفي ، وارتد ان اقرا الحقيقة ، ان لا بد من ان تكون هناك مده ، او مهلة تعطى للحكومة ، حتى تجيب على هذه الاقتراحات ، الاجابة الايجابية او السلبية ،

ولذلك اقترح ان نحال جميع القرارات مرة واحدة على الحكومة ، بدون قراءة ، وشكرا .

اخ ليث

بسم الله الرحمن الرحيم

انا الذي ارده ، هو تخرج من هذا الاشكال الذي وقفنا فيه بسبب عدم التزامنا بروح النظام الداخلي ، اذا كان الامر كما تصفون ايها الزملاء ، فان كلامنا سيقدم اقتراحات دون ان يحسب حسابا باقتراحاته ، بدل اقتراح عشرة وعشرين اقتراح ، وستفرق اللجنة الادارية في الاقتراحات بالنظر في جوازا ، ثم قبل انفضاض الدورة بأسبوعين كما نحن اليوم ، تأتينا بتأشير دراسات اللجنة الادارية ، ثم نحيل الامر الى الحكومة اذا كان الامر كذلك ، فأتينا سترهق ، ويسجل فقط النائب انه طلب . اما بغض النظر ، سيوافق على طلبه ام لا يوافق ، هذا مش مهم ، اذن هنا التيه اصبح عليها علامة استهزاء ، وننتظر من الحكومة ان تجيب وعلى الغالب ، ستجيب الحكومة ، ولو كتبت انا محل الحكومة ساجيب بالرفض ، ساجيب بسبب لعدم تشييط هذا الامر ،

ولكن المقدم ، اكتفي بأنه قدم ورفع صورته مطالبا ، وهذا حقيقة يعيدنا عن حقيقة واصل العمل البرلماني ،

انا الذي اقترحه التزاما بالنظام الداخلي ، ان لا يتقدم الى هذا المجلس الا باقتراحات في متعينة الجذبة ، بحيث اما ان تتبنى من المجلس ، سنلق

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد محمد العلاونه

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد ليث شبيلات

جميعها وراها او ان نقول للاقتراح لا ، هذا الاقتراح لا يلزم للحكومة

يحفظ ، لأننا لا نستطيع تهيئته ،

وعكذا تكون قد قمنا بمسؤولياتنا ، اما ان نشتغل طوال هذه الاشهر باقتراحات تدرسها ، ثم نحيلها جميعها الى الحكومة ، والحكومة تدرس وتعيد علينا ، فهو تسجيل مواقف لا أكثر ، شكرا .

استمر سعادة المقرر لو سمحت ،

سعادة نائب رئيس المجلس

لا ، لها قيمة يا اخي الحكومة مسئولة ، وبموجب النظام الداخلي سول تهيئنا ، يعني تبقى هي من لجنة الى لجنة افضل ، يا اخي بدنا ياها من لجنة الى لجنة تظل مثل كرة القدم ، نحول للحكومة والحكومة تأخذ ايها ، عليها ،

الاستاذ عبد اللطيف عريبات

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا معالي الرئيس

في الحقيقة ما ذكره الاستاذ ليث شبيلات حقيقي ، ولا يجوز ان نرفع الى الحكومة اي توصية بشكل ما ، الا بعد دراستها في هذا المجلس ، متى تكون هناك قيمة لما يقدم ، وهناك التزامات ما يقول المجلس لنا ونغيب به بحث موضوع قلاني دون دراسة ، ودون تكبير للمسؤولية ودون حساب للجانب المالي على الاقل ،

فهذا حقيقة فيه قدر للوقت ، وفيه ضياع ، وفيه حقيقة استهانة بقرار المجلس ،

فانا ارى اما ان تدرس هذه التوصيات دراسة عميقة ، ويتخذ قرار من المجلس بها ، وعند رفعها بتوصية بقتاعه المجلس تستل الحكومة عن ذلك ، اما اذا لم يكن هناك قناعه ابتداء من المجلس ، وتأخذها كذلك تقول للحكومة دون تقييد ، فأجد أننا ابتداء قضينا عام ، كل هذه المقترحات ولا قيمة لها فاما ان يغصص وقت كافيا للدراسة ، لأننا حينها ننظر بتزفيت شوارع ، والتزامات مالية في بطاقة قمرين ، او بطاقة معالجة صحية ، او قضايا كبيرة جدا ، عجز الموازنة ان تراجعا ، ونحيلها الى الحكومة ، دون تقييد ، اجد انها استهانة بتدريس التوصية التي تقدم .

هكذا من الأفضل

واما ان تدرس دراسته صحيحه ، واما ان توقف وتؤجل ، وكنت قد اقترحت اما ان تأخذ اجازته الان (نصف) ساعه ، ثم تعود لمناقشتها ، او تأجيلها الى وقت اخر .

اما ان تقدم بهذا حقيقه ؟ تعود لمناقشة البند الاول ، لانه لا قناعة لنا بهذه التوصيه ، واللجنة الاداريه قالت ، جواز بحث هذا الموضوع هذه كلمه لا تتحمل اي مسؤوليه ، لا عندما تقرر تقول نعم ، نقنع ان هذا قابل للبحث ، ونحول للحكومه للإجابة عليه .

انا اعتقد استاذ الدكتور عبد اللطيف عربيات ، ان بموجب المادة (٩٣) من النظام الداخلي الحكومه ملزمه بان تأخذ اي توصيه من المجلس الكريم ، بالجديه اللازمه وان تخبر المجلس في مدة لا تتجاوز (ثلاثة اشهر) .

الان عندما نحن نحولها من لجنة الى لجنة ، من ماله الى اداريه ، الى قانونيه ، الى متى يعنى .

في الأخير هي لازم تروح للحكومه ، والحكومه تقرر هل هناك امكانيه لينا . مثلا مستشلى في منطقته معينه ، ولك ان تبقى هذه الاقتراحات من لجنة الى لجنة الى لجنة ماذا سنستفيد ؟

لو سمحت ، لأن هناك بطاقات قدمت لجميع النواب عند الموائزه ، مثل هذه القرارات عندما تقول رؤائب ماله ، تزيقت الشوارع ،

قدمت هذه جميعا للحكومه في كلمات النواب ،

في خطة الموائزه ، لما الذي الان جد ، يقدم هذه مرة اخرى من ارض المجلس ان كان هذا الباب مفتوح ، فلنقدمها جميعا بعد دراسته ونحيط من المجلس ونقدر الامكانيات المحدده ، ماليا واداريا ، فلنقدمها من جديد ، والا فلنعد نبحث جديده هذه المقترحات من رقم (واحد) ، وانا لا اوافق على تقديم هوائف آليه لمنطقة دون منطقة اخرى ، لا اوافق على بحث قضية معينه في منطقة دون منطقة اخرى ، ولنعيد ها من جديد ونبحثها بجديده ، ثم نتخذ بها قرار بقناعتنا ونصوت عليه . كله

يا سيدي الكريم ، المجلس الكريم تحول هذه الاقتراحات الى اللجنة الاداريه ، واللجنة الاداريه درست هذه الاقتراحات بالتفصيل ، وراوت

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد عبد اللطيف عربيات

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد عبد اللطيف عربيات

سعادة نائب رئيس المجلس

الى المجلس الكريم بالنتيجه انت الآن امامك النتيجه ، هل هناك سبيل اخر ، لان ننقل هذه المشاريع دون ان نحولها للحكومه .

الاستاذ حسين مجلي .

شكرا سيدي الرئيس

السيد حسين مجلي

حقيقه ارجو ان اكرر قول ان النظام الداخلي واضح في كيفيه تحقق المجلس من جديده الاقتراحات برغبه ، الواقع النظام الداخلي يقول :

اذا قدمت اقتراحات برغبه محال الى اللجنة الاداريه ، وسيله المجلس للتحقق من جديده هذا الاقتراح او عدمه ، ان تذهب الى اللجنة المختصة ، فعندما تأتي اللجنة المختصة ، لتقول لي بجواز النظر في هذا الاقتراح ، هذا الحقيقه مسؤوليتها ، وهي شأنها شأن اللجنة الماليه ، اللجنة القانونيه ، لما يبروح لها قانون ، مفروض تدرسه بجديده ، اقتراح برغبه في النظام الداخلي وظيفه اللجنة الاداريه ان تدرسه ، وهي اداة المجلس في الدراسه ، فعندما تعود لي هذه الدراسه أصبحت الدراسه مكتمله ، وعلي ان اقرر معها المواقفه او عدم المواقفه .

لكن ان يقال ، يترد تدرسه من جديد ، الحقيقه هذا غير وارد ، ولذلك انا ارى اذا قرر المجلس بشأن هذه الاقتراح ترغبه بشأن قرار اللجنة الماليه ، ما عليه الا ان يحفظ او يحيلها الى الجهة ، لتأخذ فيها قرار ، ونحن عندما نذهب الى الحكومه ، لا نقول لا نقول ، نحن نقول في اطار الميزانيه ، علر فيه ، شوف وانظر الى هذا الموضوع .

لكن كل هذا ، لا يمنع حقيقه ان يكون الزميل الذي يهتدم اقتراح برغبه ، حقيقه ان يكون عنده كل امكانيه الجديده اقتراحه ، وان يكون حقيقه دارسه ، وحتى ان يلاحقه لدى اللجنة الاداريه ، ليقنع بها اولا .

مقرر اللجنة ثم الاستاذ حمزه

فيما يتعلق بالاقتراحات ، اللجنة الاداريه الواقع تنظر ناحيه واحد فقط ، جواز النظر فيها ، ولكنها لا تدرس هذه الاقتراحات دراسه عميقه ، بحيث تبدي رأيا ، تبدي فقط من زاويه واحد فقط جواز النظر ، وهي لا تتحمل مسؤولية ذلك ، واذا نوقشت بعض النقاط ، رعا اللجنة ترفضها ، لكن اقتراح من ناحيه شكلية وناحية موضوعية ،

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد داود فوجي

هكذا من المراحل

اقترح جدي يمكن لذلك النظر فيه ، لذلك اللجنة الادارية لا توصي مطلقا بتنفيذ هذه الاقتراحات ، وانما جواز النظر فيها حسب المادة (٩١).

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد حمزه منصور

الاستاذ حمزه منصور
انا لا اختلف في الواقع مع الطريقة التي درست فيها هذه الاقتراحات في اللجنة الادارية وانا اقول ان عرضها بهذه الطريقة ، هو اضعاف لاي توصية تخرج من هذا المجلس ، ولا اتوقع من هذه الحكومة في هذه الحالة ، الا ان تحفضها في ثلاثتها .

انا اقول ينبغي ان تصنف تحت ابواب ، تحت خطوط عرضية ، هذه الخطوط العرضية ، تعني جهة ، وزير ما ، تناقش هذه القضايا مع الوزير المعنى ، او مع المعنيين في وزارته ، ما مدى امكانيه تحقيق هذه المطالب ، اذا كانت اللجنة الادارية لا تستطيع ان غارس هذا الدور ، فامكانها ان تحيل بعض الامور على لجان اخرى في هذا المجلس .

اه ان تقدمها ونوصي بجواز بحثها ، انا في تقديري ، مضيق لوقت المجلس ، وشكرا .

الدكتور احمد العبادي
سعادة الرئيس

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد احمد العبادي

انا حقيقة ارى ، اننا بدأنا في نقاش طويل قد يدوم لوقت طويل ، لذلك فانهي اقتراح على زملائي في المجلس الكريم ، تأجيل هذه الاشياء الى الدورة او الى الجلسة القادمة ، في وقتيه جدول الاعمال ، والبدء في النصف الساعه الاخيره المتفق عليها .

لاني اخشى ان تصل لنقطة ، لا يكون في المجلس النصاب القانوني ، وشكرا .

من يثنى على الرأي ؟

الآن ، الاقتراح التأجيل مطروح للتصويت ، تأجيل اقتراحات برغبة الشيخ عبد الرحيم حكور

اغراء اول شيء ، هذا جدول اعمال موجود ، والمجلس يده يطلع عليه فيما يتعلق بالاقتراحات برغبة ، محكومة في النظام الداخلي ، كما ذكر

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد عبد الرحيم حكور

كثير من الاخران ، هذا الاقتراحات اللجنة الادارية ، رجعت من اول بدأت الاقتراحات ، ان اي اخ يتقدم باقتراح برغبة ، ان يعطى لهلا الاقتراح ابعاد واضحة ، من حيث اسبابه ، ومن حيث نتائجه ، ومن حيث امكانيه تحقيقه ، او عدم امكانيه تحقيقه ، والحاجه له ، هذا ورد سابقا ، لكن احنا الان معنيين بتطبيق النظام الداخلي ، النظام الداخلي يقول : نحال الى اللجنة الادارية ، اللجنة الادارية نظرت في هذه الاقتراحات ، فاعادتها الى المجلس ، فيما يتعلق بجواز النظر فيها ، المجلس الكريم اما ان يحيلها الى لجنة او ان يحيلها الى الحكومة ، او ان يحفضها ، فما في داعي الان ان ترجع احنا كيف يمكن ان تناقشها اللجنة الادارية ، هذا كلام مش مقبول ، لان محكوم عليه بالنظام الداخلي ،

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد جمال خريشا

رئيس اللجنة
سيد الرئيس

حقيقه انا اعتقد السبب الرئيسي ، في عدم التعامل في مواضيع اللجنة الادارية بكون الوقت دائما ، يأتي متأخرا ولي نهاية تقريبا جهد او نهاية النهار اللجنة الادارية تتقبل الاقتراحات من المجلس من الزملاء ، وواجبها نصا في النظام الداخلي ، هو جواز النظر ، او مخاطبه الحكومة ، والحفظ ، وهذا ما هو منسق ، وهذه التواصي التي هي امامكم دليل على ذلك ، فلا اعرف من بعض الاخران ، كيف يذهب بأنه اللجنة الادارية مثل ما حكى الاستاذ حمزه ، بان تيده المواضيع تدرس دراسه عميقه ، كيف يدي ادرس لما انت تطلب مستشلى في سحب ، وقضاء جيزه ، كيف انا يدي ادرسه اكثر مما اتي اجيز النظر فيه ، ومن ثم لما تخاطب الحكومة ، او تحال على اللجنة الصعيه صاحبة الاختصاص ، فاعتقد ما هو امامنا ، وما صدر عن اللجنة الادارية ، مفهوم ضمن خط معين وحسب النظام الداخلي ، اما كيف النظر فيها ، او كيف التصيه فيها فهذه تعود الى المجلس الكريم ، هل انصه؟ صاحب القرار ، هذا الاقتراح صحيح تخاطب فيه الحكومة ، او يحول الى لجنة معينه ، او نهض بأذن زميلنا صاحب الاقتراح ، بالله اقتراحك ما هو صحيح ، وامريكا تندجز عنه ، وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس

سعادة الاستاذ نايف الحديد

هكذا من الأهل

السيد نايف الخديف

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدى الرئيس ،

تحدثنا كثيرا عن هذه النقاط ، وهى مذكورة في القوانين والانظمة والنظام الداخلي لهذا المجلس ، واللجنة الادارية لها الحق ان تحيل هذه المواضيع ، تأخذ بها او لا تأخذ بها ، فهى صاحبة القرار ، جازنا الاجرة الان ، صار لنا مده بقى لنا مده ، ونحن نتحدث بجواز هذا ، وعدم جواز ذلك ، كما تفضل سيد جمال الخريشا ، هل بإمكان السيد جمال الخريشا واللجنة الادارية ان يلجروا في موازنه الدولة ، ويعرفوا ماذا عند هذه الدولة ، من قلوب لهذه المشاريع .

هذا مستحيل ، ثم ان هذه اللجنة مقتنعة ، فيما يأتيها من اقتراحات ، ان بعض هذه الاقتراحات مضى عليها اكثر من (شهر) ولم يقدم الى المجلس ، فتحن الان امام موقف واحد فقط ، السيد احمد عويدي العبادي تقدم باقتراح بتأجيل النظر في هذه الاقتراحات وانا شخصيا اعتبر ان هذا الاقتراح وجيه لاننا اذا استمرنا في الاخذ والعطاء في هذه المشاكل لا يمكن ان تنتهي نحن نضيع الوقت . انا لم ارى لا في الاقتراحات ولا في غير الاقتراحات اي شيء عملي ، لم نعمل شيء . لحد الان لهذا البلد سوى احاديث . هذه الاحاديث يجب ان تنتهي منها والى الابد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

شكرا . انا اطرح الاستمرار في تحويل هذه الاقتراحات برغبة للحكومة وبمعدا اذا فشل الاقتراح نطرحه للتأجيل . الان من يوافق على الاستمرار بتحويل هذه الاقتراحات او التوصيات الى الحكومة ؟ احالة التوصيات للحكومة . عد الاصوات . وجاء التزام الهدوء . كم العدد ؟

٢٥ من ٤٥

٢٥ من ٤٥ . ان نستمر في تحويل هذه التوصيات للحكومة . تحول الى الحكومة ما اوصت به اللجنة الادارية ان يحول الى الحكومة اما ما قررت اللجنة الادارية ان يحفظ او يلقى فيعتبر بحكم المنتهي . (وهذه هي الاقتراحات برغبة التي قرر المجلس احوالها الى الحكومة)

٧. اقتراح برغبة رقم (٨٥) تاريخ ١٩٩٠/١/١٨ ، مقدم من سعادة النائب السيد نايف الخديف بشأن انشاء مستشفى في منطقة قضاء الجيزة وقضاء سحاب .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح لحاجة المنطقة لمستشفى حيث تخدم ثلاث اقصية قضاء الموقر ، وقضاء سحاب ، وقضاء الجيزة .

٨. اقتراح برغبة رقم (٨٨) تاريخ ١٩٩٠/١/١٨ ، مقدم من سعادة النائب السيد سليم الزعبي بشأن التعويض على اصحاب الاراضي التي تم الاستيلاء عليها لغايات انشاء سد الوحدة .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح لتعويض اصحاب الاراضي التي تم الاستيلاء عليها .

٩. اقتراح برغبة رقم (٨٩) تاريخ ١٩٩٠/١/٢١ مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين بشأن عدم منح تراخيص صالونات تجميل للنساء والتي يعمل فيها الرجال .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح حيث لا يلحق لبلد مسلم السماح للرجال لتجميل النساء .

١٠. اقتراح برغبة رقم (٩٠) تاريخ ١٩٩٠/١/٢١ مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين في إعادة النظر بتقسيم محافظة الكرك الى اربع دوائر هاتمية توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح لتصبح محافظة الكرك دائرة هاتمية واحدة بدل من اربع دوائر كما هو الحال الان .

١١. اقتراح برغبة رقم (٩١) تاريخ ١٩٩٠/١/٢١ مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين بشأن ظروف ومعاناة مربي الاغنام .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح لمعاناة مربي الاغنام في الحصول على الاعلال بكميات كافية ، وبأسعار مناسبة ، حيث يتم التوزيع الان بصورة غير منتظمة ويساعد على ايجاد اسواق سوداء .

١٢. اقتراح برغبة رقم (٩٢) تاريخ ١٩٩٠/١/٢١ مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين بشأن دعم البلديات كافة .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح الذي ينص على دعم البلديات باساليب غير تقليدية حيث يتم الدعم للمشاريع الاستثمارية .

هكذا من الأهل

١٣- اقتراح برغبة رقم (٩٤) تاريخ ١٩٩٠/١/٢١ مقدم من سعادة النائب السيد مطير البستنجي بشأن صيانة ثمانية عيون ماء في قرية العراق / محافظة الكرك ، وتوظيفها زراعيا واقتصاديا لخدمة الصالح العام .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح الذي ينص على صيانة الينابيع وتوظيفها زراعيا واقتصاديا .

١٤- اقتراح برغبة رقم (٩٦) تاريخ ١٩٩٠/١/٢١ مقدم من سعادة النائب السيد مطير البستنجي بشأن احتساب عمل موظفي الدولة بالمياومة لغايات التقاعد .

توصي اللجنة بجواز النظر بهذا الاقتراح وتحويلها الى اللجنة المختصة .

١٥- اقتراح برغبة رقم (٩٧) تاريخ ١٩٩٠/١/٢٠ مقدم من ثلاثة نواب بشأن حل مشكلة السكن للأسر الكبيرة في المخيمات .

توصي اللجنة بجواز النظر بهذا الاقتراح حيث ينص الاقتراح بزيادة المساحة المقررة من (١٠٠ الى ٢٠٠ م) أو تقليص الكبار المتزوجين من الاسرة قطعاً جديدة .

١٦- اقتراح برغبة رقم (٩٨) تاريخ ١٩٩٠/١/٢٠ مقدم من خمسة نواب بشأن تعيين المهندسين المتدربين العاملين في وزارة ، التربية والتعليم برطائف مصنفة وفي نظام الخدمة المدنية .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح لتثبيت المهندسين وتصنيفهم في الوظيفة اذا ثبت كفاءته في العمل .

١٧- اقتراح برغبة رقم (١٠٠) تاريخ ١٩٩٠/١/٢٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد احمد الحاج بشأن توحيد العطلة الشتوية بين المدارس والجامعات والكليات الجامعية المتوسطة .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح لتوحيد العطلة بين الجامعات والمدارس المختلفة حيث يؤدي التباين في هذه العطلة الى ارباك لدى أساتذة الجامعات والكليات حيث تأتي فترة إجازاتهم إثناء دوام إبنائهم .

١٨- اقتراح برغبة رقم (١٠١) تاريخ ١٩٩٠/١/٢٠ مقدم من فضيلة النائب الشيخ عبد المنعم ابو زنت بشأن تخصيص كلية مجتمع حكومية للبنين وكلية مجتمع للبنات .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح ، للفصل البنين عن البنات .

١٩- اقتراح برغبة رقم (١٠٢) تاريخ ١٩٩٠/١/٢٠ مقدم من فضيلة النائب الشيخ عبد المنعم ابو زنت بشأن انشاء مجمع للوزارات ذات الخدمات للشعب .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح حيث ينص الاقتراح على انشاء مجمع للوزارات لتخليف النفقات على المواطنين والدولة ، ومعالجة الازمة المروية .

٢٠- اقتراح برغبة رقم (١٠٣) تاريخ ١٩٩٠/١/٢٠ مقدم من فضيلة النائب الشيخ عبد المنعم ابو زنت بشأن بعض القضايا لاهناء الضقة والقطاع .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح مع العلم انه تم اجتماع بين معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية واللجنة الادارية ولجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة لمعالجة القضايا الاتسابية الناشئة من الاقامة وغيره .

٢١- اقتراح برغبة رقم (١٠٩) تاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ مقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد بشأن قصر المشتى .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح والذي ينص على استرجاع واجهة قصر المشتى من متحف برجامون في برلين الشرقية وذلك قبل عقد المؤتمر الدولي الخامس في الاردن عام (١٩٩٢) حيث ان هذا الطلب يتفق مع تعليمات منظمة اليونسكو .

٢٢- اقتراح برغبة رقم (١٠٨) تاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ مقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ علاوي بشأن ارسال برقيه لمجلس الاتحاد السوفيتي الاعلى وللرئيس كورباتشوف لانشادتهم سحب الجيش والذبابات من اذربيجان والسماح للناس بالتعبير عن وجهات نظرهم واعطاءهم الحرية .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح على اساس ارسال برقيه الى الاتحاد السوفيتي بهذا الخصوص اذا لم تكن قد ارسلت سابقا .

٢٣- اقتراح برغبة (١٠٩) تاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ مقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ علاوي بشأن ارسال برقيه الى رئيس البرلمان

هكذا من الأجل

الهندي ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء استنكارا للمباح الجيش الهندي لمسلمي جامو وكشمير .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح وذلك لمنع مباح الجيش الهندي لمسلمي جامو وكشمير .

٢٤ - اقتراح برغبة رقم (١١٢) تاريخ ١٠/٣/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد نادر الظهيرات بشأن انصاف موظفي سلطة وادي الاردن الذين لا يحملون شهادة الدراسة الثانوية العامة .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح لانصاف من لا يحملون شهادة الثانوية العامة ويعملون في مؤسسات الدولة اسوة بزملائهم الذين استفادوا من نظام الخدمة المدنية السابق .

٢٥ - اقتراح برغبة رقم (١١٣) تاريخ ١٠/٣/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد نادر الظهيرات بشأن تخفيض النسبة التي يتقاضاها الوسطاء على الحضرات وان تكون النسبة على الحضرات بعد حسم ثمن العبوة .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح لتخفيض اسعار الحضرات حيث ينشأ ارتفاع السعر من كثرة الوسطاء والعمولة الزائدة التي يتقاضونها .

٢٦ - اقتراح برغبة رقم (١١٤) تاريخ ١٠/٣/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد سليم الزعبي بشأن التعويض على اصحاب الاراضي الزراعية في لوائي الرمشا وبني كنانة وكافة ائحاه المملكة التي يضع الجيش يده عليها .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح حيث وضع الجيش يده على اراضي زراعية واسعة بدون مقابل .

٢٧ - اقتراح برغبة رقم (١١٥) تاريخ ١٠/٣/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد سليم الزعبي بشأن بحث موضوع انصاف اصحاب سيارات الشحن الاردنية .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح حتى تتساوى رسوم الشاحنات الاردنية مع الشاحنات العربية الاخرى عندما تمر في الاقطار العربية .

٢٨ - اقتراح برغبة رقم (١١٦) تاريخ ١٠/٣/١٩٩٠ مقدم من

معالي النائب السيد طاهر المصري بشأن اعادة النظر في قرار مجلس التعليم العالي رقم (٣٨٠) تاريخ ١٠/٣/١٩٨٩ .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح حتى لا نحرّم حملة دبلومات كليات المجتمع من العمل في وزارة التربية والتعليم بشكل عام .

وكذلك اثر هذا القرار على كلية تدريب المعلمين التابعة للوكالة ، حيث ستتوقف الكلية عن العمل ، مما يؤثر على نقص العملات الصعبة التي تصرفها الوكالة على هذه الكلية بالاضافة الى العدد الكبير الذي سيفقد عمله في هذه الكلية .

٢٩ - اقتراح برغبة رقم (١١٧) تاريخ ١٠/٣/١٩٩٠ مقدم من اربعة نواب بشأن بعض المطالب لسكان البادية الاردنية الذين يعانون من قسوة الحياة .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح لانصاف اهل البادية وما يعانون من حياة قاسية وتشغيلهم في المشاريع القائمة في مناطقهم . والسماح لهم بحفر الآبار في اراضيهم واعلان التسوية في جميع مناطق البادية .

٣٠ - اقتراح برغبة رقم (١١٨) تاريخ ١٠/٣/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد محمد العلانة بشأن السماح بفتح الغابات المخرجة للرعي في جميع المناطق المخرجة ذات العمر الطويل .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح وذلك بفتح المجال للرعي في المناطق المخرجة ذات العمر الطويل والذي لا يؤثر على الغروة الحيوانية ، لزيادة الغروة الحيوانية ودعمها .

٣٢ - اقتراح برغبة رقم (١١٩) تاريخ ١٠/٣/١٩٩٠ مقدم من ستة وعشرين نائبا بشأن الرسوم المقررة على الملتحقين بكلية المعلمين العالية .

توصي اللجنة جواز النظر بهذا الاقتراح لمساواة الملتحقين ببرنامج تأهيل المعلمين بزملائهم الملتحقين ببرنامج الدراسات العليا في كلية التربية ، وتخفيض الرسوم .

(وهذه الاقتراحات برغبة التي قرر المجلس حفظها وعدم النظر فيها)

- حفظ الاقتراح برغبة رقم (٨) تاريخ ١٠/٣/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوكجي بشأن شمول قرى اربد في الهواتف

هكذا من الأهل

الآله وخاصة القرى الكبرى . توصي اللجنة بعدم النظر في هذا الاقتراح بسبب إيقاف الخطه الخمسية في هذا المجال لاسباب حاله .

- اقتراح برغبة رقم (٨٦) تاريخ ١٨/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد سليم الزعبي بشأن تمهيد وتزفيت الطرق الزراعية بقرية عقربا / لواء بني كنانة .

توصي اللجنة عدم النظر بهذا الاقتراح وعلى النائب المحترم صاحب الاقتراح مراجعه معالي وزير الاشغال .

- اقتراح برغبة رقم (٨٧) تاريخ ١٨/١/١٩٩٠ ، مقدم من سعادة النائب السيد سليم الزعبي بشأن اعفاء القضاء الذين استفادوا من الاسكان من فوائد القرض الاسكاني

توصي اللجنة بعدم النظر بهذا الاقتراح حيث وعد دولة رئيس الوزراء باعفاء جميع قروض الاسكان من الفوائد .

- حفظ الاقتراح برغبة رقم (٩٣) تاريخ ٢١/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد منجب البستنجي بشأن تخصيص جزء من حصص البعثات لابناء العاملين في التربي والتعليم والتعليم العالي موزعة على المحافظات والالوية .

وتوصي اللجنة عدم النظر بهذا الاقتراح لتحقيق العدالة بين المواطنين كانه .

- اقتراح برغبة رقم (٩٥) تاريخ ٢١/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد مطير البستنجي بشأن فتح الطرق الزراعية واقامة العيارات في وادي الموجب .

توصي اللجنة بعدم النظر بهذا الاقتراح ويطلب اليه مراجعة وزير الاشغال .

- اقتراح برغبة رقم (٩٩) تاريخ ٢٠/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ بشأن الهواتف الشخصية لدى المسؤولين .

توصي اللجنة بعدم النظر بهذا الاقتراح ، حيث وعد دولة رئيس الوزراء بدراسة هذا الموضوع بحيث يتم فصل الهواتف الرسمية للموظفين الذين لا يستخدمون هذه الهواتف لاهمالهم الرسمية .

- اقتراح برغبة رقم (١٠٤) تاريخ ٢٣/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة

النائب السيد نايف الحديد بشأن موضوع بيع اسهم الى العاملين في جميع الشركات المساهمة .

توصي اللجنة بعدم النظر بهذا الاقتراح حيث ينص الاقتراح على بيع ربع اسهم الشركات المساهمة للعاملين فيها وذلك من اجل اعطاء الحافز للعامل لزيادة الانتاج وتوفير سيولة للشركة المساهمة .

- اقتراح برغبة رقم (١٠٥) تاريخ ٢٣/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد بشأن سكة حديد الحجاز .

توصي اللجنة بعدم النظر بهذا الاقتراح والذي ينص على مد خط حديدي من درعا الى معان او المدوره مع تحديثها لتكاملها الباطنه ولتوفر وسائل نقل اخرى .

- اقتراح برغبة رقم (١٠٧) تاريخ ٢٣/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد بشأن ضرائب امانة عمان الكبرى .

توصي اللجنة حفظ هذا الاقتراح حيث ينص بعدم جبايه الضرائب والرسوم . لان هذه الضرائب تجبى بموجب قوانين وانظمة امانة عمان الكبرى .

- اقتراح برغبة رقم (١١٠) تاريخ ٢٣/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد جمال الحريشا بشأن البطاقات الانتخابيه ومن حصل على اكثر من بطاقة ليعينها من تلقاء نفسه .

توصي اللجنة عدم النظر بهذا الاقتراح حيث سيدخل الموضع عند مناقشة قانون الانتخاب المؤقت .

- برغبة رقم (١١٧) تاريخ ١٤/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد عطا الشهران بشأن تشكيل لجنة من المجلس لزيارة الدول العربية من اجل مساعدة الاردن .

توصي اللجنة بعدم النظر بهذا الاقتراح الذي ينص على تشكيل لجنة من السلطة التشريعية لجمع تبرعات من الدول العربية .

السيد ليث شبيلات

بسم الله الرحمن الرحيم ، ايها الزملاء ارجو ان يسمع اقتراحي عليكم من منطلق خلتنا نقول خبرة سنوية ، كنا نتبع في السابق وكنتم

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد ليث شبيلات

هكذا من الأهل

معظمكم يضعكم على مجلسنا أنه غارق في هذه الأمور . انتهى الموضوع أحيل على الحكومة أنا أريد أن أقترح اقتراحا للمستقبل يا أخي .

هذا هجوم على المجلس

هجوم على المجلس اعتبره هجوم على المجلس ، الناس محيطون من هذا المجلس يكفينا أحياط تحيط هذا المجلس .

الرجاء عدم توجيه الكلام إلا للرئيس لو سمحوا . تفضل السيد نايف الحديدي .

بسم الله الرحمن الرحيم ، ان الهجوم على اشخاص معينين وذكر الاسماء استفرد من الزميل الاخ ليث شبيلات ، حرام عليك يا رجل انت رجل متدين وتعرف الله وتخشى الله وتقول فلان مجلس فلان . تشبهنا كلنا بكذا وكذا .

اعتذر لم أقصد ذلك ، أقصد المجلس السابق .

سعادة الاخ نايف لو سمحت . جدول الاعمال

٣ . قرار رقم ٧ - تاريخ ١٨/٢/١٩٩٠ والمتضمن توصية اللجنة على عدد من الشكاوى المحالة عليها ، من معالي رئيس مجلس النواب . تفضل السيد المقرر

السيد عبد الحفيظ علاري

السيد ليث شبيلات

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد نايف الحديدي

السيد ليث شبيلات

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد الامين العام

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد مقرر اللجنة الادارية

السيد داود قورجن

اللجنة الادارية

لمجلس النواب

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بتصاها القانوني بتاريخ ١٨/٢/١٩٩٠ برئاسة سعادة السيد جمال

الحريشا وحضر مقرر اللجنة سعادة السيد داود قورجن واصحاب السعادة السادة الاعضاء : -

سلطان العدوان ، عبد الرحيم هكور ، محمد علي الدردور ، محمد هويل ، زياد ابو محفوظ ، نواف الخوالده ، منصور مراد .

بنظر اللجنة في الشكاوى المحالة اليها وتوصلت الى ما يلي : -

الشكوى رقم (١٢٣) المقدمة من المواطن احمد عبد الله الشويات والمواطن احمد مصطفى الشويات عدم تنفيذ محافظ اربد بقرار محكمة العدل العليا حول الغاء توقيف حسان مصطفى الشويات وولده احمد . حيث قرر المحافظ توقيف المذكورين على الرغم من حكم محكمة العدل حسب ما جاء في الشكوى . وتوصي اللجنة ارسال الشكوى الى وزير الداخلية للتثبت واجراء اللازم .

الشكوى رقم (١٢٤) بخصوص اعادة النظر بالقانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٩ م قانون معدل لقانون الضريبة الامتدادية للفنادق ، وتوصي اللجنة عدم النظر وحفظ الشكوى لان جميع القوانين معروضة على اللجنة القانونية لدراستها

الشكوى رقم (١٢٧) المقدمة من المواطن محمد حسين خنيفس الذي يقول في شكواه انه اصيب بمرض في الممرات الفكية . وقد ردت اللجنة الطبية تصنيف مرضه بالدرجة الخامسة حيث لم يحصل على راتب اعتلال وجرى بولس يومنا الاقرار ويطلب اعادة النظر فيه ، توصي اللجنة بحفظ الشكوى وعدم النظر بها .

الشكوى رقم (١٢٩) المقدمة من المواطن سليمان علي محمد بخصوص مشكلته مع شركة الزبال للتجارة والاستثمار ، وتوصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها لصدور حكم محكمة في القضية .

الشكوى رقم (١٣٢) المقدمة من المواطن زايد فلاح القوقاني ويذكر في شكواه بنظام ملحق به في قضية بدائية مدعوية في المحكمة ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها لصدور حكم قضائي فيها .

الشكوى رقم (١٣٣) المقدمة من المواطن اكرم حسين عبد الكريم الحزامي ، يطلب في شكواه اعادته الى عمله في الدفاع المدني حيث احول على التقاعد بناء على طلبه بتاريخ ١ / ٨ / ٨٨ توصي اللجنة بحفظها لان التقاعد كان بناء على طلبه .

الشكوى رقم (١٣٧) المقدمة من عدد من المواطنين من خريجي كليات المجتمع للمهن الهندسية والتي مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ويعتجون على نقابة المهندسين لعدم قبولهم في فرع الهندسة التطبيقية اسوة بخريجي المعاهد العربية والاجنبية ، توصي اللجنة بحفظها لان القضية مطروحة امام القضاء .

الشكوى رقم (١٤٣) المقدمة من المواطن وليد موسى القطناني والذي يذكر في شكواه انه اصيب ارض خلال خدمته واجريت له عملية جراحية واصيب بجملطة في الساق اليسرى وبعد انهاء خدمة العلم سنة ١٩٨٥ م وحتى هذا اليوم لم يجد عملا توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها لانها قضية عامة متعلقة في مشكلة البطالة .

هكذا من الاجل

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى للمنقذة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

٩. الشكوى رقم (١٦٢) المقدمة من المواطنة لجراح يوسف دخل الله (المؤهل اول اعدادى) تطلب تغيير كتاب تعيينها من مستخدمة الى وظيفة اخرى ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها .
١٠. الشكوى رقم (١٦٣) المقدمة من المواطنة زكية خضر - من سكان الوحدات بخصوص زوجها المسجون في قضية مخدرات ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها .
١١. الشكوى رقم (١٦٨) المقدمة من المواطنة اديبة توفيق محمد ابراهيم التل والتي تطلب العدة الى وزارة التربية والتعليم بعد ان قدمت استقالتها ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها .
١٢. الشكوى رقم (١٩٤) المقدمة من المواطن فايز سعد المومني حيث يذكر في شكواه بأنه تقدم بطلب عمل في المنطقة الحرة في العقبة وقد تم التنسيب بالموافقة على مجموعة من الاشخاص وكان هو من ضمنهم الى مدير عام مؤسسة المناطق الحرة وعلى الرغم من انه هو الوحيد الذي يحمل شهادة الثالث ثانوي استبعد من التعيين ، توصي اللجنة ارسال الشكوى الى معالي وزير النقل .
١٣. الشكوى رقم (١٩٥) المقدمة من المواطن مصطفى ابو مياله الذي يطلب الاقتراح عن رخصة متفجرات ويحمل ترخيص رسمي من دولة رئيس الوزراء والجهات الرسمية ذات العلاقة ، ولوجي بأمر ايقافه عن العمل وحجز الرخصة سنة (١٩٧٤) ، باجراءات ، عرفية وامنية كما يقول ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها .
١٤. الشكوى رقم (١٩٧) المقدمة من عدد من السجناء الذين سجنوا باحكام عرفية ويطلبون الاقتراح عنهم ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها لعدم معرفة اسباب سجنهم وصدر احكام ضدهم .
١٥. الشكوى رقم (١٩٨) المقدمة من عدد من المواطنين العاملين في بلدية اريد كساتقين ويطلبون تحويلهم من المياومة الى الراتب المقطوع ليستفيدوا من التأمين الصحي كما يقولون ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها لان التحويل من المياومة الى الراتب المقطوع متعلق باللائحة والقوانين .
١٦. الشكوى رقم (١٩٩) المقدمة من عدد من المعلمين في لجنة تصحيح الكيمياء والذين يطلبون تشكيل نقابة للمعلمين توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر لان دولة رئيس الوزراء طلب من معالي وزير التربية والتعليم العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة بهذا الامر .
١٧. الشكوى رقم (٢٠٣) المقدمة من الذين ابعدوا من سجون الاحتلال ودخلوا الاردن بارادة ملكية سامية في ٢٠ / ٧ / ٨٥ يطلبون ان تصرف لهم وثائق تثبت شخصياتهم ، توصي اللجنة ارسالها الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية .
١٨. الشكوى رقم (٢٠٩) المقدمة من المواطن جمال رشدي والذي يطلب عملا ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها لانها مشكلة عامة متعلقة بالبطالة .

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى للمنقذة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

١٩. الشكوى رقم (٢١٢) المقدمة من المواطن فيصل خضر عباس الاخرس والذي يطلب الغاء قرار حكم من محكمة بداية الزرقاء ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها لصدر حكم من محكمة نظامية .
٢٠. الشكوى رقم (٢١٣) المقدمة من المواطن نادر ابراهيم الحزاعي الذي يطلب السماح له باستبدال الاشجار الحرجية الى اشجار مثمرة في ارضه ، توصي اللجنة ارسالها الى معالي وزير الزراعة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم الموافقة على قرارها .

اللجنة الادارية

أمين عام مجلس الامة
فاني خير

السيد مقرر اللجنة الادارية

١. الشكوى رقم (١٢٣) المقدمة من المواطن احمد عبد الله الشويات والمواطن احمد مصطفى الشويات بخصوص عدم تقييد محافظ اريد بقرار محكمة العدل العليا حول الغاء توقيف حسان مصطفى الشويات وولده احمد ، حيث قرر المحافظ توقيف المذكورين على الرغم من حكم محكمة العدل حسب ما جاء في الشكوى ، وتوصي اللجنة ارسال الشكوى الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية للتثبت واجراء اللازم .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد فارس النابلسي

هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة ؟ تفضل
شكرا سعادة الرئيس ، اللجنة اول كانت تودي لمعالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وتسمع جوابه ومن ثم تعرض علينا الشكوى بالنتيجة التي توصلت اليها .

سعادة نائب رئيس المجلس

المشكلة هذا يتعارض مع النظام الداخلي ، الان نحولها الى الحكومة ثم نشوف الاجراء المناسب .

موافق المجلس الكريم على هذه التوصية ؟

موافقون

المجمع
السيد مقرر اللجنة الادارية

- ٢- الشكوى رقم (١٢٤) بخصوص اعادة النظر بالقانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٩ م قانون معدل قانون الضريبة الاضافية للفنادق ، وتوصي اللجنة عدم النظر وحفظ الشكوى لان جميع القوانين معروضة على اللجنة القانونية لدراستها .

هكذا من الاجل

| | |
|----------------------------------|---|
| سعادة نائب رئيس المجلس الجميع | هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة ؟ موافقون |
| السيد مقرر اللجنة الادارية | ٢- الشكرى رقم (١٢٧) المقدمة من المواطن الجندي السابق محمد حسين خنيفس الذي يقول في شكواه انه اصيب بمرض في العمود الفقري وقررت اللجنة الطبية تصنيف مرضه بالدرجة الخامسة حيث لم يحصل على راتب اعتلال وهو يظلم بهذا القرار ويطلب اعادة النظر فيه ، توصي اللجنة بحفظ الشكرى وعدم النظر بها . لان الظمن في قرار لجنة التقاعد العسكري يكون امام محكمة العدل العليا ويكون خلال يوم من تاريخ التبليغ . يرافق المجلس الكريم على توصية اللجنة ؟ سعادة الرئيس ، يمكن عارضت اخي فارس فيما طلب ، لكن رجعت للنصوص لتيت موثقه صحيح . اللجنة الادارية قضيا الاقتراحات برغبة هي التي تقول فيها جواز النظر ، لكن في موضوع التسكيات انا اول والنظام يقول ايضا انه يجب بحثها من قبل اللجنة الادارية . لو رجعتنا الى المادة ٢٦ " ونظرنا الى اختصاصات اللجنة الادارية تقول " اللجنة الادارية ووظيفتها تدقيق التسكيات والبيانات الخاصة والعامة التي ترفع الى المجلس ويبحث " يعني كلمة بحث لا تعني بس فقط تدقيق " ويبحث اية مسألة بشأن اي امر له صلة بالادارة العامة " لذلك فيما يتعلق بالاقتراح الاول كان يتوجب برأيي على اللجنة الادارية ان تسأل معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية عن موضوع ان المحافظ استمر بتوقيف أحد المواطنين او اكثر . اما الاقتراح برغبة نعم تحمله فوراً للمجلس والمجلس يقرر بشأنه ما يشاء وشكرا . المادة ١١٧ " حول العرائض في الفصل الخامس عشر تنص المادة " تلخص اللجنة الادارية ما احيل عليها من العرائض وتبين في تقريرها ١- ما يجب ارساله منها الى الوزراء ٢- ما ينبغي رفضه ، فتحن ننظر نبحث الشكرى ولكن اما توصي باحالة الشكرى الى الوزراء المعنيين او توصي بحفظ الشكرى بعد دراستها ونقدم ملخصا للشكرى في هذا التقرير وهذا ما قمنا به . |

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد سليم الزعبي

السيد مقرر اللجنة الادارية

| | |
|--|---|
| سعادة نائب رئيس المجلس الجميع | موافق المجلس الكريم على توصية اللجنة ؟ موافقون |
| سعادة نائب رئيس المجلس السيد مقرر اللجنة الادارية | استمر سعادة المقرر ٤- الشكرى رقم (١٢٩) المقدمة من المواطن سليمان علي محمد بخصوص مشكلته مع شركة الرمال للتجارة والاستثمار ، وتوصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها لصدور حكم محكمة في القضية . هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية ؟ موافقون ٥- الشكرى رقم (١٣٢) المقدمة من المواطن زايد فلاح القوياني ويذكر في شكواه بظلم لحق به في قضية بدائية حقوقية في المحكمة ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها لصدور حكم قضائي فيها . هل يوافق المجلس الكريم على التوصية ؟ موافقون ٦- الشكرى رقم (١٣٣) المقدمة من المواطن اكرم حسين عبد الكريم الخزاعي ، يطلب في شكواه اعادته الى عمله في الدفاع المدني حيث احيل على التقاعد بناء على طلبه بتاريخ ١ / ٨ / ٨٨ توصي اللجنة بحفظها لان التقاعد كان بناء على طلبه . هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية ؟ موافقون ٧- الشكرى رقم (١٣٧) المقدمة من عدد من المواطنين من خريجي كليات المجتمع للمهن الهندسية والتي مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ويحتجون على تقاية المهندسين لعدم قبولهم في فرج الهندسة التطبيقية اسوة بخريجي المعاهد العربية والاجنبية ، توصي اللجنة بحفظها لان القضية مطروحة امام القضاء . هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية ؟ تفضل شكرا سعادة الرئيس ، فيما يتعلق بالشكرى رقم "١٣٧" فيما يبدو ان اللجنة الموقرة ، " توصي اللجنة بحفظها لان القضية مطروحة امام القضاء " . القضاء اصدر ليس فقط قرار واحد وانما قرارات في هذه القضية . محكمة العدل العليا اصدرت قرارات ، القرار الاول بتاريخ |

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد فيسي مدانات

هكذا من الاجل

١٥ / ١ / ١٩٨٦ والقرار كان الغاء قرار نقابة المهندسين المتضمن عدم الاعتراف بخريجي معهد " البوليتكنيك " كمهندسين تطبيقيين ، وطلبت النقابة من وزير الاشغال العامة آنذاك بعدم الاعتراف بهذا القرار ، بعدم الاعتراف بخريجي المعهد كمهندسين تطبيقيين . وقرار اخر اصدرته محكمة العدل العليا ايضا ضد نقابة المهندسين رقم " ٧٦ " بتاريخ ٣١ / ١ / ١٩٨٧ بالغاء قرار النقابة ، ومع ذلك ظلت النقابة مصرّة حتى هذا اليوم على عدم الاستجابة لقرارات اعلى سلطة قضائية في البلاد . المطلوب تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا واعتبار خريجي معهد " البوليتكنيك " مهندسين تطبيقيين مع منحهم كافة الامتيازات التي يتمتع بها زملاؤهم المهندسين الاخرين على اختلاف اختصاصاتهم الاعضاء في نقابة المهندسين . جدير بالذكر ان خريجي المعهد جميعا موزعون في الشركات ، شركة البوتاس ، والاسمدة ، وزارة التربية والتعليم ، وزارة التعليم العالي ، وزارة الاشغال ، امانة العاصمة ، في حين يعمل خريجو معهد " شمس " البريطاني الذي يدرس ثلاث سنوات مثل معهد " البوليتكنيك " عندنا بين سنة ٨٠ - ٨٤ ، يدخلوا في الجيش برتبة ملازم اول مثلهم مثل المهندسين العاديين ، وكذلك معهد " فاخروخ شوليه " في المانيا الغربية التي معترف بشهادته كمهندسين تطبيقيين . ما اريد ان اؤكد عليه بان القضاء قال كلمته فيما يبدو اخوانا في اللجنة الادارية سهرنا عن ملاحظة هذه المسألة ويعتبروا ان القضية ما زالت امام القضاء . في الواقع القضاء قال كلمته وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد لهث شهبيلات

شكرا ، اخ لهث
بسم الله الرحمن الرحيم ، فيما يخص قرارات محكمة العدل العليا هي قرارات تنطبق على مقيم الدعوى وليس على الموضوع بعموميته . اذا رفع احد دعوى بامر وحكم له فيحكم له ويطبق الجميع بما فيهم نقابة المهندسين والنقابات الاخرى ذلك القرار ، وهذا القرار لا يعني ان ينسحب الموضوع على جميع من هم مثله فقط لانهم تخرجوا من نفس الكلية . التخرج من الكلية وقبول الكلية وعدمه هو امر بين النقابة وبين وزارة التعليم العالي ، والان هو اصبح كليا من اختصاص التعليم العالي . فاذا جاء من التعليم العالي بالمعادلة فان نقابة المهندسين تدرس الامر

وتتظر فيه . والاعتراف ايضا بالجامعة او الكلية ليس اعترافا ادبيا ، انها هو اعتراف ثانوي لان الاعتراف بكلية ما او معهد علمي يكون له اسس وهناك هيئات عامة تراقب هذه الاسس . بحيث هنالك بعض الجامعات او الكليات التي قد يكون معترف بها في عام او في عام اخر ثم في العام الذي يليه يسقط الاعتراف فيها لان مختبراتها ليست على قدر اللازم او لان اساتذتها ليسوا على قدر اللازم . لذلك ما اريد ان اقول ان الموضوع بعموميته هو لدى وزارة التعليم العالي بان تقرر مناهج مقبولة لكي تقبل في نقابة المهندسين وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد عبد اللطيف عربيات

الدكتور عبد اللطيف عربيات
شكرا . حقيقة الموضوع يتعلق بمعادلة الشهادة وليس بقرار المحكمة كما قال الاخ لهث . المعادلة لدى وزارة التربية والتعليم سابقا ووزارة التعليم العالي حاليا ، والمعادلة ثلاث سنوات والمعاهد التي ذكرت هي معاهد متخصصة تأخذ سنة اولى قبل الثلاث سنوات فهي اربع سنوات ، والهندسة التطبيقية موجودة في العالم مدة اربع سنوات في نظام بلدنا . ولهذا ارى تحويل الموضوع وسؤال الحكومة لتجيب وزارة التعليم العالي بالتعاون مع النقابة لايجاد حل لهذا الموضوع . هذا موضوع درس بالتفصيل ومحكمة العدل العليا الفت القرار ولم تبني قرار المعادلة ، فاقترح تحويل الموضوع للحكومة للاجابة عليه موقف الحكومة ووزارة التعليم العالي من هذا النوع من الشهادات ومساواتها او عدم مساواتها وقبول العذر او لا وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد الامين العام
سعادة نائب رئيس المجلس
السيد مقرر اللجنة الادارية

الان من يوافق على تحويل هذه الشكوى للحكومة ؟
" ٣٢ - صوتا
وتحول الى الحكومة . الشكوى رقم " ١٤٣ "
٨ . الشكوى رقم (١٤٣) المقدمة من المواطن وليد موسى القطناني والذي يذكر في شكواه انه اصيب برض خلال خدمته واجريت له عملية جراحية واصيب بجملطة في الساق اليسرى وبعد انها خدمة العلم سنة ١٩٨٥ م وحتى هذا اليوم لم يجد عملا توصي اللجنة بحلها وعدم النظر فيها لانها عامة متعلقة في مشكلة البطالة .

هكذا من الاعمال

سعادة نائب رئيس المجلس السيد احمد الكلاوين

هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة ؟

سيدى الرئيس . هذه ليست قضية عامة لان كل الابواب سدت في وجهه، لم يجد عمل لانه اصيب في ساقه من جراء وجوده في العمل او خلال وجوده في العمل فلذلك الاصل ان تكون قضية خاصة مثل قضية عامة .

هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها ؟

الموافق يرفع يده رجا .

موافقون

٩. الشكرى رقم (١٦٢) المقدمة من المواطنة نجاح يوسف دخل الله (المؤهل اول اعدادي) تطلب تغيير كتاب تعيينها من مستخدمة الى وظيفة اخرى ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها .

هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة

موافقون

١٠. الشكرى رقم (١٦٣) المقدمة من المواطنة زكية خضر - من سكان الوحدات بخصوص زوجها المسجون في قضية مفدرات ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها .

موافق المجلس الكريم ؟

موافقون

١١. الشكرى رقم (١٦٨) المقدمة من المواطنة اديبة توفيق محمد ابراهيم التل والتي تطلب العودة الى وزارة التربية والتعليم بعد ان قدمت استقالتها ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها .

موافق المجلس الكريم ؟

موافقون

١٢. الشكرى رقم (١٩٤) المقدمة من المواطن فايز سعد المومني حيث يذكر في شكواه بأنه تقدم بطلب عمل في المنطقة الحرة في العقبة وقد تم التنسيب بالمرافقة على مجموعة من الاشخاص وكان هو من ضمنهم الى مدير عام مؤسسة المناطق الحرة وعلى الرغم من انه هو الوحيد الذي يحمل شهادة الثالث ثانوى استبعد من التعيين ، توصي

اللجنة ارسال الشكرى الى معالي وزير النقل .

سعادة نائب رئيس المجلس السيد مقرر اللجنة الادارية

هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقون

١٣. الشكرى رقم (١٩٥) المقدمة من المواطن مصطفى ابو مباله الذي يطلب الافراج عن رخصة متفجرات ويحمل ترخيص رسمي من دولة رئيس الوزراء والجهات الرسمية ذات العلاقة ، وفوجيء بأمر ايقافه عن العمل وعجز الرخصة سنة (١٩٧٤) ، باجراءات ، عرفية وامنية كما يقول ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها .

تفضل معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية .

سعادة نائب رئيس الوزراء معالي نائب رئيس الوزراء

المناطق الحرة تابعة لمعالي وزير المالية وليس لمعالي وزير النقل .

تحول لمعالي وزير المالية الشكرى رقم " ١٩٤ " موافق المجلس الكريم ؟

موافقون

الشكرى " ١٩٥ " هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها ؟

تفضل

سعادة الرئيس ، هذا الشخص منح تصريح للاستيراد والتصنيع من اواخر الخمسينات وهو معروف ومن الذين كان لهم دور في الفترة السابقة بتأمين هذه المادة صناعة احيانا واستيرادا اخرى وكان يضع هذه المتفجرات في شركة الفوسفات ويبيعها من الجهات الامنية ويمراقبة الاجهزة الامنية تماما . ولا ادري اذا كانت الجهات الامنية تستطيع ان تضبط هذا العمل ، فلعله يستطيع صناعة هذه المادة للاستفادة منها في المتفجرات في الكسارات وفي الشركات او المواطن التي يمكن الاستفادة منها . يعني ارى ان محال على وزارة الداخلية لدراستها .

الدكتور احمد العبادي

الحقيقة موضوع المتفجرات موضوع في غاية الخطورة والاهمية ، واعرف ان الكسارات وان موضوع المتفجرات اذا وقع بأيدي الناس موضوع في غاية الاهمية والخطورة . وفي كثير من الحالات في خلال خدمتي بالشرطة خدمة طويلة ، كانت تتم هنالك كثير من حالات فقدان كميات

هكذا من الأهل

من المتفجرات بين حين وآخر . وتخيّلوا معي ان تفقد كمية من المتفجرات وتقع بأيدي بعض الناس الذين يريدون العبث بامن هذا البلد والذين يريدون الاساءة للناس . وبالتالي فأنتي ارى الاصح الموافقة على توصية اللجنة الادارية وترك موضوع المتفجرات بالذات وامور خطيرة الى الدولة وامن الدولة وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة الادارية بحفظها وعدم النظر فيها ؟ ما دام صار فيها رأيين بدنا رأي المجلس .
عد الاصوات . رجاء الاخوة الموافقين على حفظ القضية رفع ايديهم لانه بدنا نعد . هذه نقطة مهمة للحفاظ على قانونية كل شغل نعملها . السؤال هل يوافق المجلس الكريم على حفظ الطلب المقدم من المواطن مصطفى ابو مباله الذي يطلب الاقراج عن رخصة متفجرات ويحمل ترخيص رسمي من دولة رئيس الوزراء والجهات الرسمية ذات العلاقة وفوجي . بامر ايقانه عن العمل وحجز الرخصة سنة ١٩٧٤ . وتوصية اللجنة بالحفظ وعدم النظر . لو سمحتوا الموافقين على الحفظ وعدم النظر يرفعوا ايديهم .

السيد الامين العام

" ١٦ " من " ٤٥ " هل يوافق المجلس الكريم على تحويل الشكوى الى معالي وزير الداخلية ؟ موافقين وتحويل لوزير الداخلية .

تابع السيد المقرر

السيد مقرر اللجنة الادارية

١٤ . الشكوى رقم (١٩٧) المقدمة من عدد من السجناء الذين سجنوا باحكام عرفية ويطلبون الاقراج عنهم ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها لعدم معرفة اسباب سجنهم وصدر احكام ضدهم .
الاسباب غير معروفة في الشكوى قد تكون اسباب غير سياسية والاسماء غير الواردة .

سعادة نائب رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة ؟ هل يوافق المجلس الكريم على تحويل هذه الشكوى للجنة الحريات العامة ؟ لانها هي تتولى الموضوع مع الحكومة ونحن نريد عنها ولا نريد ان نقاتل الناطور . من يوافق على تحويل الشكوى للجنة الحريات العامة ؟
تفضل .

السيد محمد ابو فارس

لو كان الامر متعلق بامر سياسي لكان ذلك لكن اللجنة الادارية تصرح انها لا تصرف الاسباب وراء هذه القضايا . فلا يجوز ان تحول للجنة الحريات العامة لان هذا امر غائب عنها وليس من اختصاصها وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة .
سعادة الرئيس ، الشكوى فيها غموض وعدم وضوح وهكذا كانت التوصية بحفظ الموضوع وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد مقرر اللجنة الادارية .
الشيخ محمد العالونه .
بسم الله الرحمن الرحيم ، ارى ان تماد اللجنة الادارية وأن تتبين من الازمات ، واذا كانت هناك اسباب وجهية فلا بأس من البحث فيها وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد مقرر اللجنة الادارية .
تفضل .
الاسباب في الشكوى لم يذكر المواطن أو المواطن لم يذكر الاسباب وانما مستخدمين باحكام عرفية وكتبوا اسماؤهم فقط مع التوقيع وبالتالي لا يستطيع ان يعرف الاسباب .

السيد احمد الكفاوي

على اللجنة ان لا تقبل طلبات الا اذا كانت موثقة بأسماء . يعني التوثيق رسمي حتى تنظر فيها اللجنة .

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد سلامة القويوي .
تفضل .
على اللجنة اما أن تسأل ذوي العلاقة عن السبب تمهيدا اليهم لتسألهم واما ان تسأل الحكومة وبماكان الحكومة ان تجيب عن اسباب سجنهم وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس

الان نعسم الموضوع رجاء . الان فيه رأيين أما ان نحولها للجنة الادارية أو نحفظ الشكوى وعدم النظر فيها . من يوافق على حفظها وعدم النظر فيها ؟ لعدم وضوحها ؟ عد الاصوات . ونحفظ الشكوى .

السيد مقرر اللجنة الادارية

١٥ . الشكوى رقم (١٩٨) المقدمة من عدد من المواطنين العاملين في بلدية اريد كسائتين ويطلبون تحويلهم من المياومة الى الراتب المقطوع ليستفيدوا من التأمين الصحي كما يقولون ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها لان التحويل من المياومة الى الراتب المقطوع متعلق بالانظمة والقوانين .

هكذا من الأهل

| | |
|--------------------------------------|---|
| سعادة نائب رئيس المجلس الجميع | هل يوافق المجلس الكريم على التوصية ؟ موافقون |
| السيد مقرر اللجنة الادارية | ١٦. الشكوى رقم (١٩٩) المقدمة من عدد من المعلمين في لجنة تصحيح الكيمياء والذين يطلبون تشكيل نقابة للمعلمين توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر لان دولة رئيس الوزراء طلب من معالي وزير التربية والتعليم العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة بهذا الامر . موافق المجلس الكريم ؟ موافقون |
| سعادة نائب رئيس المجلس الجميع | ١٧. الشكوى رقم (٢٠٢) المقدمة من الذين ابعدها من سجون الاحتلال ودخلوا الاردن بإرادة ملكية سامية في ٢٠ / ٧ / ٨١ يطلبون ان تصرف لهم وثائق تثبت شخصياتهم ، توصي اللجنة ارسالها الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية . |
| سعادة نائب رئيس المجلس | هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة ؟ تفضل الشيخ عبد العزيز جبر . |
| السيد عبد العزيز جبر | بسم الله الرحمن الرحيم ، الحقيقة ان هذا الموضوع مطروح على لجنة فلسطين والاراضي المحتلة وهو قيد الدرس الان وستقدم فيه قرارها ان شاء الله . |
| سعادة نائب رئيس المجلس | شكرا . هل يرى المجلس الكريم تأجيل هذه الشكوى الى حين تقديم لجنة فلسطين تقريرها للمجلس الكريم ؟ على كل انا ارى ان تحول لمعالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ، وليس هناك اي اشكال . موافق المجلس الكريم ؟ موافقون |
| الجميع السيد مقرر اللجنة الادارية | ١٨. الشكوى رقم (٢٠٩) المقدمة من المواطن جمال رشدي والذي يطلب عملا ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها لانها مشكلة عامة متعلقة بالبطالة . |
| سعادة نائب رئيس المجلس الجميع | هل يوافق المجلس الكريم على حفظها ؟ موافقون |
| السيد مقرر اللجنة الادارية | ١٩. الشكوى رقم (٢١٢) المقدمة من المواطن فيصل خضر عباس |

| | |
|--|--|
| سعادة نائب رئيس المجلس الجميع | الاخرس والذي يطلب الغاء قرار حكم من محكمة بداية الزرقاء ، توصي اللجنة بحفظها وعدم النظر فيها لصدر حكم من محكمة نظامية . موافق المجلس الكريم ؟ موافقون |
| السيد مقرر اللجنة الادارية | ٢٠. الشكوى رقم (٢١٣) المقدمة من المواطن نادر ابراهيم الخواصي الذي يطلب السماح له باستبدال الاشجار المرحجة الى اشجار مثمرة في ارضه ، توصي اللجنة ارسالها الى معالي وزير الزراعة . هل يوافق المجلس الكريم ؟ موافقون |
| سعادة نائب رئيس المجلس الجميع | (٨) اية امور اخرى مستعجلة يقرر المجلس بحثها . |
| السيد الأمين العام سعادة نائب رئيس المجلس | الان فيه معنا نصف ساعة تأخذوا حريتمكم فيها . خلتنا نسجل على الدور . ابو سليم سجل الاسماء الله يكرمك . تفضل دكتور عبد اللطيف عرييات . |
| السيد عبد اللطيف عرييات | إذا سمح رئيس المجلس ان تذكر بالمادة " ١١٩ " جميع الشكاوى التي بحثت ان يجاب عليها بالمعنيين . المادة " ١١٩ " تقول " يرسل رئيس المجلس الى مقدم العريضة بياناً بما تم في امرها " فاذا ذكر بذلك . |
| سعادة نائب رئيس المجلس | سوف نلتزم بهذا ان شاء الله . الساعة الان الرابعة الاربعاء في الساعة اربعة وربع توقف النقاش . رجاء الاختصار في الكلمات . الاسماء هي سعادة الاخ نايف الحديدي ، الشيخ عبد المنعم ابو زنت ، سعادة الاخ نواف الخوالدة ، سعادة الاخ محمد العلاونة ، الشيخ احمد الكفارين ، عبد الله الزويقات ، سليم الزعبي ، محمد ابو فارس ، عبد العزيز جبر ، سعد حدادين ، جمال الخريشا ، مطير البستنجي ، بسام حدادين ، محمد درود ، الدكتور احمد العبادي ، احمد الكوفي ، محمد الحاج ، فؤاد الخلفات ، الدكتور علي الخوامدة ، ابراهيم خريسات ، عبد الحليظ بريزات ، عيسى مدانات ، جمال حداد . مع الاحترام وحفظ الالقاب . |
| السيد نايف الحديدي | مين ما ذكر اسمه يا اخوان ؟ الدكتور احمد عتاب ، الشيخ ذيب انيس . نبدأ الان سعادة النائب نايف الحديدي . بسم الله الرحمن الرحيم ، ارجو من الاخوة الكرام استنكار التهديدات |

هكذا من الأهل

الأمريكية والإسرائيلية التي توجه بشكل مستمر إلى الجمهورية اللبنانية، المظاهرات التي تحمل في طياتها عدوانية جديدة وتحريف لسلل الدول العربية المنصب الآن على هجرة اليهود السوفيت .

ثانياً ، أرجو من المجلس الكريم أن يهنيء المجلس التشريعي في جمهورية ناميبيا ، البلد الذي كان وجهاً من أجل استقلاله .

ثالثاً - إسرائيل كما ترون وكما تسمعون نوابها لا تتجه للحل السلمية ، كل الأعمال التي نسميها هدفها زعزعة استقرار الأمة العربية قاطبة ، تتهدد وتتوسع وقد علمتنا التجارب أن الهدوء عادة يسبق العاصفة . دعونا على الأقل أن نجهز أنفسنا بشكل مريح في الداخل ونوجه أعلامنا إلى الحركة التي اتوقع أن توقفها الآن يعتمد على الاجرة التي ستطور نتائجها يوم غد وأن غدا لناظره قريب . أقول لكم سلفاً فسروا كيفما تفسروا أن الصلاة خير من النوم . قول أيام قال أحد وزراء إسرائيل وأظنه وزير الخارجية كيف تريد منا الولايات المتحدة ووزراء خارجية " بيكر " أن نجيب على استئثارها بهذه السرعة والبنادق مصوبة إلى رؤوسنا ؟ بعد أربعين سنة يقول هذا الكلام تصوروا بعد أربعين سنة . كيف نصدق ذلك !! وكيف نصدق أنهم يتنازلون عن شبر واحد !! . وهم قد بدأوا بالأمس ببناء " ٤٠٠٠ " بيت في القدس الغربية . أن العرب الآن يدون أيديهم للسلام ولكن في الأيام المقبلة وفي خضم التغيرات الدولية يجرؤ أن هذه المقولة لم يجرؤ أي إنسان عربي أن يناقش بها حتى ولو مات . نضال الشعب المؤمنة بمداولة قضيتها لا يحدد بزمن ولا ينتهي بعشرات الشهداء ، كفانا بكاء مدة " ٤٢ " عاماً . أحياء الجبهة الشرقية أحد الجهود العملية والفاعلة وعليها أن تطالب الأمة العربية بهذا التعاون والعمل بكل ما آتانا الله من قوة بوقف ما يجري بين العراق وسوريا وخاصة في هذه القضية . تريد الاتحاد مع الدول العربية الصديقة كلها ، أن شاء الله كلها ستكون صديقة .

رجاء الاختصار لنعطي المجال للآخرين .

والله كلهم ملهيات برأيي الشخصي .

مشروع المديونية الذي تقدمت به ثني عليه وحتى نأشر بالعمل يحتاج

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد نايف الحديدي

هذا المشروع إلى لجنة من الآخرة والزملاء لا يقل عددها عن خمسة عشر نائباً علماً بأن هذا المشروع لا علاقة له بالفقراء إطلاقاً ولن يجري الاتصال إلا مع الموسرين (أكرر مع الموسرين والمشتريين) وستوضع له تعليمات كما وكرر أن لا علاقة له إطلاقاً بالمسؤولين عن المديونية وتبعاتها والآثار والعواقب التي لا يمكن السكوت عنها . انني وأثق وقادر أن أقوم بهذا المشروع لو عدي لكنني أجبرت على التعاون لأن الله سبحانه وتعالى أمرنا به (بسم الله الرحمن الرحيم وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)

الموازن والمطالبات والمواصلات

عدادات المياه - عدادات الكهرباء ، البضائع السائلة على اختلافها . الاعلاف وقصة الإعلاف يعترف بها الموظف المسؤول والمشتري إجراء الغاز الناقصه وأوزان البنزين الآلات وقطع السيارات والآلات الزراعية والملاص والزيت والغلات وغيرها معظمها لا يطابق المواصفات المواد الغذائية التي تباع بعد انتهاء تاريخها وغير ذلك أشياء كثيرة سنذكر عنها حين الاجتماع الذي سيخصص للأسعار .

الأسعار

لماذا يعطي التجار أرباحاً تزيد عن ٢٢٪ - ٣٠٪ . أن الأسعار دون رقبته وتختلف عنها من مكان إلى آخر وكثيراً من السلع مكومة بانتظار ارتفاع الأسعار هذا مع العلم أن معظم المواد المدعومة تهرب إلى الخارج وخاصة الاعلاف والسكر (سيتم إلى مجلسكم الموقر تقرير مفصل) لكنني أريد أن أبين هنا شيئاً عن الشاي الذي زاد سعره باعتباره دخل حديثاً إلى المملكة وأصبح غالباً من منشأ حيث ارتفع من ٢١٥ م - ٢٥٠ خلال مدة أقل من شهر وذلك كدليل واضح دافع على أن الارتفاع بدون حق وأن المسؤولين عن ارتفاع الأسعار يجب أن يثبوا أمام العدالة هم والأشخاص المسؤولين عن نقص المقاييس والأوزان والمواصفات وخاصة جماعة الاعلاف وهذه المناسبة أيضاً فإن الحكومة مشكورة مساعده أهل الجنوب أنا أذكر أن الوضع خطير ويحتاج إلى عمل فعال وليس لدينا وقت للكلام .

هكذا من الأهل

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد نايف الحدييد

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد نايف الحدييد

سعادة أبو طلال لو سمعت اخذت " ١٠ " دقائق .
إذا يمكن يمرر على النواب حتى يستوفوا لان هذا معبأ بتاريخ ٨١/١٠
بعد ان غلي الشاي يبعوه في السوق يا اخوان .
اخذت يا أبو طلال " ١٠ " دقائق من نصف ساعة . لانه فيه زملاء اخري
خلينا نقضي نصف ساعة للفائدة شو عليه !! احنا نجيب لكم نقاط
اساسيه وحساسة .
المحروقات
ان تبادل المنتجات البترولية بيننا وبين العراق بعد التوقيع على الوحدة
الاقتصادية هو ذروة الوحدة وعلى الاردن ان يحاول الدخول مع العراق
بمباحثات هدفها مصلحة الطرفين كما اننا بالمستطاع ان نربط وحدات
الكهرباء العاملة بواسطة الغاز في حقول الغاز بالريشه مع العراق .
السيد الرئيس

من تقرير الاداره السنوي الثالث والثلاثون والميزانيه العموميه لعام ٨٨
وتركيبه اسعار المحروقات لشركة مصفاة البترول الاردنيه المساهمه
المحدوده اعتبارا من ٨٩/٤/١٦ اجد في الواقع ان الفرصه متاحه بعد
تقييم الامور لتخفيض اسعار الغاز والكاز والموال ووهن الممكن جدا
البنزين العادي دون تفرقه بين من يشتري في عمان او النقيه او اريد
وكذلك الامر ينطبق على زيت الوقود الذي يباع الى المصانع بعد والى
الافران والمطاعم وغيرها بسعر آخر . كما ان تسب التعويض للمحروقات
شيء لا يذكر ويحتاج الى مراجعه .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد نايف الحدييد

يا اخ ابو طلال رجاء ما بقي وقت لا استطيع ذلك المعذرة .
يا اخوان " ١٢ " دقيقه يا اخ احمد من وقتك لشعبك غالية عليه !!
خليك تقعد لنص الليل يا احمد . ارجوك لا تقاطعني
تنظيم النقل بيننا وبين الدول العربيه المجاوره والسيارات الشاحنه
والبرادات

اعطي ملين فقط حتى لا اطيل عليكم ويحتاج احمد عويدي العبادي
١- بيننا وبين مصر

(أ) اعتبارا من ١ / ٣ / ١٩٩٠ يدفع الاردني ٢٠٠ جنيه مصري
بدلا ١٥ جنيه

(ب) ٥٥ جنيه للمرور وهذا شيء جديد

(ج) ١٠٢ جنيه للمباراة

(د) ١٩٠ دولار لشركة الجسر العربي فرع التوزيع بدل ذهاب وأياب
(حيز)

(هـ) المصري يدفع في الاردن ١٠ دنانير

(ز) كل تأخير عن ما هو مذكور بالتريكتكت يدفع السائق الاردني
عشرة دنانير يوميا بينما المصري يدفع دينار واحد

٢- بيننا وبين قطر

(أ) يدفع الاردني بدل الحصول على الفيزا من قطر ١٥٠ ريال

(ب) بعد المرافقه على دخوله لقطر يدفع ثمن الفيزا للسفاره القطريه ٤٤
دينارا بدل ٤ دنانير

المتقاعدين العسكريين

الحكوميه دعمت مشكوروه المؤسسه الاستهلاكيه العسكريه والموسسه
الاستهلاكيه المدنيه . انتني اري ان من حق هؤلاء الناس الذين قضوا
حياتهم في الدفاع عن هذه المملكه ان تدعمهم الدوله بكفالاتها ليتمكنوا
من اخذ مليوني دينار من مؤسسه الضمان الاجتماعى حتى يفلوا على
ارجلهم ويشروا مؤسساتهم القائمة بافواج جديده من زملائهم المتقاعدين
الاكفاء .

الصيارفه . وهذه اخر نقطة

ليس من العدل والاتصاف ان يبتى هذا التظاغ الذي يشغل الف موظف
محكوم عليه باوامر الدفاع مع انها الغيت ، اذا كانت الامور سائيه في
العهد المنصرمه اذا صح هذا التعبير فان المسؤول ليس قطاع الصيارفه
الاداري ما اذا اقول لكنني اقول ما اريد ان اقله عندما تبدأ بالتوجيه
الاكيد الى ما حدث من مجاوزات واستهتارات وعدم مخافه الله .
الصيارفه اماننا الان ابرياء من كل تهم حتى تثبت ادانتهم وانا متأكد ان

هكذا من الأهل

جرت الامور كما ينبغي لها ان تجري قلن قلت اي انسان من العقاب .
وللعذالة يجب ان يفتح المجال امامهم لممارسة اعمالهم لا ان ينتظروا حتى
ير قانون تنظيم اعمالهم بمراحله القانونية . ان انتظار هؤلاء الناس فترة
طويلة سيهدم حياتهم وحياة أسرهم والعاملين معهم وهذا لا يرضي ربه
الله والعدل الذي ينشده لكل مواطن .

بسم الله الرحمن الرحيم

اتامرون الناس بالبر وتنسون انفسكم وانتم تتلون الكتاب افلا تفلنون .
صدق الله العظيم

وارجو من الاخوة ان تعطيني وقتا لبلدنا واخواننا وفقرا خا لا ان تسرع .
نصف ساعة غير كافي بان يشكو كل انسان مواجهه غير كافي يجب
ان نقفي الله لاننا اقمنا وتقدمنا الى خدمة هذه الامة . والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته

شكرا . الدكتور احمد العبادي ورجاء الاختصار

حقيقة لم يبق لي وقت كثير انما هناك نقطتين وددت ان احدث عنها .
الاولى تتعلق بالخدمات التي يجب تقديمها الى الاحياء التابعة لمرج الماء
وايضا في وادي الزهراء - منطقة عراق الامير وايضا موضوع التنمية
وقراها وقد قدمت ذلك مفصلا لمعالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية
واملي بالله ان تأخذ بالاعتبار وبالتالي لا داعي للذكرها .

وهناك نقطة اخرى حقيقة انه برزت على الساحة الاردنية في الايام
القليلة الماضية كثير من الصراعات بين التيارات المتضاربة والتي تزد
كل واحدة من هذه التيارات ان تحقق مكاسب سياسية ولو على حساب
الوطن والشعب . ويكمن في هذا الصراع بطبيعة الحال اجهاد
للاقتضاة المباركة ومحاولة واد لجهود منظمة التحرير الفلسطينية
السلمية بالإضافة الى النية الواضحة لتسلف الوحدة الوطنية والسعي
لعدمير المنجزات الوطنية لهذا الشعب في هذا الوطن وزعزعة امنه
واضعاف مؤسساته .

ان اسرائيل حقيقة حريصة على تلجير الاوضاع في الاردن وزعزعة امنه
واستقراره ووحدته الوطنية لان هذه وسيلة سمع البها طويلا لاجهاد

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد احمد عويدي العبادي

الاقتضاة المباركة والتأمر على الاردن وفلسطين كليهما على حد سواء
وعلى ابطال الحجارة . وان اصحاب الفكر الذي لا يتلق وعقيدة هذه
الامة ولا تراثها وهم يتصارعون على مكاسب هي من نسج الخيال ، انما
يشير اليهم الشعب انهم يتحركون بايحاء من خارج البلاد وهم بذلك
يساعدون الصهيونية بطريقة او بأخرى بمخططاتها هذه عرفوا ذلك ام لم
يعرفوا . فليثق الله اولئك الباحثون عن الامجاد الوهمية على حساب
الشعب وراحته وانجازاته ووحدته الوطنية وعلى حساب الشعب وراحته
وانجازاته ووحدته الوطنية وعلى حساب الاردن والاقتضاة والقضية
الفلسطينية . وليعلموا ان اضطراب حبل الامن في الاردن هو من احسن
الوسائل لقمع الاقتضاة المباركة ومن احسن الوسائل التي تؤدي الى
الاسامة الى هذا الوطن وشعبه . وليعلموا انه لا يحظى باحترام الناس
اطلاقا وشعبنا اعظم وعيا من تأمر المتأمرين وسعي الباحثين عن مراكز
اجتماعية عن ارتداء الثوب الوطني المخادع المنسرج بالمأرب الشخصية
وتنفيذ المخططات الاجنبية والاقتضاة من هذا الشعب الطيب الذي يرفض
مثل هذه الاجتهادات .

ومطالوب من الحكومة ايضا توعية الشعب بكل هذه المكائد حتى لا يقع
ضحية لها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

شكرا سعادة الشيخ عبد المنعم ابو زنتل . باختصار يا شيخ

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد عبد المنعم ابو زنتل

بسم الله الرحمن الرحيم

اولا : لقد اطلع صدورنا اليوم العفو عن سبعة وعشرين متحرما سياسيا ، وانى لا شكر جلالة الملك على ذلك
العفو ، داعيا المولى عز وجل ان يريه الحق حقا ويرزقه اتباعه ويريه الباطل باطلا ويرزقه اجتنابه وان
يرزقه للحكم بما انزل الله .

وانى لارجو من دولة السيد الرئيس والحكومة السعي الدؤوب للاكراج عن بقية المحكومين والمعتقلين
السياسين ، حتى تتم فرحة الشعب باحتضان ابنائه وقمع دموع الاطفال والامهات الكاالى بمندبل العفو
الكرنم والاكراج القريب وبذلك سنشعر اننا اعضاء أسرة واحدة ضمن امة واحدة ، وبخاصة ايام هجمة العدو
الشرسة على اهلينا غربي النهر واطماعه التوسعية شرقي النهر
انا يوم ٢٤ / ٢ / ١٩٩٠ في الصحف ان المؤسسة الطبية العلاجية رفعت الى الحكومة مشروع نظام

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

تأمين صحي جديد يشمل جميع الموظفين مدنيين وعسكريين ومن حقهم ان اتسأله بحيرة وقلق : لذا التأمين الصحي خاص بالموظفين فقط : وبقية الشعب يظل محروما من التأمين الصحي .
الا يصدر ذلك النظام الصحي المجتمع الى طبقات : زيد يردن وعصرو لا يردن وسيؤدي ذلك الى افراز طبقاتية بغضبة بين افراد الشعب الواحد . ومن ثم ستحكم تلك الطبقة المقيمة بالاعدام على الثقة بين الراعي والرعية . ويكون المستفيد الاول العدو الذي يتربص بنا رب المتن .
لذلك ارى من بعد النظر والحكمة في القيادة والحيطة ان نتعاون مع عشر السلطين التشريعية والتنفيذية على التحرر من قيود واشراك تلك الطبقة البغيضة ولذلك فلتل لقل الله عز وجل " ان الله يأمركم ان تردوا الامانات الى اهلها ، واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل " وقول الله سبحانه " اعدوا هو اقرب للثغوى " وما يعمق بطور الطبقة بين افراد الشعب ان تباع الوحدة السكنية للمسكن في مدينة ابي نصير بثلاثة عشر الفا وخمسمائة دينار . وتباع في المقابل للمدني بثمانية وعشرين الف دينار . ورب قائل من اشياء المثقفين خارج المجلس الكريم يقول : تلك الميزات تعتبر عطايا الجند خاصة بهم ولهم . فارد على ذلك الظلم الطبقي الفا عطايا الجند تكون من الفئات التي يحوزها المجاهدون من العدو اثناء الجهاد .

لذلك اهاب بدولة الرئيس والحكومة حسم هذه الامور تحقيقا للمدلل والمساواة بين المواطنين .
كما اطالب بتخفيض الفوائد الربوية المحرمة عن اخواننا في التطوير الحضري ومدينة ابي نصير .
واذكر دولة الرئيس والحكومة بهدي سيدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : " كلكم راع وكلكم مسؤل عن رعيته " وان الله تعالى سيسألك وسيحاسبك يا حكومة على كل قلوس روى " ومن يحمل مثقال ذرة شرا يره "

يوم الاحد بتاريخ ٤ / ٣ / ١٩٩٠ م وقع حادث حريق مرووح في منطقة بدر من حي زوال بسبب اندجار انهرب غاز فمات الطفل حرقا وكذلك مات الاب والزوجة حرقا ، وقلعت عين والده المرحوم بسبب الاندجار اقترح : توفير سيارة اطفائية وسيارة اسعاف في كل حي حفاظا على ارواح المواطنين وممتلكاتهم .
واذا الخزانة لا تتحمل نفقة ذلك الواجب الانساني فاقترح ان يجمع من كل أسرة دينار لشراء سيارة الاطفائية والاسعاف . وتغطي الحكومة نفقات استعمالها .

صحيفة المحرر العدد ١٠٢ - تاريخ ٦ شباط ١٩٩٠ م
ذكرت ان أحداث الجذب في نيسان ٨٩ كان يلق زواجا الموساد الاسرائيلي ويدعم من امريكا .
اجل : ولم يدرك هؤلاء العملاء ليس لدينا في اردن الحشد والرباط يد تحركها الموساد الاسرائيلية وامريكا الاستعمارية ولم يدرك هؤلاء العملاء ان الجذب يمثل بوابة المدينة المنورة خط الدفاع الاول من مهبب النورخي الامين . لذلك اهاب بالحكومة ان تنسج تلك الصحيفة الحسيلة الحنون من

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

ان تطأ ارض الاردن الطهور وفي الختام اشكر دولة الرئيس والحكومة وشركة الكهرباء على توصيل الكهرباء لي الامير راشد في داركا الجنوبية وحي القوسية بوادي عبلون .

والسلام عليكم

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد احمد الكوفحي

شكرا . الدكتور احمد الكوفحي ويبدو من الوقت انه اخر المتكلمين
١- بسم الله الرحمن الرحيم ، سأوجز ان شاء الله باختصار وليس فيها مطلب يكلف الحكومة شيئا من مال . " ١٠٠ " متر مربع يعطى لكل وحدة في المخيمات يسمح لهم بالبناء فوقها حتى يستوعبوا الابناء والاسرة الكبيرة .

٢- اقامة دورة مكشوفة لحملة الفشة الخامسة في اربد للحصول على الفشة السادسة لتغطية المعجز عند معالي الوزير (١٨٠٠) سائق فشه سادسة .

٣- اعطاء فسحة ساعة من اجل الصلاة يوم الجمعة في المؤسسات التي تداوم يوم الجمعة ، المؤسسة الاستهلاكية بشكل خاص .

ايجاد مصليات في كل المؤسسات والدوائر والفرش كله على حساب الجيب الشخصي ولا يكلف الحكومة شيئا .

٤- اعادة النظر في احتساب النقاط في ديوان الخدمة المدنية واعطاء الالتمية نسبة لا تقل عن ٢٠ ٪ ، والتفريق بين من كان عاملا في الخارج او عاطلا عن العمل عند احتساب النقاط .

٥- ايجاد حل لحملة الصحافة والاعلام والجغرافيا التي مضت ، حتى الذكور منهم ، على تخرجهم عدة اعوام وشكرا .

الاخ نواف الخوالدة

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد نواف الخوالدة

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الرئيس

الكل يعرف ان هذا البلد مر وير يظروف اقتصاديه صعبه علما باننا كنا قبل ذلك برغد من العيش . جعل كثيرا من ابناء هذا البلد يجني ثروة في ظل الاوضاع الاقتصادية السائدة في ذلك الحين .

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

من هذا المنطلق فان أبناء هذا البلد مدانون لهذا الوطن في ظل هذه الظروف الصعبة. وثبات انتمائهم عملا لا قولا وذلك من خلال فتح باب التبرع من الشركات ومن اصحاب رؤوس الاموال والموسرين . بعمل انتمائهم لدعم الاقتصاد الوطني وقد مرت ظروف سابقة تتسابق فيها اصحاب رؤوس الاموال والشركات والمواطنين للتبرع . فأبناء هذا البلد مشهود لهم بالشهامة والمواقف الرجولية .

كما انني اهيب بزملائي النواب بالاقتراف التالي

اترار راتب يوم من كل شهر لهذا الصندوق من كل موظف بالدولة ، والشركات ، للنهوض باقتصادنا الوطني وشكرا .

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد محمد العلارنه

شكرا . الشيخ محمد العلارنه ، اخر المتكلمين الحقيقة فيه عنده أمراهام .

بسم الله الرحمن الرحيم

تحرص مؤسساتنا التعليمية ان تقدم للمجتمع خدمات اساسيه ومهمه فيما يتعلق بالبحث العلمي والتقني للوصول الى ما نصبوا اليه في هذا المجال. وانا اقدر هذه الجهود واشكر القائمين عليها باخلاص .

الا ان هناك جيوب خطيره في بعض هذه المؤسسات واذكر منها " قسم الدراسات السكانيه في الجامعه الاردنيه " الذي يشرف عليه الدكتور فوزي سباهونه . وهذا القسم شارك في الندوه السكانيه التي عقدت في جامعة اليرموك مؤخرًا . حيث ورد على لسان القائمين على هذا المركز قولهم " لغايات تخفيض النمو السكاني في مباديين غير الخصويه يمكن الانهاء لمنع خفض الوفيات في الاردن " ويهدف القائل الى الاهمال بالامور الصحيه العلاجيه في بعض المناطق حتى ترتفع نسبة الوفيات ليصل على حد قوله الى الحد من النمو السكاني وهي دعوه الى الموت . ونحن اخرج ما نكون الى الرجال امام عدو لثيم طامع يتريص بنا ويستودع الرجال من الخارج .

ولا ادري كيف نوفق بين هدف البحث العلمي الذي هو اصلا لتوفير الحياه الطيبه وبين هذا التوجه الخطير .

واذ ان تلفي هذه المراكز وان توجه الى دراسات تنمويه نافعه لاسيما وانها تحول من مال الشعب، وشكرا .

شكرا ، السيد نؤاد الخللان

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد نؤاد الخللان

شكرا سيدي الرئيس ، حقيقة ارد الحديث عن قضيتين ، الاولى تتعلق

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٠/٣/١٩٩٠ ميلادية

يشكوى لاعد الاخوة الذين يسافرون الى مصر حيث يشكو من الرسوم السالبيه ، هذا وصل دفعه على الحدود المصريه بقيمة " ٢٥١ " جنيه مصري رسوم خدمات سيارة . هذا السائق اسمه يعصى التتشه رقم سيارته " ٤٩٠٥٨ " اردنية .

القضية الثانية تتعلق بالمواطن واحترام شعور المواطن من حيث الشارع العام اصبح قاضعا بمجلاته وخساراته وابواب السينما التي تعلق الصور الفاضحة ، وكذلك عدم التحفظ او التحرز للأداب العامة . انا فيما يتعلق بالمدرسه فان هناك سؤال اوجهه لوزير التربيه والتعليم يتعلق بمستوى التعليم ، التدريس معلما وطريقة ، المناهج ، ماذا نريد ان يكون الطالب المتخرج . واخيرا ارجو من الحكومه اولا رجاء ثم اطلب طلبا في قضية التبرج للعاملات في مؤسسات القطاع العام ، لماذا تتبرج النساء وهن يذهبن الى الوظائف الحكوميه ؟ من المهزلة ان ترى شرطية متبرجة . كيف يكون لهذه اي مظهر امني . هذه المتبرجة في خدمتها ووظيفتها ارجو من الحكومه واطلب ان تراعي هذه القضية ، قضية التبرج ، قضية الاختلاط ، قضية الفن ، الاغاني الماجنة التي تصف ضعف الامه وتصف نكدها وكدرها . هل هذه الان تعد جيلا وتربي جيلا ؟ هل نحن لا نجد الا هذه الاغنية الماجنة الهابطة حتى نسمعها ؟

لذلك لا نريد من الحكومه ان تبارك هذه السلبيات ولا نريد منها ان تنتظر منا المواطن والحكومه مشكلة من المواطنين ، نحس وهم يحسوا لا فرق بيننا ، لذلك منتظرين من هذا جميعا ومن خندق واحد ان لا تبارك هذه السلبيات لان البيت والمدرسه والمسجد والشارع والفن والاختلاط والتبرج والاعلام وضعف الموجهين والسلبيات كلها مسؤولة عن تربية هذا المواطن الذي نريده قدوة صالحة على امل التحرير ان شاء الله وشكرا .

شكرا ، سعادة الاخ سعد حدادين .

سيدي الرئيس .

لقد لوحظ في الآونة الاخيره من تكرار وتعدد بعض السرقات من قبل مجاهدين بسطون على بيوت الناس وممتلكاتهم ، ولا شك ان الصحف خير شاهد على ذلك بما تطالمتا به يومها لثقل هذه الحوادث التي اقزعت

هكذا من الأهل

المواطنين ، حتى أصبحت تشكل ظاهره خطيره على امن المواطن لنا
ارجو ان الفت نظر الحكومه الرشيد الى هذه الظاهره الخطيره لاعطاء
تفسير وحلول مستعجله لاهميتها .

ثانيا : كما يشاع بالقول مرارا ان رجل السير والدوريات الخارجيه
يقومون بمخالقه سائقي السيارات بسبب او لاسباب واهنه احيانا استجابة
للقول المشاع انه ترجيه من مسؤوليهم لزيادة حجم المخالفات ليس الا .
وشكرا

شكرا . الكلمة الاخيره حقيقه للاخ ابراهيم خريسات .

بسم الله الرحمن الرحيم . شكرا ارجو ان يأخذ ما يطرح خلال النصف
ساعة هذه مأخذ الجهد وان تكون الاجابه على كل الطروحات التي تطرح
على ان تكون اجابات مدروسة تقدم في الجلسة التي تلي مثل هذه
الجلسه . النقطة الثانية طرحت في مرة سابقة موضوعا يتعلق بزيارات
المسؤولين للاقطار الاخرى أو الزيارات المتبادله التي يأتي بها مسؤولون
الى الاردن ، وطلبت ان يعرض على هذا المجلس ما يدور في تلك
الجلسات من مواضيع حتى يسهم المجلس في تقديم الاقتراحات التي
تساعد ان شاء الله على الحلول المناسبة وبخاصة لما تتعرض له المنطقة
من أخطار دائمة . النقطة الثانية لما نشعر به من خطورة في هذه المرحلة
نرى التوجيه نحو التربية الجهادية من خلال الاعلام ووسائل التربية
والوعظ والخطب في جميع المجالات .

وعليه فلا بد من التدريب لجميع فئات الشعب وتوسيع قاعدة الجيش
الشعبي على ان يقوم بتدريب النساء مجنذات دون الرجال مع تكثيف
مدة التدريب أو تكثيف التدريب مدة وجيزة . حتى تكون الامور
متسجمة مع بعضها البعض لا بد من الغاء جميع المهرجانات الترفيهية
التي تصرف الامه عن حياة الجهد وبخاصة مهرجان جرش حفظا كذلك
للعملة الصعبة من التسرب الى جيوب الفرق التي تأتي من الخارج .
نقطة اخيرة كنت قد اطلعت على نشرة نشرت في صحيفة الصبحي عن
الاعلام السينمائية التي تعرض في بعض دور السينما وذكر فيها من
الصورة العارية والافلام الخليعة ما يندى له الجبين ونزّه هذا المجلس عن

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد ابراهيم خريسات

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد جمال الخريشا

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد ابراهيم خريسات

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد الامين العام

سعادة نائب رئيس المجلس

الامام مجلس الامه
عالي خير

سماعها . لا ندرى هل عولجت مثل هذه الامور ووضع حد لمثل هذه
الافلام من الدخول الى هذا البلد ؟ ومعاقبة المسؤولين عن تسرب مثل
هذه الافلام .

ان لم تتخذ الاجراءات اللازمة بحق هؤلاء ، ارجو ان تبادر الحكومة الى
وضع حد لهذا الاستهتار وشكرا .

شكرا . تفضل

سعادة الرئيس ، اريد التكلم في موضوع هام وحساس تعاني منه فئة من
البادية خاصة مربي الاغنام ، يعيشون في وضع مأساوي حاليا نتيجة
لانهجاس الامطار ونقص الاعلاف ، واغنامهم الان بدأت تنفق ووضعهم
مأساوي . فارجو من معاليك واهيب بك كرئيس للجنة الجفاف بان تعالج
هذا الموضوع ولك الشكر والسلام عليكم .

شكرا . قبل ان ارفع الجلسة هناك اقتراح من الاخ النائب نايف الحنيد
وثني عليه في موضوع استنفكار أو شجب الموقف الامريكي . فهل
المجلس موافق ؟

موافقون

اقتراح الاهتمام بالجيش الشعبي وتدريب كافة فئات الشعب ، هذا اقتراح
انا اقدمه واطلب التثنية عليه .

هل يوافق المجلس الكريم على الاقتراح الاخر ؟

موافقون

(٩) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

ترفع الجلسة . موعد وموضوع الجلسة سيبلغ لكم فيما بعد وشكرا .
(وانتهت الجلسة)

نائب رئيس مجلس النواب
جمال الصرايرة

هكذا من الأجل

المواطنين ، حتى أصبحت تشكل ظاهرة خطيرة على أمن المواطن لنا
أرجو أن ألقت نظر الحكومة الرشيدة الى هذه الظاهرة الخطيرة لاعطاء
تفسير وحلول مستعجلة لأهميتها.

ثانياً : كما يشاع بالقول مراراً أن رجل السير والدوريات الخارجية
يقومون بمخالفة سائقي السيارات بسبب أو لاسباب وأهنة أحياناً استجابة
للقول المشاع أنه توجيه من مسؤوليهم لزيادة حجم المخالفات ليس إلا .
وشكراً

شكراً . الكلمة الأخيرة حقيقة للاخ ابراهيم خريسات .

بسم الله الرحمن الرحيم . شكراً أرجو أن يأخذ ما يطرح خلال النص
ساعة هذه مأخذ الجد وأن تكون الاجابة على كل الطروحات التي تطرح
على أن تكون اجابات مدروسة تقدم في الجلسة التي تلي مثل هذه
الجلسة . النقطة الثانية طرحت في مرة سابقة موضوعاً يتعلق بزيارات
المسؤولين للاقطار الأخرى أو الزيارات المتبادلة التي يأتي بها مسؤولون
الى الاردن ، وطلبت أن يعرض على هذا المجلس ما يدور في تلك
الجلسات من مواضيع حتى يسهم المجلس في تقديم الاقتراحات التي
تساعد أن شاء الله على الحلول المناسبة وبخاصة لما تتعرض له المنطقة
من أخطار دائمة . النقطة الثانية لما نشعر به من خطورة في هذه المرحلة
نرى التوجيه نحو التربية الجهادية من خلال الاعلام ووسائل التربية
والوعظ والخطب في جميع المجالات .

وعليه فلا بد من التدريب لجميع فئات الشعب وتوسيع قاعدة الجيش
الشعبي على أن يقوم بتدريب النساء مجتذات دون الرجال مع تكثيف
مدة التدريب أو تكثيف التدريب بمدة وجيزة . حتى تكون الأمور
منسجمة مع بعضها البعض لا بد من إلغاء جميع المهرجانات الترفيهية
التي تصرف الأمة عن حياة الجهد وبخاصة مهرجان جرش حفظاً كذلك
للعلمة الصعبة من التسرب الى جيوب الفرق التي تأتي من الخارج .
نقطة أخيرة كنت قد أطلعت على نشرة نشرت في صحيفة الصبحلي عن
الافلام السيئنامية التي تعرض في بعض دور السينما وذكر فيها من
الصور العارية والافلام الخبيثة ما ينطى له الجبين ونزّه هذا المجلس عن

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد ابراهيم خريسات

سماعها . لا تدري هل عرفت مثل هذه الأمور ووضع حد لمثل هذه
الافلام من الدخول الى هذا البلد ؟ ومعالجة المسؤولين عن تسرب مثل
هذه الافلام .

ان لم تتخذ الاجراءات اللازمة بحق هؤلاء ، أرجو أن تبادر الحكومة الى
وضع حد لهذا الاستهتار وشكراً .

شكراً . تفضل

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد جمال الحقيشا

سعادة الرئيس ، أريد التكلم في موضوع هام وحساس تعاني منه فئة من
البادية خاصة مربي الأغنام ، يعيشون في وضع مأساوي حالياً نتيجة
لاتمهاس الأمطار ونقص الاعلاف ، وأغنامهم الآن بدت تنفق ورضعهم
مأساوي . فأرجو من معاليك وأهيب بك كرئيس للجنة الجفاف بأن تعالج
هذا الموضوع ولك الشكر والسلام عليكم .

شكراً . قبل أن أرفع الجلسة هناك اقتراح من الاخ النائب تاييف الحنيد
وثني عليه في موضوع استنكار أو شجب الموقف الأمريكي . فهل
المجلس موافق ؟

موافقون

اقتراح الاهتمام بالجيش الشعبي وتدريب كافة فئات الشعب ، هذا اقتراح
أنا أقدمه وأطلب التثنية عليه .

هل يوافق المجلس الكريم على الاقتراح الآخر ؟

موافقون

(٩) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

ترفع الجلسة . موعد وموضوع الجلسة سيبلغ لكم فيما بعد . وشكراً .
(وانتهت الجلسة)

نائب رئيس مجلس النواب
جمال الصرايرة

ابن عام مجلس الأمة
هاني خير

هكذا من الأهل